الأمازيغي العالم

ⴰⵎⴰⵣⵉⵖ ⵏ ⵜⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

Amadalpresse

LE MONDE AMAZIGH

ⵜⵉⵎⵣⵉⵖⵜ ⵜⵉⵎⵣⵡⵔⵜ

www.amadalamazigh.press.ma

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ أوكدورت - الإيداع القانوني 2001/0008 الترقيم الدولي: 1114/1476

العدد: 243 أبريل 2971 /2021 - AVRIL - ⵉⵏⵏⴰⵢⵔ ⵙⵏⵜ ⵜⵙⵔⵉⵔⵜ - الثمن: 5 دراهم/ Euro 1.5

DES EURODÉPUTÉS DEMANDENT LA LIBÉRATION DE TOUS LES PRISONNIERS POLITIQUES DU HIRAK DU RIF

هل هناك أزمة الديمقراطية في مهنة المحاماة؟

متحف "الدكتورة ليلى مزيان بنجلون" يفتتح أبوابه بعد سنتين

الممثل والمخرج الأمازيغي لحسن «سرحان» لـ«العالم الأمازيغي»:

السينما الأمازيغية تعاني من مشكل الإنتاج وتحتاج «للمناضلين»

НОВЫЙ
1 ГИГАБАЙТ

Безлимитный
интернет

+30 ГБ на 3 месяца

Подключайтесь к 4G+ и получайте
1 ГИГАБАЙТ + 30 ГБ
Мегафон

165 рублей/месяц

كثر الحديث عن الإنتاج الفني الامازيغي لشهر رمضان، منذ اليوم الأول لبثه على قناة تامازيغت الثامنة، واختلفت الآراء حوله بين مؤيد ومنتقد بناء الى ساخط ومنتقد هدام، ولأني اعتبر ان خمس او ست حلقات من أي عمل لن تكون كافية لمن ينتقد من ان يقدم حكما موضوعيا سواء أكان ايجابيا او سلبيا بل لابد من منح وقت كاف للإنتاجات حتى يكون الحكم عليها حكما منطقيا خل من الذاتية.

شخصيا، ما اثارني و ازعجني بحكم انشغالي ونضالي منذ عقود على ورش ادراج الامازيغية في الاعلام السمعي البصري العمومي، هو قرار دبلجة الإنتاجات الامازيغية من و الى الفروع الامازيغية، فمثلا الفيلم او المسلسل او البرنامج او أي انتاج سمعي بصري ينتج لصالح القناة الامازيغية يلزم دفاتر تحملات طلبات العروض، شركات الإنتاج بدبلجته، فان انتج العمل في الأصل بتاشلحيت فما على المنتج الا دبلجته بتاريفيت وتامازيغت و ان كان بتاريفيت فيدبلج الى تاشلحيت و تامازيغت و ان كان بتامازيغت فيدبلج الى تاشلحيت و تاريفيت و هكذا بالنسبة لجميع البرامج مع ترجمتها الى اللغة العربية الفصحى، وهذا الاجراء اتخذته الشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة المغربية بحجة الوصول الى الجمهور المتحدث بالأمازيغية من خلال جهاز التحكم عن بعد، مستندين في هذا الاختيار الى الدستور الذي ينص على احترام التعددية الثقافية و اللغوية، الا ان هذا الكلام مردود عليه ذالك ان هذه التقنية أولا تسير ضد الهدف الاسمى الذي من اجله أنشئت القناة الامازيغية الذي هو توحيد أذن المستمعين و المشاهدين المغاربة بدون استثناء و ذالك بتنوع الانتاجات أولا، بتوظيف ممثلين و ممثلات وفنانين و فنانات من الجهات في اعمال مشتركة، وكذالك بدمج التعابير او الروافد الامازيغية المتنوعة (تاريفيت و تاشلحيت و تامازيغت و تاسمرت نسبة الى أسامر و تاصنهاجيت نسبة الى صنهاجة و تافكيكت نسبة الى فكيك ...) وتعطى للمشاهد و المستمع فرصة السفر والانفتاح على باقي التعابير واكتشاف الفوارق بينها وكسر حاجز التفرقة بين المناطق في افق فهمهم لبعضهم البعض و تعلم لهجات و روافد اللغات الوطنية و الرسمية من امازيغية و عربية كما حال كل المغاربة مع اللهجات المصرية و السورية و اللبنانية التي تعلموها من الاعمال الدرامية و الفنية لهذه الدول، و كذالك نفس الامر بالنسبة للثقافة التركية و الفنزويلية و المكسيكية التي فرضت عليهم عبر مسلسلات سلبت الكبير قبل الصغير. اما ان نعزل الامازيغ في كيتوهات لهجوية بحجة احترام التعدد الثقافي واللسني فهذا بالعكس لا يكرس الا سياسة التفرقة بين المناطق من جهة وبين الامازيغ أنفسهم من جهة ثانية وبين المغاربة من امازيغ ومعربين من جهة ثالثة، عبر دفاتر تحملات لا تحترم لا قانون الدستور ولا قانون الطبيعة، دفاتر تحملات جانبت الصواب في التفسير الحقيقي لمعنى «مبدأ التعددية اللغوية والثقافية» الذي نص عليه الدستور والذي يعني تلاحم وتنوع مقومات الهوية الوطنية وان الخصوصية الجهوية، بكل تجلياتها، تقوي ما هو وطني ولا تلغيه، بإعادة انتاج سياسة فرق تسد الثقافي واللغوي عبر الفن والابداع على غرار فرق تسد السياسي.

فلا تجعلونا ايتام في وطننا.

وقديما قال الحكيم الامازيغي:

ⴰⵅⵓⵊⵉⵍ ⴷ ⴰⵅⵓⵊⵉⵍ ⵎⵇⵇⴰⵔ ⵉⵍⴰ ⵜⴰⵎⴰⵔⵜ

Agujil d agujil mqqar ila tamart

بمعنى: اليتيم يتيم ولو كان ملتحيا

أمينة ابن الشيخ أوكدورت

صرخة لابد منها

بعد قرار المحكمة الإدارية.. "التجمع العالمي الأمازيغي" يراسل رؤساء الفرق البرلمانية لتغيير "المغرب العربي"

طالب رشيد الراخا، رئيس التجمع العالمي الأمازيغي بـ" فتح نقاش تشريعي لتغيير القانون المنظم لوكالة «المغرب العربي للأنباء».

وقال الراخا في رسالة وجهها إلى رؤساء ورئيسات الفرق البرلمانية بالبرلمان أنه «في إطار ممارستنا لحقوقنا الدستورية، ورفعا للأضرار التي تمسنا كمواطنين بخصوص الاستمرار في الإبقاء على تسمية وكالة الأنباء الرسمية المغربية باسم "وكالة المغرب العربي للأنباء"، وهو الواقع الذي يتعارض مع المقتضيات الدستورية والحقوقية، وكذا المجال الجغرافي والتاريخي والاكتشافات الأركيولوجية ببلادنا".

وأوضح الراخا انه «وفي هذا السياق سبق وأن تقدمنا بعدة مراسلات إلى الجهات المعنية قصد إصلاح هذا الواقع، إلا أننا لم نتلقى أي تجاوب إيجابي مع مطالبنا، الأمر الذي اضطررنا معه إلى رفع دعوى أمام القضاء الإداري لاستصدار قرار بإلغاء تسمية "المغرب العربي"، الا أنه بعد مناقشة الملف، أصدرت المحكمة الإدارية بالرباط قرارا في الموضوع تحت عدد 2061 بتاريخ 18 /06/2018 بالملف عدد 452/7110/2018، الذي جاء منطوقه كالتالي: "...أمن هذا الاسم مقرر بموجب القانون اذ أن الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.75.235 بتاريخ 19/1977/09 المحدث لوكالة المغرب العربي للأنباء يعتمد هذه التسمية، و هو نفس الاسم المقرر بموجب القانون رقم 02.15 الصادر بتاريخ 2018/04/12 المتعلق بإعادة تنظيم الوكالة المذكورة، و كذا بموجب البند أ من الملحق رقم 1 الخاص بالمؤسسات العمومية الاستراتيجية المحددة بالقانون التنظيمي رقم 02/12 المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، الامر الذي يثبت معه ان تسمية "وكالة المغرب العربي للأنباء" تجد مصدرها في القانون و بذالك فان السلطة التشريعية تظل هي الجهة التي لها صلاحية تغيير هذه التسمية بوصفها السلطة المختصة بسن القوانين، و هو المجال الذي لا تقبل المنازعة بشأنه امام القضاء الإداري تقيدا بمبدأ السلط".

وأضاف رئيس التجمع العالمي الأمازيغي، في رسالته :"وحيث أن هذا التعليل يعبر صراحة عن إحالة مباشرة، للنزاع الى المؤسسة التشريعية، فإننا نلتمس منكم/ن السيدات والسادة البرلمانيين/ات، فتح نقاش تشريعي جديد لتغيير القانون المنظم لوكالة "المغرب العربي للأنباء" تصحيحا للواقع، وانسجاما مع المقتضيات الدستورية، والحقوقية، والجغرافية، والتاريخية والاكتشافات الأركيولوجية بالمغرب".

وتجدر الإشارة إلى أن التجمع العالمي الأمازيغي، سبق له وأن رفع دعوى قضائية ضد"وكالة المغرب العربي للأنباء"، أواخر أبريل 2018.

وتأتي الدعوى "إعتماداً على الدستور المغربي الذي يعتبر المغرب منتمياً لفضائه المغاربي، وبعد زهاء شهرين من مراسلة مدير الوكالة الرسمية خليل الهاشمي بشأن تغيير اسم "المغرب العربي" انسجاماً مع مقتضيات الدستور الجديد وهوية المغرب.

تعزية في وفاة والد ووالدة احمد زاهد واحد من مؤسسي جريدة العالم الأمازيغي" وأول رئيس تحرير لها

للّه ما أخَذَ وله ما أعْطَى، وَكلّ شيء عندَهُ بأجَلٍ مُسَمّى؛ بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره؛ تلقينا في أسرة جريدة "العالم الأمازيغي" نبأ وفاة والدي أحمد زاهد، الحاج محمد زاهد، والذي توفي يوم 15 مارس الماضي، والحاجة والدته والتي توفيت يوم 8 ابريل الحالي.

والمرحوم توفي عن عمر يناهز 90 سنة،بعد مرض الم به في الأونة الأخيرة، كما كان رحمه الله واحدا من أعيان قبيلة أيت سعيد التابعة للدريوش.

وبهذه المناسبة الأليمة تتقدم مديرة الجريدة وطاقمها بأحر التعازي والمواساة لكل عائلة أ أحمد زاهد، راجية من الله ان يرزق الفقيدين الرحمة والمغفرة ويسكنهما فسيح جنانه.

أحسن الله عزاءكم في مصابكم وخفف عنكم، ونسأل المولى أن يمن على الفقيدين بالرحمة والرضوان، ولكم من بعدهم الصبر والسلوان، إنا لله وإنا إليه راجعون.

• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
منتصر أحولي (إثري)
نادية بودرة
• المتعاونون:
خيرالدين الجامعي
• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك

• ملف الصحافة:
* الإيداع القانوني:
2001/0008
* الترقيم الدولي: 1476-1114
* رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة
أ.م.ش 046-06
• الإدارة والتحرير:
5 زنقة دكار الشقة 7 المحيط - الرباط
Tél/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr

Web:
www.amadalamazigh.press.ma
• السحب:
GROUPE MAROC SOIR
• التوزيع:
SAPRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
* Editeur
Rachid RAHA

• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
• CNSS: 659.76.13
• Compte Bancaire:
BMCE-Bank - Rabat centre
011.810.00.00.01.210.00.20703.58
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

• المديرة المسؤولة:
أمينة الحاج حماد
أكدورت
ابن الشيخ

هل هناك أزمة الديمقراطية في مهنة المحاماة؟

الملف من إعداد:
رشيدة إمرزيك
نادية بودرة

أي مستقبـــل لمهنـــة المحامـــاة... ؟

بقلم : ذ.رشيـد امسكيـن
محام بهيئة المحامين باكادير

تعتبر مهنة المحاماة جزءا من أسرة القضاء وشريكا أساسيا في تحقيق العدالة، إذ لا عدل بدون قضاء، ولا قضاء بدون دفاع و لا تطور لأي منهما دون العناية بكليهما ولا إصلاح لاحدهما دون إصلاح الاخر،فالمحاماة مرادفة لحق الدفاع تساهم إلى جانب القضاء في ترسيخ مبادئ العدل والمساواة، و ما يزكي أهمية الكبيرة لمهنة المحاماة هو إفراد محور خاص بها في إطار برنامج الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة لمناقشة وضعية مهنة المحاماة بالمغرب وهو الأمر الذي نعتبره مبادرة حميدة وكان مناسبة لتدارس واقع مهنة المحاماة في إطار مقاربة تشاركية تسعى إلى توحيد كافة الجهود و الرؤى لبلورة آفاق مستقبلية، خاصة أن مهنة المحاماة اليوم توجد أمام محك جديد بحكم تحديات الإصلاح الشامل و العميق لمنظومة العدالة و زحف العولمة، على إعتبار ان ما يشهده العالم اليوم من نسق سريع للتطور التكنولوجي من شأنه أن يوثر بصفة مباشرة على طرق و أساليب ممارسة مهنة المحاماة.

ومما لا شك فيه فإن المرحلة القادمة ستشهد حتما تطورا في مستوى الخدمات القانونية المسداة من طرف المحامين إلى جانب تغيير أساليب عملهم المستقبلية مع استكمال ورش المحكمة الرقمية التي بدأت معالمها تظهر في عدة أنظمة قانونية مقارنة خاصة أن وزارة العدل شرعت في وضع و تنفيذ استراتيجية لتطوير النظام المعلوماتي بما يمكن من إرساء عدالة رقمية، وفي هذا الإطار فإن المحامين في المغرب مطالبين بالإستعداد لمواجهة التحديات التي ستواجهها المحاماة في ظل التكنولوجيا الحديثة و الرقمنة و تغلغل الذكاء الصناعي، وهذا واقع يقود بالضرورة إلى التفكير في اعادة تصور جديد لمهنة المحاماة على مستوى التكوين و التخليق و التاهيل و هو ما سنوضحه من خلال المحاور الاتية:

المحور الاول: الولوج لمهنة المحاماة و معضلة التكوين

يعتبر التكوين أهم مقومات اصلاح أي مهنة، فالمحامي الذي تلقى تكوينا جيدا يمكن أن يواجه كل التحديات خصوصا أمام المنافسة الشرسة للمكاتب الأجنبية.

فعلى الرغم من المجهود الذاتي لبعض الهيئات من خلال ندوات التمرين وما تمثله من فضاءات لتلقي المحامين المتمرنين مهارات المهنة و اكتساب معارف جديدة و الإحتكاك باشكاليات و تحديات المهنة، فقد أظهرت الممارسة أن ندوات التمرين تعاني بدورها من نقص سواء من حيث تنظيم إطارها القانوني أو من حيث مستوى تأطير اشغالها و عدم انفتاحها الكافي على مؤطرين مختصين من خارج المهنة أو من حيث طبيعة المواضيع المدرجة ذات البعد النظري و كذا غياب بعض المواضيع المهنية الاساسية كفن المرافعة الشفوية، هذا فضلا عن كثرة عدد المترشحين و ما يتبعه من مشاكل في التنظيم في ظل الخصاص الملاحظ على مستوى البنية التحتية البيداغوجية للعديد من هيئات المحامين.

لا نخفي سرا على ان العدد الوافدين الجدد خلال السنوات الاخيرة على مهنة المحاماة – ونحن ضمنهم – يؤكد ان مهنة المحاماة تعتبر اكبر مشغل في البلد، و نظر للعدد الكبير من الملتحقين بمهنة المحاماة فاننا من حقنا أن نتساءل عن مصيرنا في ظل هذا الوضع؟ و ماذا اعدت لنا الدولة في مجال التكوين و التأهيل، وكيف ستمر فترة تمريننا ؟ وكيف سيكون مجال اشتغالنا؟

ان الواقع المعاش يؤكد بالملموس أن فترة التمرين لم تعد تمكن عددا لا يستهان به من المقبلين على مهنة المحاماة من تمرين و تكوين في المستوى المطلوب لأسباب متعددة منها على وجه الخصوص أن جل الوافدين على مهنة المحاماة يتعصي عليهم ايجاد فرص للالتحاق بمكاتب تتوفر فيها شروط التأهيل و التكوين، كما أن ظرف التمرين بالنسبة للمحامي المتمرن تبقى بعيدة كل البعد عن الهدف المنشود من وراء التكوين إن على المستوى المعرفي او على مستوى القانوني و المهني كما أن ردهات المحاكم اختفى منها جل المحامين القدمى الذين كان المحامون المتمرنون يستفدون ليس فقط من مرافعاتهم و تدخلاتهم، بل أيضا من سلوكهم و كيفية تعاملهم مع بعضهم، وكيفية تعاملهم مع المحكمة، علاوة على أن ندوات التمرين كما سبق لنا الاشارة الى ذلك لا تتم بانتظام و بالشكل الذي يوفر تأطيرا فعالا للمقبلين على المهنة نظرا للعدد الهائل من الملتحقين.

و الان، ونحن على أبواب وضع قانون جديد لمهنة المحاماة ينبغي الانكباب على موضوع مأسسة التكوين الخاص بالمحاماة وفق نظرة واقعية تتجاوز الصعوبات القائمة و تستحضر الفعالية و القدرة على التنزيل، و تضمن نجاعة التكوين مع اشراك كل الفعاليات المعنية بالموضوع ، خاصة ان من بين ما جاء به ميثاق اصلاح العدالة ضمان جودة التكوين الأساسي والإرتقاء بمستوى التكوين المستمر و دعم آليات تعزيز ثقة المواطن في مهنة المحاماة،حيث جاء في توصيات اصلاح منظومة العدالة مايلي:

-التوصية 144: « إحداث مؤسسة لتكوين المحامين و معهد وطككني للتوثيق و مركز لتكوين العدول و المفوضين القضائيين و الخبراء القضائئين.»

-التوصية 149: «مراجعة مستوى المؤهل العلمي للمشاركة في امتحان ولوج مهنة المحاماة بما يماثل المؤهل العلمي لولوج سلك القضاء مع الانفتاح على مختلف التخصصات العلمية.»

-التوصية 150: « مراجعة نظام الإمتحان للولوج إلى مهنة المحاماة ومدة التمرين فيها، وكذا امتحان التخرج للحصول على شهادة الكفاءة للمارسة المهنة.»

ان ماجاء به ميثاق اصلاح العدالة مجرد شعارات رنانة، فاين هي معاهد التكوين التي تم التنصيص على احداثها من خلال ظهير 10 شتنبر 1993 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بتنظيم مهنة المحاماة بالمغرب من خلال المادة السادسة منه والتي جاء فيها: « تمنح شهادة الأهلية لمزاولة منهة المحاماة من طرف معاهد جهوية للتكوين تحدث و تسير وفق الشروط المحددة بمرسوم»، كما ان القانون المطبق حاليا رقم 28.08 المنظم لمهنة المحاماة جاء في امادة السادسة منه مايلي: « تمنح شهادة مزاولة مهنة المحاماة من طرف مؤسسة للتكوين تحدث و تسير وفق الشروط التي ستحدد بنص تنظيمي»

إن تقاعس الدولة عن إخراج معاهد تكوين المحامين كل هذه المدة يترجم غياب ارادة حقيقة للدولة في الاصلاح وبالاخص اصلاح مهنة المحاماة ،وفي هذا الإطار نعتقد من جانبنا أن اي محاولة اصلاح لمهنة المحاماة يستدعي تدخلا على مستوى التشريع بمراجعة شروط الإنخراط في المهنة و إحتكارها، وعلى مستوى التكوين، وعلى مستوى أشكال الممارسة المهنية و على مستوى الاعراف و التقاليد.

•على مستـوى ولـوج المهنة:

تعتبر الشروط العلمية و الأخلاقية المتطلبة لولوج مهنة المحاماة من بين أهم التحديات التي تواجه مكانة هذه الأخيرة ووظيفتها الحقوقية بالمجتمع، وفي هذا السياق فإن التركيز على توفر شروط تعليمية عالية لولوج المحاماة وتوفر التدريب الازم تبعا لذلك يقع على عاتق الدولة و هيئات المحامين، بما يكفل توفير المحامي الحقوقي الكفء للمواطن و الأجنبي على حد سواء والذي يضمن له الولوج المستنير للعدالة.

و لتحقيق كل ما ذكر أعلاه، يتعين اعادة النظر في شروط ولوج المهنة وفي اجراءات البحث التي تتم حول المترشحين لها،من خلال التفكير في الرفع من مستوى الشهادة المطلوبة للاجتياز امتحان الأهلية مقارنة مع بعض التجارب الدولية في هذا الميدان خاص ان من بين التوصيات التي جاء بها ميثاق اصلاح منظومة العدالة هو مراجعة مستوى المؤهل العلمي للمشاركة في امتحانات ولوج مهنة المحاماة، بما يمثل المؤهل العلمي لولوج سلك القضاء مع الإنفتاح على مختلف التخصصات العلمية.

فضلا على انه يتعين مراجعة نظام الإمتحان للولوج لهمنة المحاماة ومدة التمرين فيها.

•على مستـوى التكـوين:

من المعلوم أن للتكوين دور حاسم في مهنة المحاماة و ذلك لارتباطه بالفعالية و التنافسية و إشعاع المهنة و قدرتها على القيام برسالتها النبيلة و تحقيق جودة الاستشارات القانونية، فالمحامي الذي تلقى تكوينا جيدا يمكن ان يواجه كل التحديات خصوصا أمام المنافسة الشرسة للمكاتب الأجنبية.

فعلى الرغم من المجهود الذاتي لبعض الهيئات من خلال ندوات التمرين و ما تمثله من فضاءات لتلقي المحامين المتمرنين مهارات المهنة و إكتساب معارف جديدة و الإحتكاك بإشكاليات و تحديات المهنة و التعريف بالاعراف و التقاليد المرتبطة بهمنة المحاماة، فقد أظهرت الممارسة ان ندوات التمرين تعاني من نقص بدورها من نقص سواء من حيث تنظيم اطارها القانوني أو من حيث مستوى تأطير اشغالها، وبالتي يمكن القول أن مسألة تأمين تكوين حقيقي ملائم لمحامين المتمرنين وفق مقاربات حديثة لازال بعيد المنال هذا فيما يخص التكوين الأساسي – التمرين-.

أما فيما يخص التكوين المستمر، فرغم أهمية هذا الأخير بالنسبة لأي محام، فإنه لا يوجد نص يوجب التكوين المستمر على المحامي الممارس، كما أنه لا توجد آليات تمكن من توفير التمويل اللازم لتنظيم دورات هذا التكوين، و بذلك تبقى فرص التكوين المستمر أو التكوين المتخصص قليلة، وغالبا ما يتم التكوين المستمر في إطار ندوات و أيام دراسية عادية أو في إطار مبادرات فردية للمحامي مما يحرم فئات عريضة من المحامين الممارسين من مواكبة المستجدات القانونية و القضائية وحتى التقنية التي ترتبط بالمهنة، ففي بعض التجارب المقارنة على غرار فرنسا التي يعتبر فيها التكوين المستمر واجبا على المحامي المسجل في جدول الهيئة،بحيث تبلغ عدد الساعات الواجبة استيفاؤها في التكوين المستمر 20 ساعة خلال السنة، أو 40 ساعاة خلال السنتين، و تنظم مدارس التكوين دورات تكوينية مفتوحة امام كل المحامين بفرنسا و يجب على المحامي ان يؤدي مصاريفها اذا لم تكن مجانية.

إن منظومة التكوين الحالية، سواء التكوين الاساسي للمحامي المتمرن او التكوين المستمر للمحامي الممارس تعتبر غير كافية، و لا تساعد على تأهيل محام قادر على مجابهة التحديات المعاصرة التي توجه مهنة المحاماة، الأمر الذي يستدعي ضرورة التفكير في مأسسة التكوين الخاص بالمحاماة بالمغرب وفق نظرة واقعية تتجاوز الصعوبات القائمة و تستحضر الفعالية و القدرة على التنزيل و تضمن نجاعة التكوين، و اشراك كل الفعاليات المعنية بالموضوع من خلال احداث معهد للتكوين خاص بالمحامين، يسند اليه بالموازة مع التكوين الأساسي التكوين المستمر، بشراكة مع جمعية هيئات المحامين و الدولة، على أن تضطلع الهيئات بدور أساسي في عملية التكوين لمصلحة المتمرن بالاساس، كما يمكن التفكير في خلق مراكز جهوية للتكوين

وان الخلاصات التي يمكن الخروج بها فيما يخص التكوين المحامين تتمثل فيما يلي :

-الإسراع باحداث مؤسسة التكوين، و تمكينها من الوسائل المادية و البشرية الكافية للمساهمة في إعداد المحامي.

- إعادة النظر في اشغال ندوات التمرين شكلا و مضمونا و التركيز فيها على جانب الاعراف و التقاليد المهنية.

- إجبارية التكوين المستمر للمحامين الرسمين و مساعدة الدولة في برنامج وطني بهذا الخصوص.

- فتح فضاءات وزارة العدل في مجال التكوين وتبادل التجارب و الخبرات امام المحامين على قدم المساواة مع السادة القضاة.

المحور الثاني: الرهانات المستقبلية لمهنة المحاماة

ان ما يشهده العالم اليوم من نسق سريع للتطور التكنولوجي من شأنه أن يؤثر بصفة مباشرة على طرق و اساليب ممارسة مهنة المحاماة، الأمر الذي سيؤدي إلى تغيير كيفية ممارسة مهنة المحاماة لتتخذ أشكالا و أساليب جديدة في التعاطي يفرضها تسارع التقدم التكنولوجي، كما أن التطور التكنولوجي، له تأثير أيضا على الادوار التي سوف يتحملها المحامين الشباب وأيضا المقبلين على ممارستها في المستقبل، فالمحامين واجهو في السنوات الأخير تحولات كثيرة في ممارساتهم، ومن المرجح ان تنمو هذه الحركة بشكل أكبر خلال السنوات القليلة القادمة.

وهكذا فان المرحلة القادمة سوف تشهد حتما تطورا في مستوى الخدمات القانونية المسداة من طرف المحامين، إلى جانب تغيير أساليب عملهم المستقبلية مع استكمال تركيز المحكمة الرقمية التي بدأت معالمها في عدة أنظمة قانونية مقارنة، خاصة أن وزارة العدل شرعت في وضع و تنفيذ استراتيجية اتطوير النظام المعلوماتي بما يمكن من ارساء عدالة الكترونية، ففي كلمة للسيد وزير العدل بمناسبة تخرج الفوج 41 من الملحقين القضائيين، أكد ان الوزارة تتبع بحرص شديد أوراش النهوض ببنايات المحاكم و استكمال مقومات مشروع المحكمة الرقمية و تكثيف استعمال التكنولوجيا الحديثة في عمل القضاة و كذا المهن القضائية، لا سيما فيما يتعلق بالتبادل الالكتروني للمذكرات و الوثائق و المستندات.

كم لايفوتنا و نحن بصد الحديث عن الرقمنة الاشارة الى أن مشروع التنظيم القضائي نص و بصراحة في المادة 22 على اعتماد المحاكم الادارة الالكترونية في تصريف الاجراءات و المساطر القضائية وفق برامج تحديث الادارة القضائية، وهذا ان دل على شيء فانما يدل على ان أتمتة الخدمات الإلكترونية و العمل القضائي شيء حتمي لا مفر منه، لا نه في غضون السنوات القادمة سيختار الزبون مكاتب المحاماة وفقا لكونها مجهزة بادوات رقمية ام لا، وهو ما يسمح بدخول عالم المنافسة الذي لا يرحم.

ومن تمة فان المحامين مطالبين بالاستعداد لمواجهة التحديات التي ستواجها المحاماة في ظل التكنولوجيا الحديثة و الرقمة و تغلغل الذكاء الصناعي، فممارستنا لمهنة المحاماة تكاد تكون يومية التخطيط دون أبعاد و رؤية مستقبلية، و هنا اقول ان الطريقة التي يمارس بها المحامون مهنتهم هي أول أسباب الأزمة

←

أو بالاحرى مجرد بوادر الأزمة ، و ما ينتظرنا أشد بكثير مما هو الحال عليه اليوم. وهذا ما يفرض على المحامين ضرورة الإلمام بتقنيات الإتصال الحديثة و ان تكون لهم الرغبة في التمكن من قواعد القانون الدولي الخاص و قواعد التحكيم التجاري الدولي ، و كذا الإلمام بقواعد التجارة الدولية و عقود الاستثمار، كما يتطلب الامر كذلك وجوب المضي في ضمان تكوين عالي الجودة للمؤهلين لممارسة مهنة المحاماة بما يسمح لمنتسيبها الالمام بالأنماط القانونية المستحدثة و اساليب العمل العصرية و ذلك حتى يواصل المحامون لعب دورهم المتميز و المتقدم كشريك في إقامة العدل و تحقيق الإنصاف.
لذلك فمن المهم، إجراء تعديلات على ممارستنا المهنية، فقد لن تنظم حقوق الدفاع مستقبلا في سياق المنازعات القضائية فحسب، بل ستتوسع لتتمحور اكثر فأكثر حول مهام التصالح او الوساطة او التحكيم، وهذا هو الاثر الاول على الممارسة المهنية، خاصة ان الحل القضائي لم يعد سبيلا وحيدا لفض المنازعات ، في ظل توجه الدولة الى التخلي اكثر فاكثر عن قوتها التحكمية في قطاع العدل،و تقليص فرص الوصول الى التقاضي، فالكثير من الدعاوى و النزاعات قد لا تصل مستقبلا الى القاضي، بحيث يتعين على كل طرف ايجاد حل ودي بدل البحث عن الحل القضائي الذي يعرف العديد من التعقيدات و يتطلب وقتا طويلا، و بالتالي فالمحامي في هذه الحالة سيكون متضررا اكثر فاكثر الى ايجاد حلول توافقية تحفظ مصالح الافراد المتنازعة في تفاوض مع زميل اخر، وفي هذا السياق دائما نعتقد ان الحلول البديلة لتسوية المنازعات سيصبح من الطرق الجديدة لممارسة مهنة المحاماة مستقبلا
هذا و نعتقد انه اذا كانت التحديات التي واجهات الجيل الاول من المحامين هي الكفاح و الصمود من أجل أن تبقى مهنة المحاماة وفية لرسالتها الخالدة، وتمارس دورها الحيوي كمؤسسة محورية في نظام العدالة، من خلال ترسيخ القيم و الأعراف و الممارسات المهنية الفضلى بين المحامين، فإن الظرفية المعاصرة تفرض اليوم بالإضافة ذلك كله، تأهيل المهنة بالإقدام على ثورة معلوماتية في بنيتها، تمكنها من مواكبة المتغيرات الثقافية و الإقتصادية و الإجتماعية الوطنية و الدولية، و مسايرة ظروف عولمة الاسواق و شروط المنافسة الإقتصادية، و تعاظم دور المبادلات الإلكترونية و العلاقات الرقمية، بما يفرضه كل ذلك من تحديات على رجال القانون وفي مقدمتهم المحامون.
بالاضافة الى انه يتعين على الممارسين لمهنة المحاماة التفكير في تاسيس شركات مهنية للمحاماة على اعتبار ان ان طرق الممارسة الحالية لا مستقبل لها.

المحور الثالث: المنشود من وراء تعديل قانون المهنة

ان التساؤل الذي يطرح نفسه بالحاح هو ماذا ننشد من تعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة ؟
وهو تساؤل من المفروض علينا جميعا، أن نجد له الجواب الشافي بكل وضوح و صراحة، و نحدد الطريق الذي سنسلكه للحصول على نص منظم للمهنة كما نريده شريطة ألا تتوقع داخل منظور ذاتي مصلحي فقط مهما كانت شرعية هذا المنظور، ولانهمل الهدف الاسمى المنشود و هو جعل مهنة المحاماة هي الملجأ الحر الحصين المستقل عن كل تبعية كيفما كان نوعها.خاصة اذا علمنا ان منظومة العدالة تعرف تحولات كبيرة ، هذه الاخيرة تفرض على المحامين ان يكونوا عند المسؤولية الملقاة على عاتقهم ، من خلال العمل على اقناع الاخرين مسؤولين حكوميين و مواطنين بأن قوة المهنة و صلابتها التي تستقيها من حريتها و استقلالها، و حصانتها، ليس ميزة أو هبة تمنح للمحامين بل يتعلق الامر بشروط قيام الدولة و على رأسها ضمان حق الدفاع للمواطنين من طرف اشخاص مؤهلين علميا و أخلاقيا للقيام بهذه المهمة.

ان ما يجب علينا اليوم كمحامين ان نفهمه و نعيه جيدا ان تعديل القانون المنظم للمهنة المحاماة ليس أمرا سهلا أو مجرد نزوة بل إن الأمر يتطلب دراسة طويلة و اخد اراء المحامين على اعتبار انهم الوحيدين الذين يعرفون المشاكل التي تعرق عملهم.
و في نفس السياق نرى انه اذا كان قانون المنظم لمهنة المحاماة بحاجة إلى تحديث في الكثير من جوانبه تماشيا مع مناخ الإنفتاح على الأخر، و مناخ العولمة و تحرير الخدمات القانونية فإن التغيير يجب ان يشمل جميع المحاور الواردة في القانون مع اضافة محاور اخرى جديدة عند الضرورة.
ولقد ارتاينا أن نساهم ببعض الافكار التي يمكن أن تساهم في وضع قانون جديد لمهنة المحاممة بالمغرب يستجيب للتطلعات المحامين نلخصها في مايلي:
- العمل على تعديل بنية القانون المنظم لمهنة المحاماة عوض مجرد تعديلات وفي هذا الاطار نعتقد ان يجب ان يكون القانون الجديد ديمقراطيا و حداثيا شكلا و مضمونا.
- دمقرطة اجهزة الهيئات و تمكين الجمعية العمومية من سلطات تقريرية .
- دسترة مهنة المحاماة كما هو الامر في بعض التشريعات المقارنة.
- يتعين ان يواكب القانون الجديد هذا التقدم المعلوماتي و ان يعمل على تمكين الهيئات من تأهيل المحامين المنتمين لها باستعمال وسائل الإتصال الحديثة بنفس الوثيرة التي تعمل بها المحاكم.
- تخصيص المحامين بنظام ضريبي يراعي خصوصية المهنة مع اعفاء المحامين المبتدئين من الضرائب في بداية مشوارهم المهني.
- تحمل الدولة مسؤولياتها فيما يتعلق بدعم الهيئات بخصوص التكوينالاساسي و التكوين المستمر.
- تعزيز حصانة الدفاع و استقلالية مهنة المحاماة
- التنصيص على احداث مؤسسة وطنية للتكوين يسند اليها مهمة التكوين .
- اعطاء مفهوم جديد لمهنة المحاماة و اعتبارها شريك اساسي في للسلطة القضائية في تحقيق العدالة.
- تكريس أعراف و تقاليد المهنة، وترسيخ مفهوم انمهنة المحاماة تسعى اساسا الى تغليب مصلحة المتقاضين و الدفاع عن مصالحهم بالدرجة الاولى.
- توسيع مجال المهنة بما يساعد المحامي من الخروج من المحاكم الى فضاءات الاعمال و الخدمات، و الزام الدولة و الادارات العمومية و الشبه العمومية و الشركات بتوفرها على محام مستشار.
- تقديم حوافز للمحامين الشباب على مستوى التمويل و على مستوى الضريبي و مساعدتهم على فتح مكاتبهم.
- تقديم الدعم للهيئات فيما يتعلق بانظمة التقاعد و التغطية الصحية خلقا للاطمئنان لدى المحامي لما ذلك من اثر كبير على تخليق المهنة.

خلاصة القول، ان الرفع من مستوى مهنة المحاماة قصد قيامها بالوظيفة الاجتماعية و الرسالة الانسانية التي وجدت من اجلها و رسختها المواثيق الدولية و المتمثلة في تمكين المواطن من الولوج المستنير للعدالة و القيام بضمان شروط المحاكمة العدالة، لن يتأتى الا من خلال ضمان كرامة المحاماة من جهة و السير في طريق الامم و الدول المتحضرة و ذلك بضمان حقوق الدفاع امام جميع المحاكم .
هذا و نعتقد ان اي اصلاح او تخليق و تاهيل لمهنة المحاماة ، في غياب منظر شمولي لاصلاح الحياة العامة ، لا يمكن الا ان تكون محدودة النتائج و مدعاة للاحباط و اليأس من جديد، على اعتبار ان اي برنامج للاصلاح او التخليق يظل رهينا بمدى اقتناع به لدى الراي العام و الخاص، و بمدى احتضانه من طرف المعنيين به و مشاركتهم الفعلية في بلورته.

جمعية هيئات المحامين بالمغرب، فرحة لم تكتمل..

*الأستاذ عبدالصمد ادريسي

أكد المحامي الأستاذ عبدالصمد ادريسي خلال الجمع العام الإنتخابي الذي نظمته جمعية هيئات المحامين بالمغرب بمقر نقابة فاس، في مارس الماضي، لانتخاب رئيس الجمعية وأعضاء مكتبها أن المحطة كانت تاريخية ومتميزة من حيث آليات ومنهجية الاشتغال، وتقديري انه سيكون لها ما بعدها في تاريخ المهنة ومكانتها وإعادة الاعتبار لها..
واضاف «لكن بقدر فرحتنا وابتهاجنا بنتائجها ومخرجاتها من حيث إسناد الرئاسة لأول مرة منذ تأسيس الجمعية لهيئة المحامين بمكناس كنقابة عريقة تريد الاسهام والدفع بقوة في إعادة التوازن بين مكونات العدالة، وأيضا من حيث الشعور المتزايد لأهمية حضور المحامين الذين لهم نشاط سياسي وحقوقي في تدبير الشؤون المهنية بما يكون إضافة ودعامة لفائدة القضايا المهنية، إضافة إلى أن المكتب المنتخب عرف ادماجا للمحامين الشباب إلى جانب النقباء والقيادمة في تدبير أجهزة الجمعية... إلا أن تلك الفرحة تبقى ناقصة وغير مكتملة أمام عدم قدرة اي زميلة من الزميلات المحاميات اللائي قدمن ترشيحاتهن في الحصول على عضوية مكتب الجمعية..»
وقال « لقد انتخبنا مكتبا من ثلاثة عشر محاميا من الذكور وبدون أي محامية امرأة.. وهو الامر الذي يطرح على هيئة الدفاع سؤال إعادة النظر في القوانين المنظمة للعمليات الانتخابية سواء في الهيئات او في الجمعية، في علاقتها بضرورة حضور نسبة مقدرة من النساء، وجب أن تكون أكثر مما يوجد في غيرها من المؤسسات..».

نقابة المحامين بالمغرب تعبير عن إرادة راسخة للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للمحامين

الاستاذ خالد المروني

إن تأسيس نقابة المحامين بالمغرب،وكما أعلن عن ذلك بيان التأسيس، كان تعبيرا عن تبلور وعي المحامين بضرورة الحاجة إلى إطار نقابي، يساهمون من خلاله برأيهم في كل ما يهم ظروف ممارستهم المهنية، ويؤطرون من خلاله المفاوضات الضرورية لتحقيق الغايات التي يسعون إلى بلوغها: عموديا لتمكين المحامين بمختلف وضعياتهم (رسميين ومتمرنين)، وأعمارهم (شبابا و كهولا) من التواصل ، وأفقيا ليشمل التواصل كل المحامين المغاربة العاملين في الداخل والخارج.
لقد كان ميلاد نقابة المحامين بالمغرب تعبيرا عن إرادة راسخة للدفاع عن المصالح المادية والمعنوية للمحامين ، وخلق جو من التضامن المهني فيما بينهم ، و المطالبة بتوسيع مجال عمل المحامين ، والدفاع عن حقوق الإنسان و حرياته الأساسية ، وعن استقلال القضاء و المحاماة ، فضلا عن القيام بعمل تحسيسي وسط المجتمع لنشر الثقافة القانونية وتوعية المواطنين بدور المحامي في المجتمع، وهو ما أكد بالملموس أن النقابة ، شأنها في ذلك شأن باقي نقابات المحامين في العالم ،قد تمثلت مبكرا الوعي بالحاجة الموضوعية لوجودها المرتبط أساسا بالدفاع عن مهنة مستقلة وحرة وفي صلب معركة الدفاع عن الحقوق و الحريات الأساسية .
إن نقابة المحامين بالمغرب التي رأت النور بتاريخ 02 يناير 2010، استطاعت بعزم و إصرار، تجاوز دهشة التأسيس ، و ما رافقها داخل الجسم المهني من انفعال قوي و رجة شديدة وذهول غير مألوف ، بالرغم من تأكيد الورقة التأسيسية على أن النقابة ليست بديلا عن الهيئات ، وليس من ضمن أهدافها سلب مجالس الهيئات صلاحياتها المسندة لها بمقتضى القانون، كما أنها لم تطرح نفسها بديلا عن باقي الإطارات المهنية ، و هو السجال الذي لم يطرح في فرنسا (رغم الإقرار باختلاف سياقات التأسيس)، حيث انخرطت نقابة المحامين بفرنسا مبكرا في الدينامية المهنية الداخلية ، وذلك عبر المشاركة في أنشطة الهيئات ، أو في مبادرات المجلس الوطني للهيئات ، ، كما ساهمت نقابة المحامين بفرنسا في تأطير العديد من النقاشات المرتبطة بالتحديات المطروحة على مهنة المحاماة، كما استطاعت أن تكون فاعلا مركزيا فيها دون أن تقابل بأية نزعة استئصالية ، أو توصف بكونها عمل تجزيئ و تفرقة.
إن الفكر البئيس المشكك في جدوى الحاجة الموضوعية لجميع الإطارات المهنية ، هو قفز على المبادئ الدستورية المؤطرة لمغرب ما بعد فاتح يوليوز 2011 ، و محاولة للالتفاف على جميع المبادرات الصادقة الهادفة إلى اعتماد المقاربة التشاركية في تدبير الشأن المهني، ورص الجبهة الداخلية ، بهدف البروز كقوة اقتراحية فاعلة و مؤثرة في المشهد المهني ، مع ما يتطلبه ذلك من حاجة إلى التفكير في التصورات البديلة واليات إدراجها في النصوص المنظمة للمهنة مستقبلا ، وكذا اقتراح الوسائل التي قد تساعد على تغيير هذا الواقع الموسوم بنشوء أوضاع و علاقات جديدة تتطلب ملاحقتها من طرف المشرع بالتنظيم و الضبط وإقرار القواعد القانونية الملائمة ، و مواكبتها من طرف الإطارات المهنية للمحامين بالفهم والتمحيص والمعرفة و النقد و إبداء الرأي ، و الانخراط الفعلي و الايجابي في صيرورة التحولات العميقة الناجمة عن انعكاسات العولمة و تأثيرات الرقمنة، و تحديد المواقف من العديد من القضايا ذات الصلة بالشأن المهني من قبيل : مشروع قانون المسطرة المدنية ، ومشروع قانون المسطرة الجنائية ،ومشروع قانون التنظيم القضائي، ومشروع المرسوم المتعلق بإحداث المعهد الوطني للمحاماة ، وإعداد تصور بشأن تطبيق القانون رقم 98.15 المتعلق بنظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بفئات المهنيين و العمال المستقلين و الأشخاص غير الأجراء الذين يزاولون نشاطا خاصا ، وكذا القانون رقم 99.15 المتعلق بإحداث نظام للمعاشات لفائدة نفس الفئات ، فضلا عن اكراهات الملف الضريبي ... وغيرها من المواضيع المرتبطة بخيارات الدولة والتوجهات الكبرى للسياسات العمومية في ميدان العدالة.
ختاما ، وجب القول أنه و خلافا للأراجيف المحكومة بخلفيات مغرقة في الذاتية ، و المؤطرة بتفاصيل ذات الصلة بتقديرات محلية ، و المغرقة في منطق رد الفعل المفتقر لرجاحة الموقف، تتأكد لدى عموم المحاميات و المحامين ، القناعة الراسخة ، و الإيمان العميق ، بالحاجة الموضوعية، وسط الجسم المهني ، لنقابة المحامين بالمغرب ، و لباقي الإطارات المهنية ، بنفس درجة الحاجة إلى مد جسور التعاون والتشاور والتفاعل من أجل الانخراط في تفكير جماعي إزاء مهنة المحاماة ، وبناء تصورات منسجمة تؤطر المرحلة القادمة ، و تحدد طبيعة التحديات المهنية الراهنة ، وترسم الأفق النضالي الذي تستوجبه .

المرأة المحامية واشكالية التمثيلية في المجالس المهنية ومؤسسة النقيب

في حديث للأستاذة شتاتو فتيحة محامية بهيئة الرباط، وعضو سابق لمجلس هيئة الرباط، ونائبة المنسقة العامة لمنتدى المحامية المغربية، مع جريدة «العالم الأمازيغي» حول اختيارها لمناقشة موضوع «المرأة المحامية واشكالية التمثيلية في المجالس المهنية ومؤسسة النقيب».

قالت «اختياري لهذا المحور ناتج عن الألم الذي أتشاركه مع زميلاتي، كلما فكرنا في المتاعب، والتضحيات التي تتحملها المرأة المغربية عامة، والمحامية بصفة خاصة، للرقي بالمجتمع، ولتحقيق العدالة، المرأة التي تدافع عن المواطنين، وتقدم رسالة إنسانية سامية، تتجلى في حماية الحقوق، والدفاع عن الحريات العامة، وسيادة القانون. المرأة المحامية الحاضرة في كل المحطات المهنية».

المسار النضالي للمرأة المحامية: تاريخ حافل دون تحقيق ما نتطلع إليه

وأضافت متسائلة «أتساءل معكم هل القانون المنظم لمهنة المحاماة بالمغرب يخص الرجال دون النساء؟ هل تمنع المرأة المحامية من ولوج المهنة بسبب الجنس؟ هل المشرع يمنعها من ولوج مجلس الهيئة سواء كعضو أو نقيبة؟ الجواب لا طبعا، ولكن فعليا ممنوعة، بالرجوع إلى القانون المنظم للمهنة يتكلم في فصوله دائما بصيغة الذكورية، يخاطب المحامي ولا يخاطب المحامية. فمثلا الفصل 1 من القانون الأساسي المنظم لمهنة المحاماة يقول: المحاماة مهنة حرة تساعد القضاء، وتساهم في تحقيق العدالة، والمحامون، لهذا الاعتبار جزء من أسرة القضاء، والمادة 2: لا يجوز ممارسة مهنة المحاماة إلا لمحام مسجل بجدول احدى هيأت المحامين بالمغرب وفي القسم الثاني المتعلق بتنظيم هيئات المحامين المتعلق بالمهنة وأجهزتها نجد كل الفصول بصيغة المذكر؛ المادة 86 لا تتكلم إلا عن النقيب، وليس نقيبة. المادة 88 في الفقرة الثالثة تتكلم عن المترشح لعضوية المجلس، ولا يتكلم عن المرشحة. وكذلك المادة 89 لا تشير الى الزميلات فقط بصيغة المذكر. وهذا الخطاب الذكوري يرجعنا إلى الماضي، حيث كانت المرأة ممنوعة من ممارسة مهنة المحاماة، وكانت أول محاولة للسيدة جان شوفان سنة 1897 التي حاولت ولوج المهنة وطلبت أداء اليمين أمام محكمة الاستئناف بباريس وتم رفض طلبها، وانتظرت إلى حدود سنة 1900 ليسمح لها بمزاولة هذه المهنة».

وقدمت فتيحة شتاتو نبذة عن السيدة اولكا بوتي -باعتبارها اول امرأة- ولجت هذه المهنة -وفي ايطاليا سنة 1883 كان مجلس هيئة المحامين بتوران هو أول من سمح للمرأة بالتسجيل في سلك المحاماة، إلا انه الغي من قبل محكمة الاستئناف وتم تأييده من طرف محكمة النقض الى سنة 1920 ولجت ليديا بوويت هذه المهنة، وفي الولايات المتحدة كانت تمنع المرأة من ولوج كلية الحقوق فبالأحرى مزاولة مهنة المحاماة، وخلال سنة 1897 أصبحت كلارا برنت مارتان أول محامية فيما يعرف بالكندا الانجليزي بفضل قانون خاص تم التصويت عليه بالبرلمان الانطاري، وفي الكبيبك سنة 1942 دخلت المرأة المحاماة، وسنة 1888 ببروكسيل اول امرأة تقدمت بطلب أداء اليمين لممارسة مهنة المحاماة ببلجيكا، هي ماري بوبلين ورفض طلبها ولم يسمح للبلجيكيات بممارسة هذه المهنة إلا سنة 1922، وفي السعودية المرأة ممنوعة من فتح مكتب، والترافع، فقط يمكنها ان تعمل كمستشارة تقدم المذكرات للمحامين الذكور للمرافعة، وبالنسبة للمغرب أول امرأة التحقت بمهنة المحاماة كانت سنة 1966، وسجلت بهيأة المحامين بالرباط وهي الأستاذة نجاة الشرايبي برادة، ثم الأستاذة لطيفة بودخيل الفلوس التي التحقت كمتمرنة سنة 1965، وسجلت بالجدول في 16 دجنبر سنة 1968، وبعدها جاءت الأستاذة عائشة بنمسعود في 4 يناير 1969، والأستاذة حميدة الصائغ في 22 شتنبر1969، والأستاذة عائشة العلوي الشرادي بتاريخ 4 يونيو 1971، والأستاذة فتيحة ابوزيد 17 دجنبر1971، والأستاذة ضاكة الدكالي يوم 29 مارس 1974، ثم الأستاذة لطيفة المانوني بتاريخ 14 مارس 1975، وكانت اول محامية تقلدت منصب العضوية هي الأستاذة فتيحة ابوزيد بالرباط من سنة 1980 إلى 1982 ثم عادت العضوية من سنة 1983 إلى 1985 لفطوم قدامة خلال (1986 1988-)(1989-1991) وما بين (2012-2014)، ثم نجية العلمي (1994-1996)، وبعدها لطيفة الودغيري كواش خلال فترة (2000-2002)(-2003 2005)، ثم السعدية براد ما بين (2002-0200) ثم فاطمة الزهراء بوقيسي خلال (2002-0200) ورحمة القري ما بين (2003-2005) و(-2006- 2008) ثم جاء دوري لأشغل منصب العضوية ما بين (2003-2005) ثم اسيا فؤاد سنة (-2006 2008)، وعائشة أولحيان ما بين (2009-2011)، وايطو اوعطار عضو خلال فترة (2012-2014) وعزيزة الظريف ما بين (2015-2017).

ويتبين من خلال هذه النبذة ومن خلال ما سيأتي من إحصائيات، أن حضور المحامية في الأجهزة المسيرة يكاد يكون شبه منعدم.

إحصائيات المحامين بالمغرب من حيث النوع تترجم الميز والإخلال بالمساواة

استحضرت الأستاذة فتيحة إحصائيات سنة 2017، على سبيل المثال والتي وضحت من خلالها أن عدد العضوات بالمغرب لم يتجاوز19 عضوة، من أصل 237 عضو، في حين عدد الأعضاء الذكور يصل 218، دون الأخذ بعين الاعتبار المقاعد التي آلت للنقباء السابقين. وقالت في هذا الصدد «يتبين ان نسبة التمثيلية النسائية تكاد تكون منعدمة، على الرغم من أن القانون لا يمنعها، والأعراف لا تميز بين الرجل، والمرأة في الشروط المطلوبة لتولي هذه المسؤولية، على الرغم من ارتفاع عدد الزميلات المرشحات الذي يصل عددهن إلى 2217محامية ويشكلن نسبة 20°/°من المسجلين بجدول الهيأة، فإن نسبة التمثيلية داخل المجالس لا تتعدى 8°/° على الصعيد الوطني، وبالنسبة لهيئة الرباط تشكل نسبة المحاميات 32°/°، وعدد الممثلات في المجالس لا تتجاوز 5°/°، بالنسبة لهيئة الدار البيضاء فان نسبة المحاميات تمثل 18°/°، وفيما يخص التمثيلية في المجالس فلا تتعدى نسبة 9°/°».

وأضافت حول نفس الموضوع «من خلال هذه الإحصائيات

> « إشراك المحامية في الأجهزة المسيرة للمهنة يعتبر تحديا كبيرا لإحداث قطيعة مع الماضي والتخلص من التبعية ومن لوبي الانتخابات... حان الوقت للتكتل ومناهضة تكريس التبعية خاصة وأن قانون المهنة وأعرافها لا تميز بين الرجل والمرأة في الشروط المطلوبة لتولي المسؤولية في مؤسسات المهنة»

يتبين أن إشراك المحامية في الأجهزة المسيرة للمهنة يعتبر تحديا كبيرا لإحداث قطيعة مع الماضي، والتخلص من التبعية، ومن لوبي الانتخابات، وللتخلص من عدم اهتمام وتقبل بعض الزميلات إن لم نقل أغلبيتهن الابتعاد عن الرغبة في تحمل المسؤولية، خوفا من الفشل لعدم التصويت عليهن، واكتفائهن بالتصويت أثناء الانتخابات فقط، حان الوقت للتكتل ومناهضة تكريس التبعية، خاصة وأن قانون المهنة وأعرافها لا تميز بين الرجل والمرأة في الشروط المطلوبة لتولي المسؤولية في مؤسسات المهنة، حان الوقت لتغيير هذه الخريطة في ظل دستور جديد ينص فيه، الفصل 12 من الفقرة الأخيرة على انه «يجب أن يكون تنظيم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية وتسييرها مطابقا للمبادئ الديمقراطية «

كذلك الفصل 19 من الدستور ينص على أنه « يتمتع الرجل والمرأة على قدم المساواة، بالحقوق والحريات المدنية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية والبيئية، الواردة في هذا الباب من الدستور، وفي مقتضياته الأخرى وكذا في الاتفاقيات، والمواثيق الدولية، كما صادق عليها المغرب، وكل ذلك في نطاق أحكام الدستور وثوابت المملكة وقوانينها، ومساعي الدولة إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء، وتحدث لهذه الغاية، هيئة للمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز،» فكيف للمؤسسات المهنية للمحامين أن لا تحتذي بهذا المبدأ؟»

بالإضافة إلى «أن الفصل 164 من الدستور ينص على «هيكلة الهيأة المكلفة بالمناصفة، ومحاربة كافة أشكال التمييز المحدثة بموجب الفصل 19 من الدستور والتي يجب أن تسهر على احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الفصل المذكور، هذا بالإضافة الى توصية مناظرة آسفي 16 يوليوز 2012 التي أوصت بإعادة النظر في تشكيل مجالس الهيأة، وفق ما يراعي مقاربة النوع، وهو ما سارت عليه توصية مؤتمر 27 المنعقد بأكادير خلال أيام -2011-28-27-26، المتعلقة بمقاربة النوع، والتي أوصت بتعزيز دور المرأة المحامية في الحياة المهنية، وتشجيع ثقافة النوع لضمان تمثيلية مشرفة للمرأة المحامية في الأجهزة المهنية، وذلك بتعديل قانون المهنة وإعادة صياغته شكلا -لغويا- ومضمونا بطريقة تتماشى مع المراحل التي اجتازها المغرب، فيما يتعلق بالحيف الموجه والممنهج ضد النساء بغض النظر عن صفتهن، آخذا بعين الاعتبار القواعد الأممية المنظمة لمهنة المحاماة التي تعتبر الحد الأدنى فيما يتعلق بالأمن القانوني للنص القانوني المنظم للمهنة دون استبعاد المواثيق الأممية المتعلقة بالمساواة بين الرجل، والمرأة في الحقوق الملزمة للمغرب. فالمشرع حدد الفئات العمرية في المادة 88 من قانون المهنة في الباب المتعلق بالهيئة وأجهزتها واختصاصاتها التي تتعلق بتشكل الهيئة في ثلاث فئات، النقباء السابقون والمسجلون بالجدول لمدة تفوق 20 سنة والمسجلون بالجدول لمدة تتراوح بين 10 وعشرين سنة، فأي مانع يحول دون تضمين تمثيلية المرأة المحامية ضمن هذه الفئات نسبة من كل فئة، كما أن النص المحدد لعدد الأعضاء المجالس الهيئات كان ينبغي أن يدمج نسبة معينة من المحاميات لضمان إشراك المرأة المحامية.

النظام الداخلي الموحد للهيئات يكرس التمثيلية الذكورية ما يستلزم تغييره

وبخصوص النظام الداخلي الموحد للهيئات عبرت الأستاذة فتيحة عن حاجة «تنظيمه لعملية انتخاب أعضاء المجلس يشترط فيه تضمين ورقة التصويت بالتناوب محامي محامية للوصول الى ضمان تمثيلية المرأة المحامية داخل المجلس، وتوضح نسب النظام الأساسي الحاجة إلى قانون ينصف المرأة».

وبخصوص المقترحات التي تفيد إمكانية إشراك المرأة ومكتب الجمعية تقترح الأستاذة فتيحة «وضع النظام الداخلي الموحد للهيئات يمكنه إصدار تعديلات، أو إضافة نص الى النظام الداخلي المذكور يلزم تضمين أوراق التصويت لانتخاب أعضاء المجالس نسبة معينة من الزميلات المحاميات، المرشحات ولما لا؟ أن تكون ورقة التصويت تحمل بالتناوب اسم محامي ثم محامية تحت طائلة اعتبارها ملغاة. وهذه ضمانة لحضور كل مكونات المهنة في اجهزة التدبير والتسيير. وبالنسبة لمؤسسة النقيب: ينبغي للمشرع أن يتدخل للتنصيص على ضرورة تبوأ المرأة المحامية منصب عضوة داخل المجلس لمسؤولية نائبة النقيب، وعضوا المجلس لمسؤولية نائب النقيبة إن كانت هذه الأخيرة نقيبة .

وأكدت أن «هذا ما سيعطي للمرأة المحامية فرصة مراكمة التجربة وفتح إمكانية اقتحامها لمؤسسة النقيب وهذه الإجراءات سهلة التقرير، خاصة

أن الأمر يتعلق بالنظام الذي تمتلك جمعية هيأت المحامين بالمغرب صلاحية تغييره، أو تعديله، وأن القانون الأساسي يجري الحديث منذ مدة عن تغييره، ويكثر الحديث عن تحسن علاقة وزارة العدل والحريات بالجسم المهني وهيأته، فهل من الصعب عليها الاستجابة لهذا المطلب الحقوقي؟

متى تنتبه اجهزة جمعيتنا العتيدة، وكذا المحامون والمحاميات المتواجدين في المؤسسات التشريعية خاصة أن منصب النقيب لم تحظى به أية محامية غير مادلين بونس نقيبة هيئة المحامين بالرباط عن الفترة من 1959-1957 وماجدولين لوكاس نقيبة هيئة المحامين بأكادير عن الفترة من يوليوز 1966 الى 1968، ونعلم جميعا ان المحاميات حاولن لكن دون جدوى، بحكم العقلية الذكورية والتقاليد والعادات التي سمحت للرجل بالسيادة عبر التاريخ، وبحكم عزوف وعدم رغبة الزميلات في الترشيح لفشلهن في الحصول على أصوات زميلاتهن، وكذلك زملائهن، فبإمكان المحاميات بالتكتل وباعتبار عددهن مثلا في هيأة الرباط، والدار البيضاء، ان يضمن التصويت على نقيبة وعدة عضوات إن لم نقل مجلس هيأة نسائي بامتياز ان كانت لديهن الإرادة. لكن للأسف رغم جميع المحاولات واللقاءات التحسيسية فالنساء يبخلن بالتصويت على زميلاتهن. بالإضافة الى ان المحامين الرجال يستغلون هذه الظرفية ويتسترون وراء هذه العبارة التي نسمعها «أن النساء لا يصوتن على النساء المحاميات». حان الوقت لكسر هذه العادة كما أريد ان أشير انه على الزميلات ان يشاركن في المناظرات، والمؤتمرات وفي الورشات، عليهن اقتحام جميع الميادين، كفانا تفرجا، وغيابا عن المراكز الاستراتيجية لتدبير شؤون المهنة، أقول لزميلاتي وزملائي حان الوقت للتغيير فالمرأة تشكل نصف المجتمع، ولا يمكن للمجتمع ان يسير بالرجال فقط، لدينا دستور متقدم، ولدينا هيأة المناصفة التي يجب العمل على تفعيلها كحقوقيين علينا جميعا نقباء، زملاء، وزميلات، ومحامون، ومحاميات، شباب...، ان نعمل على تعديل التشريع ونحتاج مقاربة سياسة شاملة، وبرامج للرفع من القدرات النسائية، وكذا تغيير الثقافة المجتمعية، وترسيخ ثقافة حقوق الإنسان فالانتخابات المقبلة ستشكل محكا حقيقيا للإرادة السياسية من اجل ترجمة مقتضيات الدستور التي تنص على المناصفة على ارض الواقع، وإحداث تحول حقيقي يكرس الحقوق الفعلية للمرأة فالفصل 19 من دستور 2011 ، كما سبق الذكر ينص على السعي الى المناصفة مما يعني لنا بشكل مباشر العمل من اجل تحقيق المناصفة، التي تعتبر وسيلة، وغاية، هدفها تمكين النساء والرجال بشكل متساوي من الولوج إلى سلطة التمثيل واتخاذ القرار في مختلف المجالات، وفي الأخير أنهي موضوعي بتساؤل حول:

-متى سنسمع تولي زميلة بالمغرب مهمة او صفة نقيبة؟

-هل مازالت تنتظرنا قرون من الزمن؟ ام لحظة تأمل للانعتاق من الفكر الذكوري والتبعي؟

* نادية اودرة

المحامي بهيئة الرباط محمد الحبيب بنشيخ في حوار مع «العالم الأمازيغي» :

دسترة المحاماة يبدو بعيد المنال ولكن سيبقى مطلبا رئيسيا لإعادة الاعتبار لمهنة نبيلة وشريكة في إقامة العدل

غياب تمثيلية للمرأة المحامية في انتخابات الجمعية مرده أساسا الى ضعف التمثيلية في مجالس الجمعيات

اكد المحامي بهيئة الرباط ورئيس الجمعية الوطنية للمحامين الشباب بالمغرب، الحبيب محمد ابن الشيخ، أنه «لم يطعن أي أحد في نتائج المؤتمر واجزم كوني كنت حاضر ومتتبع أنها مرت في أجواء ديمقراطية صرفة رغم ما تم تسجيله وبأسف شديد من غياب تمثيلية لبعض الهيئات وللمرأة المحامية في انتخابات الجمعية»، مضيفا ان «مرد هذا الأمر الى ضعف التمثيلية في مجالس الجمعيات»، وقال بأن «هناك مؤشرات عديدة توحي بأن هناك توجه معين للإجهاز على مكتسبات وسمو ورسالة مهنة المحاماة، وأول هذه المؤشرات هو غياب رغبة واضحة في وضع قانون جديد للمحاماة» وختم بأن «لتجاوز الوضع الراهن لا بد من استحضار رسالة المحاماة كشريك أساسي في إقامة العدل».

*** انعقد مؤتمر "جمعية هيئات المحامين بالمغرب"، كأعلى هيئة تمثيلية لمهنة المحاماة، في سياق مطبوع بتراجع على المكتسبات الحقوقية التي حملها دستور 2011، كما عرفت انتخابات الجميعة مجموعة من ردود فعل قوية من لدن العديد من المحامين على الصعيد الوطني، بحيث هناك من طعن في نتائج الانتخابات، وهناك من اتهم القائمين عليها بالزبونية والمحسوبية، وبأن تقديم الترشيحات طبعها نوع من الإرتجالية، ما رأيك؟**

** في البداية أود أن أشكر منبرالعالم الامازيغي على الاستضافة وعلى الاهتمام بموضوع المحاماة وتحدياتها .

جوابا على سؤالكم لابد من الإشارة الى أن جمعية هيئات المحامين بالمغرب كإطار مهني يعد من أقدم الإطارات المهنية والحقوقية بالمغرب، وكان من طليعة الإطارات المدافعة ليس فقط على المحاماة ولكن كمدافع على وضعية حقوق الإنسان والحريات العامة بالمغرب، ويأتي انعقاد المؤتمر في إطار سياق خاص متسم بتأثيرات كوفيد على كافة القطاعات، بما فيها قطاع المحامين الذي عانى الأمرين جراء إغلاق المحاكم ، وتبعات ذلك على الأوضاع الاقتصادية للمحامين، كما عقد في سياق تراجعات مستوى الحقوق والحريات وما حمله دستور 2011 من آمال.

ما يجب تسجيله أنه لم يطعن أي أحد في نتائج المؤتمر واجزم كوني كنت حاضر ومتتبع أنها مرت في أجواء ديمقراطية صرفة رغم ما تم تسجيله وبأسف شديد من غياب تمثيلية لبعض الهيئات وللمرأة المحامية في انتخابات الجمعية وهذا مرده أساسا الى ضعف التمثيلية في مجالس الجمعيات 17 وهذا يطرح أكثر من سؤال في آليات التنزيل الدستوري لمبدأ المناصفة.

*** في نفس السياق هناك من يشير إلى أن ثمة توجها للإجهاز على المحاماة لإضعافها، ماقولك؟**

** هناك مؤشرات عديدة توحي بأن هناك توجه معين للإجهاز على مكتسبات وسمو ورسالة مهنة المحاماة ، وأول هذه المؤشرات هو غياب رغبة واضحة في وضع قانون جديد للمحاماة، يساير التطور الذي عرفه المشهد القضائي في المغرب استقلال السلطة القضائية واستقلال النيابة العامة ، وهذا المعطى لا بد أن يسايره تطور واضح للمهنة وللمنتمين اليها، ثاني المؤشرات هو إغراق مهنة المحاماة بالوافدين الجدد في غياب رؤية واضحة لاستيعابهم ولفتح مجالات جديدة للعمل، وغياب معاهد متخصصة للتكوين، والمؤشر الثالث هو التعاطي مع مهنة المحاماة برؤية تجارية عندما يتعلق الأمر بالوضعية الضريبية رغم أن المحاماة رسالة إنسانية قبل كل شيء.

*** مهنة الدفاع تعيش أزمة مهنية غير مسبوقة خاصة بعد جائحة كورونا، تنذر بخطر انهيار الأوضاع المادية للمحامين ونسف مكانتهم الاجتماعية، في نظركم ما دور الهيئة في هذا الإطار؟ وكيف تتم مقاربة المشاكل التي تعرفها المهنة؟**

** صحيح أن أزمة كورونا كانت لها تداعيات خطيرة على مهنة المحاماة ، بل أن أزمة كورونا عجلت في رفع الستار على وضع مزري يعيشه العديد من المنتمين لمهنة المحاماة خاصة الشباب منهم ، ومرد الأزمة إلى العديد من الأسباب متمثلة في غياب أفاق جديدة للعمل وتفشي مظاهر الاحتكار والتنافسية غير الشريفة وتفشي السمسرة والفساد وفي ظل إغلاق المحاكم وجد العديد من المحامين أنفسهم عرضة للعطالة مما أثر على أوضاعهم المعيشية وأوضاع عائلاتهم، وبالإضافة تأثرت آلاف العائلات المرتبطة بمكاتب المحامين، عائلات كتاب وكاتبات المحامين هذه الوضعية دفعت بعض الهيئات إلى التدخل لإعطاء منح ظرفية للمحامين وهناك من الهيئات من اقر أنظمة لتكافل لكن تبقى هذه المعالجة أنية وظرفية ولا تستجيب للواقع الذي تعيشه المهنة ، لكن رغم كل ذلك فان المحامين مطالبين بالحفاظ على مكاسب المحاماة ورمزيتها داخل المجتمع.

*** من خلال تشخيصكم لواقع المحاماة ما العمل في رأيكم لتجاوز الوضع الراهن ؟**

** لتجاوز الوضع الراهن لا بد من استحضار رسالة المحاماة كشريك أساسي في إقامة العدل، وهذا المعطى يستوجب إعادة النظر في القوانين المنضمة لمهنة المحاماة لتكون أكثر إنصافا من ناحية الاحتكار والحصانة والاستقلالية وتوسيع مجالات العمل، وإحداث معاهد متخصصة للتكوين والتكوين المستمر وإعادة النظر في التعامل الضريبي مع المحامين.

*** سبق وأن تم رفع مطلب دسترة المحاماة لتعزيزها وحصانتها والارتقاء بها، أين وصل هذا المطلب؟**

** دسترة المحاماة ليست بجديدة فقد سبقتنا تونس الى ذلك، وتم إقرارها دستوريا، حاليا مطلب دسترة المحاماة يبدو بعيد المنال ولكن سيبقى مطلبا رئيسيا لإعادة الاعتبار لمهنة نبيلة وشريكة في إقامة العدل .

* حاورته رشيدة امرزيك

فيدرالية رابطة حقوق النساء تطالب بتعديل القانون المنظم لمهنة المحاماة بما يجسد مبدأ المناصفة

طالبت شبكة المحاميات والمحامين المنضوية تحت لواء فدرالية رابطة حقوق النساء، بتعديل القانون المنظم للمحاماة بما يجسد "مبدأ المناصفة المنصوص عليها في الفصل 19 من الدستور، في تشكيلة مجالس الهيئات وتنقيحه من كل النصوص المكرسة للتمييز والحيف ضدهن، والاسراع في تكشيل الهيأة المكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز ضد المرأة".

وقالت الفدرالية، إن "ما أسفرت عنه الانتخابات المهنية لمحامين والمحاميات، من ضعف كبير لتمثيلية النساء المحاميات تظافرت فيه عوامل متعددة تجمع ما بين ترسب الموروث الثقافي لدى العديد من ممارسي المهنة والذي يضع المرأة في مرتبة متدنية دونية عن الرجل، وتضيق فيها دائرة الحقوق الإنسانية وتسيجها بالعديد من الخطوط الحمراء".

وتابعت في بيان لها، أنه "بالرغم مما يرتبط بمهنة المحاماة باعتبارها مهنة الدفاع عن الحقوق والحريات وعلى رأسها المساواة ونبذ أشكال التمييز مهما كان نوعه، فإن ما كشفت عنه نتائج الإنتخابات المهنية المنظمة خلال شهر دجنبر الماضي، هو أن الطابع الحقوقي لهذه المهنة وعراقة دروها في هذا المجال وطنيا لم يفلح بعد في هزم الجوانب السلبية في موروثنا الثقافي المثقل باللامساواة وتهميش أي دور للمرأة مهما علا مستواها الثقافي، واكتسابها للكفاءة المهنية التي تؤهلها لتبوء شرف عضوية إحدى المؤسسات المهنية".

واضافت بأن هذه الوضعية، يجب أن يتم من خلالها مسائلة "قنوات التنشئة الاجتماعية بشأنها، والتي لا زال الفشل يلازمها في القيام بالدور المجتمعي الموكول لها، ناهيك عن المسؤولية الفردية لكل مواطن في السمو بوعيه ومداركه إلى ما يحقق به إنسانيته ومواطنته الحقة". واعتبر البيان، أن "القانون رقم 28.08 المنظم لمهنة المحاماة بالمغرب، ساعد هو الآخر في ظل ضعف الموجه الحقوقي في المسلكيات الانتخابية المهنية للمحاماة، على ضعف أو غياب تواجد المرأة المحامية في المؤسسات المهنية، ذلك أن تبني القانون رقم 28.08 في مادته 88 لنظام الفئوية على أساس أقدمية التسجيل في جداول الهيئات، وميز بين الفئة التي تزيد أقدمية تسجيل المنتمين لها عن عشرين سنة وبين تلك التي تتراوح مدة التسجيل المنتمين لها ما بين 10 و20 سنة إلى جانب فئة قدماء النقباء دون أن يضمن للنساء المحاميات تواجدا في تشكيلة مجالس الهيئات". وأشارت الفدرالية، إلى أن "وبفعل ما تنتهجه من انفتاح على كل المحاميات والمحامين المناصرين لمبدأ المساواة ونبذ كل أشكال التمييز، حاولت من خلال الانفتاح ملامسة معاناة المرأة المحامية من تجدر العقلية الذكورية في بعض الأوساط المهنية وما تفرزه من مسلكيات لا يمكن لها أن تستمر في ظل التقعيد الدستوري للمساواة، ونبذ كل أشكال التمييز المبني على الجنس والسعي إلى تحقيق مبدأ المناصفة بين الرجال والنساء وفق ما نيص عليه الفصل 19 من الدستور".

واوضحت أن "إخراج "الهيأة المكلفة بالمناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز إلى حيز الوجود والمنصوص عليها في الفصلين 19 و164 من الدستور رغم صدور القانون رقم 79.14 المنظم لها منذ 12 أكتوبر 2017، لازال متعثرا بالرغم من تحفظ الحركة النسائية على بعض مقتضياته فيما يخص توفير معايير الحماية من التمييز". وأبرزت، أن "القانون المنظم لمهنة المحاماة رقم 28.08 على شكله الحالي، لم يفلح في النأي بالنساء المحاميات المغربيات، عن التمييز فيما أقره من فئوية ذكورية لتشكيلة مجالس هيئات المحامين التي أوردتها المادة 88 منه، ودون مراعاة لحضور المرأة المحامية ضمن تلك الفئات بموجب نص قانوني يلزم بذلك". وخلصت بالتأكيد على أنه، "إذا كان القانون المنظم لمهنة المحاماة بعيوبه المكرسة للتمييز ضد النساء المحاميات قد صدر في تاريخ سابق على صدور دستور يوليوز 2011، بالرغم من كون المغرب كان قبل ذلك قد صادق على اتفاقية مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، إلا أنه لم يعد من المقبول غض الطرف عن الحيف والتمييز اللذان يلاحقان النساء المحاميات في تواجدهن ضمن الفئات المنتخبة في تشكيلة مجالس الهيئات بما يحقق مبدأ المناصفة في تلك المجالس".

ازمة الديمقراطية في مهنة المحاماة

أن كل دراسة موضوعية للفعل المهني داخل قطاع المحاماة تستند في النهاية على فرضيات أساسية منها: القدرات الفكرية، واكتساب قيم المهنة، والتشبع بقواعدها المعيارية من طرف جمهور المحامين،ذلك أنه لكي يتمكن الناخبون داخل قطاع مهنة الدفاع من اتخاذ قرارات ذات معنى ،يجب عليهم أن يفهموا الخيارات الإنتخابية، من خلال الاطلاع العميق على آليات عمل النظام المهني، اذا مارادو التأثير على الواقع في الاتجاه الذي يخدم الصالح العام المهني، أي أن الناخب المهني يجب أن تتوفر فيه الحنكة المهنية ، اذا ما اريد للديمقراطية المهنية أن تفرز نخب قادرة على وضع قاطرة السياسة المهنية في الطريق الصحيح.

لقد أكد العديد من حكماء المهنة على أن الديمقراطية المهنية التي تجسدها الآليات الانتخابية لن تكون ممكنة الا في الحالات التي يمتلك فيها جمهور المحامين الكثير من مبادئ المهنة والحنكة الحقوقية ، والفهم الصحيح لآليات التدبير العام المهني.

ان الجماهير الناخبة الغير الواعية بآليات اشتغال الفعل المهني قد تستغل بواسطة وسائل بسيطة مرتبطة بالريع المهني لتشويه العملية الديمقراطية في شموليتها داخل مهنة الحقوق والحريات، خاصة في السنوات الاخيرة حيث ان حساب الودائع والمساعدة القضائية في غياب وضع وتطبيق قواعد موضوعية تضمن الاستمرارية والتوقعية والمساواة بين مكونات المهنة والهيئة.

لذلك فإن العملية الانتخابية داخل الجسم المهني، شأنها شأن الديمقراطية في المجال العام،كانت دائما بحاجة إلى جماهير واعية متشبتة بالفضيلة المدنية وقيم التضامن المهني ،ومبادئ الاستقلال، والحرية، والكرامة المهنية ، والجرأة في التعبير عن الرأي.

أن القراءة المتأنية للفعل الانتخابي المهني أكدت ابتعاد الممارسة عن القواعد المشجعة لعقلنة هذا الزمن الاشكالي ومثال ذلك التراجع عن تقنيات المناظرة بين المرشحين واعتماد وسائل تقليدية تخاطب الطلبات الآنية البسيطة للمحامي الفرد عوض مناقشة إمكانية وضع استراتجية مهنية طويلة الأمد، بخطط وتكتيكات مضبوطة على مستوى التدبير المهني في ابعاده الإدارية، والمالية ،والاجتماعية، والاقتصادية، وأدوار المحامي السياسية، والحقوقية وعلاقته بباقي المكونات المجتمعية.

لذلك فإن الفعل الجاد للخروج من السلوك الانتخابي الغير العقلاني، يتمثل في عملية تعبئة معرفية من خلال التواصل الجاد مع الأغلبية الصامتة ،وحثها على المشاركة في إبداء الرأي، والمشاركة الواعية في النقد البناءللواقع ،والمساهمة كقوة اقتراحية بوضع البدائل الممكنة وفق الامكانيات في ظل هذه الظروف العصيبة التي تتطلب اعطاء الأولوية للجانب الاجتماعي حفاظا على كرامة البذلة ومرتديها ، والعمل على تنزيلها على أرض الواقع.

إن المساهمة الواعية لجمهور المحامين المعني، والمطلع، والمهني، هو المذخل الحقيقي لإصلاح المحاماة، والخروج من التكتلات المصلحية التي اساءت للمحاماة والمحامين.

اي أنه لابد من مشاركة الأغلبية المهنية في العملية الديمقراطية داخل القطاع، لأنه إذا ما كانت هذه المشاركة في العملية الإنتخابية محدودة وهزيلة فإن العملية الديمقراطية تكون محدودة وهزيلة في نتائجها،

وفي الاخير فإننا نرى أنه وللخروج من أزمة المحاماة فإن أهداف المجتمع المهني ينبغي أن تناقش وتطبق من خلال الحوار والاهتمام بالشان العام المهني من خلال المشاركة في العملية الديمقراطية المهنية ، والتي هي فرض عين على كل محام ولا ينبغي التزام الصمت والحياد في ظل هذه الظروف العصيبةخاصة.

خالد أمعز محام هيئة الناظور الحسيمة :

انتخابات المحاماة هي الأكثر شفافية

حول حيثيات انتخابات هيآت المحاماة التي أجريت خلال يوم 20 مارس 2021، عبر محام هيئة الناظور الحسيمة، خالد أمعز لجريدة «العالم الأمازيغي» بعبارة مختصرة تحمل من التفاصيل الشيء الكثير؛ «انتخابات المحاماة هي الأكثر شفافية على الإطلاق».

وذلك لاعتبارات عدة أولها، طبيعة المهنة التي تحتكم للقانون بشكل كامل، والذي يعتبر منظم المجتمعات الإنسانية، وأخلاقيات مهنة المحاماة هي الأكثر رقيا نظر للتكوين والمسار العلمي الذي يسلكه المحام، والممارسة المهنية الفعالة والجادة في اتجاه ضمان حقوق المواطنين والدفاع عنهم أمام العدالة، كلها مؤشرات تجعل ممتهن هذه المهنة لا يأخذ ما ليس له ولا ينسى ما عليه.

وأكد في هذا الصدد؛ «إذ كنا نتحدث عن انتخابات نزيهة وشفافة فهي انتخابات المحاماة، ولا يمكن مقارنتها بانتخابات المجالس والجماعات الترابية مثلا، وبالرجوع إلى الانتخابات الأخيرة الخاصة بالمحاماة فحتى الصحافة الصفراء لم تجد تجاوزا مشينا تنسبه لانتخابات المهنية للمحاماة، والمؤسسات المهنية الخاصة بالمحامين سواء على مستوى مؤسسة النقيب، سواء على مستوى مجالس الهيئات جمعيات هيئات المحامون بالمغرب والتعاضدية وعلى مستوى نقابات المحامون بالمغرب، ليست محل أي طعن جدي وذو مصداقية».

بالعودة إلى ما أثاره إشكال إقصاء العنصر النسوي في وسط المحاماة من التمثيلية العضوية، وابعادها عن مسؤولية مؤسسة النقيب، اعتبر الأستاذ خالد أمعز الموضوع جدي وفي غاية الأهمية، وأضاف في هذا الجانب؛ «فيما يخص تمثيلة الزميلات المحاميات ضمن المجالس المنتخبة، جسم المحاماة يجب أن يخجل منها،

-وأقولها بوضوح-، لكن لا يتعلق الأمر بتآمر المحامون ضد زميلاتنا، ولكن يظل المحام امتداد لثقافة وذهنية، والمحام لم يأتي من عالم آخر فهو نتاج المجتمع وثقافته وبنيته وتبنى منظومة أفكاره، وعقلية المجتمع المغربي سائدة داخل كل المهن، ما يستوجب العمل على تغييرها بشكل جذري، ولا يمكننا أن نلوم المحامون بل ندينهم، لأن تمثيليات زميلاتنا المحاميات لا تناسب تواجدهن العددي مساهمتهن كبيرة لا على مستوى الكم وفقط، بل على مستوى الكيف، لدينا محاميات ذات كفاءة بإمكانهن تقلد أعلى المناصب، وساهمن في رفع وسمو مهنة المحاماة، لا يمكننا لوم المحامون وحدهم، بل جميع المؤسسات المنتخبة بالمغرب، بل نلوم الأسرة أولا التي تنتج لنا هذه العقليات، التي تقصي المرأة في كل الميادين».

المثقف الامازيغي ومستقبل الأمازيغية

وجهة نظر

لحسن بنضاوش

لا أحد ينكر دور المثقف في الدفاع عن الهوية، ورسم مسار مستقبل كل القضايا، بل العالم بأسره، لأن المثقف إبن بيئته ومن أجلها يعيش بأفكار مستقبلية، وطموحات غير متناهية . و الامازيغية منذ الأيام الأولى للحركة الأمازيغية تعتمد على المثقف الامازيغي المستقل عن كل التأثيرات والمتشبع بالمبادئ الأساسية لعالمية التفكير والتنظير والرفع من مستوى الوعي بالذات والآخر والمستقبل . وبعد مسيرة لعقود للمثقف الامازيغي، ناضل من خلالها في جبهة الكتابة والتدوين، إلى مرحلة التأسيس للحركة الأمازيغية تعتمد الكونية والديمقراطية والتعدد في ظل الوحدة، والوطنية، والخصوصية المغربية، وصولا إلى مكاسب لا يمكن نكرانها في مسار هؤلاء الذي يشكل مسار الحركة الأمازيغية . يطرح سؤال المثقف الامازيغي المعاصر، ومستقبل الأمازيغية التي تكاد تفقد أقلاما مؤثرة في الواقع بإصدارات وكتب ومؤلفات يحسب لها أكثر من حساب، تحمل أفكارا ونظريات وتوجهات ومشاريع مستقبلية لفائدة القضية، والاكتفاء والاتكاء على أسماء وأقلام مألوفة لم يكتب بعد لما بعدها من أقلام جديدة تجدد الخطاب وتجيب عن أسئلة الحال . وما أستغرب له أن عدد الانتاجات الفكرية والنظرية في تراجع كبير، بينما التنظير الافتراضي في تزايد كبير، لكنه محدود التأثير ما لم يؤسس للاستمرارية والثبات في الزمن والمكان . ومستقبل الأمازيغية على عاتق المثقف الامازيغي المطلوب بمواصلة المشوار، وعدم الاعتماد على مثقف قدم الكثير للقضية ، مخرجا إياها من الجهاد الأكبر دون أن يجد من يواصل الجهاد الأصغر وهي إثبات المكاسب والمحافظة عليها، من خلال مشاريع فكرية تضمن مستقبل الأمازيغية، وتزعج القوى الظلامية، وتفكك طلاسيم الرافضين لكل تغير حقيقي نحو الأفضل لهذا البلاد . إننا كأمازيغ اليوم مطالبين بإنتاج الأفكار، والنظريات الواقعية والقابلة للتنفيذ، والالتزام بالممكن، وتجنب كل أساليب التنابز والصراع الافتراضي، وإعطاء الفرصة للمثقف الملتزم، الغيور، المتمكن، المسلح بالعلم والعمل والتمكن والاستماع له والاقتداء به . إننا بتخلينا عن الإنتاج الفكري والنظري، والابتعاد عن فعل القراءة والتمكن العلمي والنظري، نساهم في القضاء التدريجي السريع على الأمازيغية . ومستقبل قضيتنا في الفكر والعلم والتنظير والمرافعة بالعلم والميدان .

EDITIONS AMAZIGH
BILAN FINANCIER POUR L'EXERCICE 2020

Nom ou raison sociale : **EDITION AMAZIGH** — Exercice du 01/01/2020 Au 31/12/2020
Tableau N° 1

BILAN - ACTIF (Modèle normal)

ACTIF	EXERCICE			EXERC. PRECD
	BRUT	AMORT.-PROV.	NET	NET
IMMOBILISATIONS EN NON VALEURS (A)	**7 740.00**	**7 740.00**		
- FRAIS PRELIMINAIRES	7 740.00	7 740.00		
- CHARGES A REPARTIR SUR PLUSIEURS EXERCICES				
- PRIMES DE REMBOURSEMENT DES OBLIGATIONS				
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES (B)	**300 000.00**		**300 000.00**	**300 000.00**
- IMMOBILISATIONS EN RECHERCHE ET DEVELOP.				
. BREVETS, MARQUES, DROITS & VAL. SIMILAIRES				
. FONDS COMMERCIAL	300 000.00		300 000.00	300 000.00
. AUTRES IMMOBILISATIONS INCORPORELLES				
IMMOBILISATIONS CORPORELLES (C)	**455 003.25**	**395 338.07**	**59 665.18**	**93 580.79**
. TERRAINS				
. CONSTRUCTIONS				
. INSTAL. TECHNIQUES, MATERIEL ET OUTILLAGE	35 762.01	26 475.70	9 286.31	13 559.82
. MATERIEL DE TRANSPORT	1 706.43	1 706.43		
. MOBILIER, MAT. DE BUREAU ET AMENAG. DIVERS	417 534.81	367 155.94	50 378.87	80 020.97
. AUTRES IMMOBILISATIONS CORPORELLES				
. IMMOBILISATIONS CORPORELLES EN COURS				
IMMOBILISATIONS FINANCIERES (D)				
. PRETS IMMOBILISES				
. AUTRES CREANCES FINANCIERES				
. TITRES DE PARTICIPATION				
. AUTRES TITRES IMMOBILISES				
ECART DE CONVERSION - ACTIF (E)				
. DIMINUTION DES CREANCES IMMOBILISEES				
. AUGMENTATION DES DETTES DE FINANCEMENT				
TOTAL I = (A+B+C+D+E)	**762 743.25**	**403 078.07**	**359 665.18**	**393 580.79**
STOCKS (F)				
. MARCHANDISES				
. MATIERES ET FOURNITURES CONSOMMABLES				
. PRODUITS EN COURS				
. PROD. INTERMEDIAIRES & PROD. RESIDUELS				
. PRODUITS FINIS				
CREANCES DE L'ACTIF CIRCULANT (G)	**2 650 151.31**		**2 650 151.31**	**2 536 182.30**
. FOURNISSEURS DEBITEURS, AVANCES ET ACOMPTES	276 352.31		276 352.31	158 752.31
. CLIENTS ET COMPTES RATACHES	948 877.50		948 877.50	1 438 759.42
. PERSONNEL	200 000.00		200 000.00	200 000.00
. ETAT	188 940.37		188 940.37	183 643.05
. COMPTES D'ASSOCIES	573 758.04		573 758.04	170 952.19
. AUTRES DEBITEURS	256 798.64		256 798.64	256 798.64
. COMPTES DE REGULARISATION ACTIF	205 424.45		205 424.45	127 276.69
TITRES & VALEURS DE PLACEMENT (H)				
ECARTS DE CONVERSION - ACTIF (I)				
(ELEMENTS CIRCULANTS)				
TOTAL II (F + G + H + I)	**2 650 151.31**		**2 650 151.31**	**2 536 182.30**
TRESORERIE - ACTIF				
. CHEQUES ET VALEURS A ENCAISSER	3 480.00		3 480.00	
. BANQUES, T.G E C.P	287 063.58		287 063.58	
. CAISSES, REGIES ET ACCREDITIFS	242 829.92		242 829.92	199 494.32
TOTAL III	**533 373.50**		**533 373.50**	**199 494.32**
TOTAL GENERAL (I + II + III)	**3 946 268.06**	**403 078.07**	**3 543 189.99**	**3 129 257.41**

Nom ou raison sociale : **EDITION AMAZIGH** — Exercice du 01/01/2020 Au 31/12/2020
Tableau N° 1

BILAN - PASSIF (Modèle normal)

PASSIF	EXERCICE	EXERC. PRECD
CAPITAUX PROPRES		
. CAPITAL SOCIAL OU PERSONNEL (1)	500 000.00	500 000.00
. MOINS : ACTIONNAIRES, CAPITAL SOUSCRIT NON APPELE		
CAPITAL APPELE DONT VERSE : 500 000.00		
. PRIME D'EMISSION, DE FUSION, D'APPORT		
. ECARTS DE REEVALUATION		
. RESERVE LEGALE	16 362.25	16 362.25
. AUTRES RESERVES		
. REPORT A NOUVEAU (2)	- 256 644.91	- 333 904.23
. RESULTATS NETS EN INSTANCE D'AFFECTATION (2)		
. RESULTAT NET DE L'EXERCICE (2)	72 933.48	77 259.32
TOTAL DES CAPITAUX PROPRES (A)	**332 650.82**	**259 717.34**
CAPITAUX PROPRES ASSIMILES (B)		
. SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT		
. PROVISIONS REGLEMENTEES		
DETTES DE FINANCEMENT (C)		
. EMPRUNTS OBLIGATAIRES		
. AUTRES DETTES DE FINANCEMENT		
PROV. DURABLES / RISQUES ET CHARGES (D)		
. PROVISIONS POUR RISQUES		
. PROVISIONS POUR CHARGES		
ECARTS DE CONVERSION - PASSIF (E)		
. AUGMENTATION DES CREANCES IMMOBILISES		
. DIMINUTION DES DETTES DE FINANCEMENT		
TOTAL I (A + B + C + D + E)	**332 650.82**	**259 717.34**
DETTES DU PASSIF CIRCULANT (F)	**3 210 539.17**	**2 272 039.35**
. FOURNISSEURS ET COMPTES RATTACHES	587 066.66	512 798.93
. CLIENTS CREDITEURS, AVANCES ET ACOMPTES		
. PERSONNEL	- 155 715.56	1 129.00
. ORGANISMES SOCIAUX	25 319.25	21 719.25
. ETAT	1 953 868.82	1 736 401.17
. COMPTES D'ASSOCIES		
. AUTRES CREANCES		
. COMPTES DE REGULARISATION PASSIF	800 000.00	
AUTRES PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES (G)		
ECARTS DE CONVERSION - PASSIF (H)		
TOTAL II (F + G + H)	**3 210 539.17**	**2 272 039.35**
TRESORERIE - PASSIF		
. CREDITS D'ESCOMPTE		
. CREDITS DE TRESORERIE		
. BANQUES (SOLDES CREDITEURS)		597 500.72
TOTAL III		**597 500.72**
TOTAL GENERAL I + II + III	**3 543 189.99**	**3 129 257.41**

(1) Capital personnel débiteur (-)
(2) Béneficiaire (+) , Déficitaire (-)

Nom ou raison sociale : **EDITION AMAZIGH** — Exercice du 01/01/2020 Au 31/12/2020
Tableau N° 2

COMPTE DE PRODUITS ET CHARGES (Hors taxes) (Modèle normal)

INTITULE	OPERATIONS		TOTAUX	TOT. EXERC. PRECED.
	EXERCICE (1)	EXERC.ANT (2)	EXERCICE (1+2)	
PRODUITS D'EXPLOITATION				
. VENTE DE MARCHANDISES EN L'ETAT				
. VENTES DE BIENS ET SERVICES	**1 541 321.53**		**1 541 321.53**	**2 083 331.60**
CHIFFRE D'AFFAIRES	**1 541 321.53**		**1 541 321.53**	**2 083 331.60**
. VARIATION DE STOCKS DE PRODUITS (+ -)				- 455 000.00
. IMMOB. PROD. PAR L' ESE PR ELLE MEME				
. SUBVENTION D'EXPLOITATION	300 000.00		300 000.00	279 060.00
. AUTRES PRODUITS D'EXPLOITATION				
. REPRISES D'EXPLOIT. ; TRANSFERTS DE CHARGES				
TOTAL I	**1 841 321.53**		**1 841 321.53**	**1 907 391.60**
CHARGES D'EXPLOITATION				
- ACHATS REVENDUS DE MARCHANDISE	2 641.60		2 641.60	
- ACHATS CONSOMMES DE MATIERES ET FOURNITURES	768 871.02	5 830.33	774 701.35	620 214.51
- AUTRES CHARGES EXTERNES	360 647.71	1 169.81	361 817.52	432 986.62
- IMPOTS ET TAXES	8 675.00		8 675.00	12 461.16
- CHARGES DE PERSONNEL	569 670.57		569 670.57	783 202.80
- AUTRES CHARGES D'EXPLOITATION				
- DOTATION D'EXPLOITATION	41 823.94		41 823.94	58 365.82
TOTAL II	**1 752 329.84**	**7 000.14**	**1 759 329.98**	**1 907 230.91**
RESULTATS D'EXPLOITATION III (I-II)	**88 991.69**	**-7 000.14**	**81 991.55**	**160.69**
PRODUITS FINANCIERS				
- PROD. TITRES PARTICIP. & AUTRES PROD. IMM.				
- GAINS DE CHANGE				
- INTERETS ET AUTRES PRODUITS FINANCIERS				
- REPRISE FINANCIERES TRANSFERTS DE CHARGES				
TOTAL IV				
CHARGES FINANCIERES				
- CHARGES D'INTERETS				
- PERTES DE CHANGE				
- AUTRES CHARGES FINANCIERES				
- DOTATIONS FINANCIERES				
TOTAL V				
RESULTAT FINANCIER VI (IV - V)				
RESULTAT COURANT (III+VI)	**88 991.69**	**-7 000.14**	**81 991.55**	**160.69**
RESULTAT COURANT (REPORTS)	**88 991.69**	**-7 000.14**	**81 991.55**	**160.69**

(1) variation de stock: Stock final - stock initial; augmentation (+) diminution (-)
(2) Achats revendus ou achats consomés = Achat - variation de stock

Nom ou raison sociale : **EDITION AMAZIGH** — Exercice du 01/01/2020 Au 31/12/2020
Tableau N° 2

COMPTE DE PRODUITS ET CHARGES (Hors taxes) (Suite) (Modèle normal)

INTITULE	OPERATIONS		TOTAUX	TOT. EXERC. PRECED.
	EXERCICE (1)	EXERC.ANT (2)	EXERCICE (1+2)	
PRODUITS NON COURANTS				
- PRODUITS DE CESSION D'IMMOBILISATION				
- SUBVENTION D'EQUILIBRE				
- REPRISES SUR SUBVENTION D'INVESTISSEMENT				
- AUTRES PRODUITS NON COURANTS	0.01		0.01	89 440.00
- REPRISES NON COURANTES TRANSFERTS CHARGES				
TOTAL VIII	**0.01**		**0.01**	**89 440.00**
CHARGES NON COURANTES				
- VALEURS NETTES D'AMORT. IMMOB. CEDEES				
- SUBVENTIONS ACCORDEES				
- AUTRES CHARGES	1 351.08		1 351.08	81.37
- DOTATIONS NON COURANTES AUX AMORT. & PROV.				
TOTAL IX	**1 351.08**		**1 351.08**	**81.37**
RESULTAT NON COURANT (VIII - IX)	**-1 351.07**		**-1 351.07**	**89 358.63**
RESULTAT AVANT IMPOT (VII+X)	**87 640.62**	**-7 000.14**	**80 640.48**	**89 519.32**
IMPOTS SUR LES RESULTATS	**-7 707.00**		**-7 707.00**	**-12 260.00**
RESULTAT NET (XI - XII)	**79 933.62**	**-7 000.14**	**72 933.48**	**77 259.32**
TOTAL DES PRODUITS (I+IV+VIII)	**1 841 321.54**		**1 841 321.54**	**1 996 831.60**
TOTAL DES CHARGES (II+V+IX+XIII)	**1 761 387.92**	**7 000.14**	**1 768 388.06**	**1 919 572.28**
RESULTAT NET (TOT. PROD. - TOT.	**79 933.62**	**-7 000.14**	**72 933.48**	**77 259.32**

DES EURODÉPUTÉS DEMANDENT LA LIBÉRATION DE TOUS LES PRISONNIERS POLITIQUES DU HIRAK DU RIF

Des dizaines d'eurodéputés demandent à l'Ambassadrice de la Délégation de l'Union européenne auprès du Royaume du Maroc la libération de tous les prisonniers politiques du Hirak du Rif :
Lettre à Claudia Wiedey, Ambassadrice de la Délégation de l'Union européenne auprès du Royaume du Maroc

Chère Mme Claudia Wiedey :
Nous souhaitons attirer votre attention sur la situation des prisonniers politiques du Hirak, en particulier sur les problèmes de santé rencontrés par Nasser Zefzafi, qui, comme vous le savez, était l'un des finalistes du Prix Sakharov 2018 pour la liberté de pensée.
En février dernier, Nasser Zefzafi a entamé une grève de la faim pour protester contre les conditions de détention. Quelques jours plus tard, il a été retrouvé inconscient dans sa cellule et ni lui ni ses proches n'ont eu accès au rapport médical. En outre, la condition physique de plusieurs prisonniers du Hirak Rif est gravement affaiblie par des grèves de la faim intermittentes. Nous avons également été informés que Mahmoud Bouhannouch, le plus jeune prisonnier politique du Hirak, subit un harcèlement et une violation systématique de ses droits, et que ceux qui le dénoncent, comme l'avocat Khalid Ameza, sont poursuivis.
Nous tenons à souligner le risque encouru par les prisonniers politiques (prisonniers politiques et détenus pour avoir exprimé des opinions critiques ou dissidentes) dans le contexte de la pandémie de coronavirus, étant donné les conditions précaires dans les prisons, et réitérons l'urgence de répondre aux appels à la libération de la Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'homme, Mme Michelle Bachelet.

Par conséquent, nous vous demandons, en tant qu'ambassadeur de l'UE, de réagir à cette situation par une déclaration publique exigeant : l'accès à des soins médicaux adéquats pour les prisonniers politiques du Hirak, des possibilités régulières et adéquates de communication avec leurs familles et leurs avocats et, conformément aux recommandations faites par Mme Bachelet, de demander la libération de tous les prisonniers politiques du Hirak.
Enfin, conformément aux orientations de l'UE sur les défenseurs des droits de l'homme, nous souhaitons également demander à la délégation de l'UE au Maroc d'apporter tout le soutien nécessaire aux prisonniers politiques du Hirak, notamment en visitant la prison et en rencontrant leurs avocats pour comprendre la situation juridique exacte.

Je vous prie d'agréer, Madame, Monsieur, l'expression de mes sentiments distingués.

Miguel Urbán Crespo, François Alfonsi, Margrete Auken, Pernando Barrena Arza, Benoît Biteau, Malin Björk, Michael Bloss, Damien Carême, Fabio Massimo Castaldo, Leila Chaibi, Antoni Comín i Oliveres, David Cormand, Gwendoline Delbos-Corfield, Karima Delli, Özlem Demirel, Raphaël Glucksmann, Claude Gruffat, José Gusmão, Yannick Jadot, Dietmar Köster, Erik Marquardt, Marisa Matias, Ana Miranda, Ville Niinistö, Clara Ponsatí Obiols, Carles Puigdemont i Casamajó, Diana Riba i Giner, Michèle Rivasi, Caroline Roose, Salima Yenbou, Mounir Satouri, Andreas Schieder, Jordi Solé, Tineke Strik, Marie Toussaint, Ernest Urtasun et Nikolaj Villumsen.

L'ESPACE CULTUREL BERBÈRE EUROPÉEN AFUS DEG WFUS DEMANDE AU PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE D'INTÉGRER LA LANGUE ET LA CULTURE AMAZIGHES DANS LE SYSTÈME ÉDUCATIF

Le président de l'Espace Culturel Berbère Européen Afus Deg Wfus vient d'adresser une correspondance au président de la République Française lui demandant d'intégrer la langue et la culture amazighes dans le système éducatif français. Ci-contre, le contenu de la lettre :

Monsieur Emmanuel Macron
Président de la République Française

En ma qualité de Président de l'Espace Culturel Berbère Européen Afus Deg Wfus, j'ai l'honneur de vous adresser mes remerciements pour votre décision éclairée d'avoir mis fin à une pratique publique discriminante de l'ELCO. Pendant plus de 10 ans, nous nous sommes battus au sein de notre association pour que l'ELCO intègre l'enseignement de la langue et de la culture amazighes (berbères). Depuis cinq ans, les cours de langue amazighe que nous dispensons, sont enfin pris en charge par l'ELCO. Aujourd'hui, permettez-moi de vous déclarer que cette suppression provoque des dégâts collatéraux au niveau de l'enseignement de la langue amazighe, langue maternelle de plus de deux millions de locuteurs franco-amazighs.
Lors de mon audition par la mission d'information sur la pratique du voile intégral sur le territoire

national, le 8 mars 2009, j'ai préconisé déjà de mettre fin à une pratique publique discriminante véhiculée par l'ELCO qui consiste à proposer à nos enfants la langue étatique des pays d'origine au détriment de la langue amazighe pourtant reconnue langue nationale et officielle en Algérie, au Maroc et en Libye.
Pour nous, membres de la grande famille franco amazighe de la communauté française, nous affirmons que pour combattre l'ignorance et l'obscurantisme, la république doit promouvoir la langue et la culture amazighes et faire connaître l'histoire et la mémoire de cette population française d'origine amazighe ou immigrés. Cela ne peut qu'enrichir le patrimoine culturel de notre pays et ainsi faciliter l'intégration des nouvelles générations dans un cadre laïque et républicain et ainsi prémunir notre jeunesse des appels des sirènes de l'obscurantisme. (cf. Mon audition à la Commission "Voile Intégral" le 8 mars 2009).
En vous adressant cette lettre ouverte, je suis convaincu Monsieur Le Président, d'être le porte-parole de la grande famille franco-amazighe de France. En vous désignant Président, ils sont persuadés que vous comprendrez leur juste revendication et font confiance à votre clairvoyance pour intégrer la langue et la culture amazighes dans notre système éducatif.

Veuillez croire, Monsieur Le Président, à ma sincérité, et à l'expression de mes sentiments les plus respectueux.

ⵣⵅ ⵉⵣⵣⵇⴰⵢ- ⵍⵍⵖ ⵏ ⵜⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⴰⵔⵔⵉⵣ

ⵣⵣⵣⵇⵉ–ⵢⴰ ⵍⴰⵢⵉⵜⴰ, ⵣⵣⵖ ⵉⵣⵇⴰ ⵍⵍⵖ ⵏ ⵜⵣⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵏ ⴰⵔⵔⵉⵣ ⵅⴰ ⵢⵣⵔⵉ ⵅ ⵉⵇⵔ ⵏ ⵢⵉⵖⵅⴰⵔ. ⵣⵣⴰⵇⵍ ⵍⵣⵜⵜⴰ ⵉⵜⵍⴰⵍⵍⴰ ⵑⵅ ⵉⵏ ⵏ ⵍⴰⵔⵔ ⵣⵣⵅ ⵍⵣⵔⵔⵓⵣⵔⵔⴰ, ⵑⵅ ⵜⴰⵣⵅⴰ ⵉⵏ ⵜⵎⵅⵢⴰⵔⵜ, ⵑⵅ ⵉⵏ ⵣⵑⵣⵍⵍⴰ, ⵜⵅⵅⴰ ⵉⵏ ⵏ ⵜⵎⵣⵔⵜⵜ ⵏⵉⵏⵉⵏ ⵜⵅⵅⵍⵜ ⵔⵎⵣⵍⵜ ⵜⵣⵔⵔⵓⵣⵔⵔⴰ ⵜⵎⵣⵔ

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

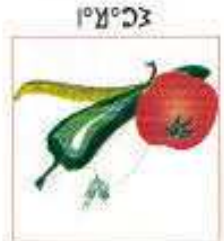

ⵜⵉⵎⵉⵣⵉⵔⵉ

ⵜⵉⵎⵉⵣⵉⵔⵉ

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙ

COURS DE TAMAZIGHT

Chaque mois, "le Monde Amazigh" vous livre des cours de langue amazighe que le ministre de l'éducation nationale avez élaboré, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel intitulé **"tamazight inu"**.

ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ ⵜⵉⵏ

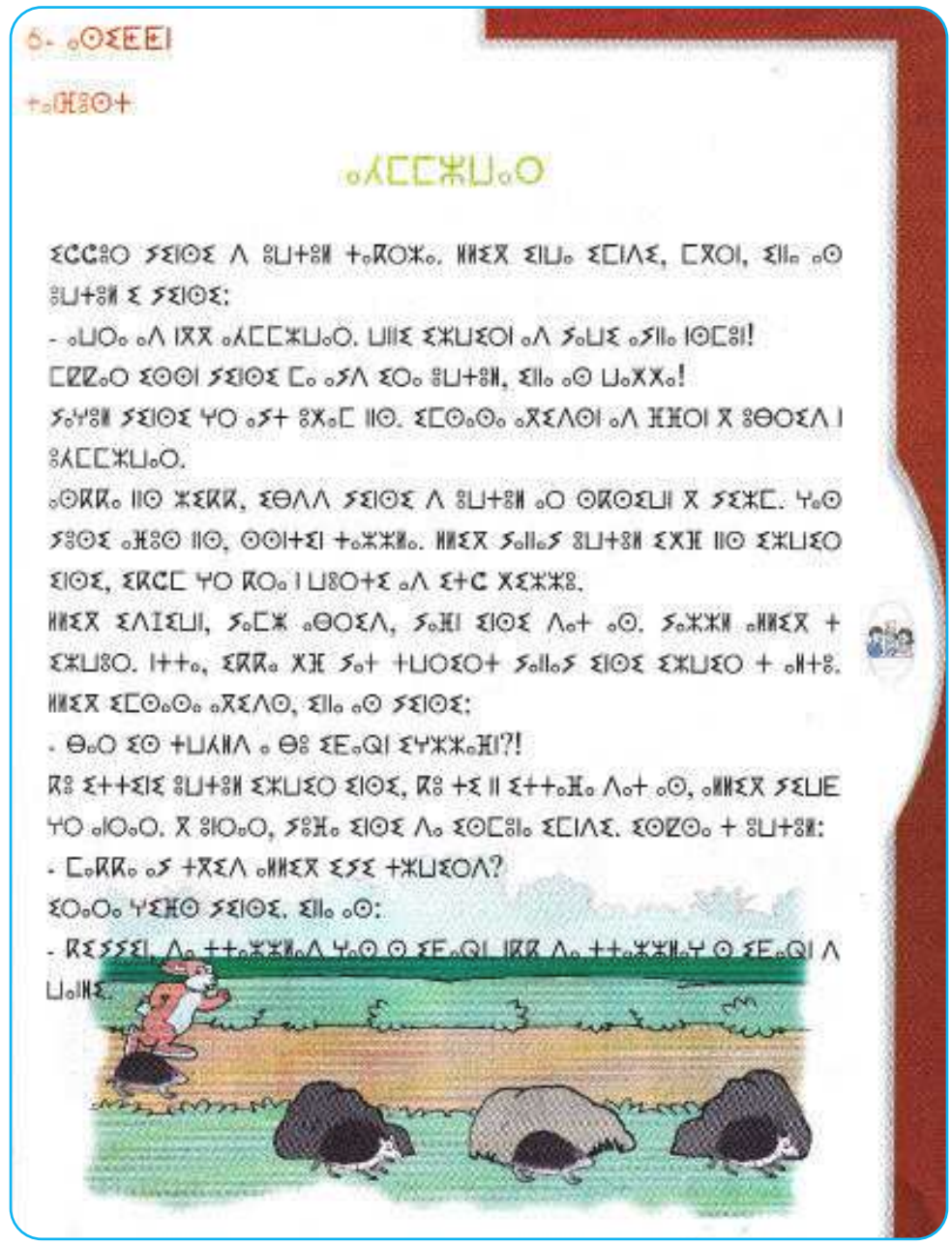
6- ⵓⵙⵜⵜⵉ

ⵜⴰⵎⵙⵓⵙⵜ

ⵓⵔⵎⵎⵓⵙ

ⵜⵎⵎⵉⵔⵉⵖ ⵖⵜⵙⵜ ⵏ ⵙⵓⵜⵙⵏ ⵜⴰⵣⵙⵙⴰ. ⵏⵏⵜⵔ ⵜⵙⵓⴰ ⵜⵎⵙⵏⵜ, ⵎⵔⵔⴰ ⵓⵙ ⵙⵓⵜⵙⵏ ⵜ ⵖⵜⵙⵜ:

- ⴰⵓⵙⴰ ⴰⵏ ⵙⵔⵔ ⴰⵔⵎⵎⵓⵓⵙ. ⵓⵙⵜ ⵜⵎⵓⵜⵙⵙ ⴰⵏ ⵖⴰⵓⵜ ⴰⵖⵙⴰ ⵙⵙⵓⵎⵜ!

ⵎⵣⵣⴰⵙ ⵜⵙⵙⵙ ⵖⵜⵙⵜ ⵎⴰ ⴰⵖⵏ ⵜⵙⴰ ⵙⵓⵜⵙⵏ, ⵜⵙⴰ ⵙⵓ ⵓⴰⵔⵔⵓ!

ⵖⴰⵢⵙⵏ ⵖⵜⵙⵜ ⵢⵙ ⴰⵖⵏ ⵙⵅⴰⵎ ⵙⵙ. ⵜⵎⵙⴰⴰⵙⴰ ⴰⵔⵜⵜⴰⵙⵙ ⴰⵏ ⵀⵀⵙⵙ ⵔ ⵙⵙⵙⵜⵔⴰ ⵙ ⵙⵔⵔⵓⵎⵓⵙ.

ⴰⵙⵔⵔⴰ ⵙⵙ ⵅⵜⵔⵔ, ⵜⵙⵙⴰⴰ ⵖⵜⵙⵜ ⴰ ⵙⵓⵜⵙⵏ ⴰⵙ ⵙⵔⵔⵙⵙⵓⵓ ⵔ ⵖⵜⵅⵎ. ⵢⴰⵙ ⵖⵙⵙⵜ ⴰⵀⵙⵙ ⵙⵙ, ⵙⵙⵙⵜⵜ ⵜⴰⵅⵅⴰⴰ. ⵀⵏⵜⵔ ⵖⴰⵙⴰ ⵙⵓⵜⵙⵏ ⵜⵔⵀ ⵙⵙ ⵜⵅⵓⵜⵙ ⵜⵙⵙⵜ, ⵜⵔⵔⵎ ⵢⵙ ⵔⵙⴰ ⵓⵙⵙⵙⵔⵙ ⵜⵅⵓⵜⵙ + ⵙⵅⵓⵙⵙ. ⵏ++ⴰ, ⵜⵔⵔⴰ ⵅⵀ ⵖⴰ+ ⵜⵓⵙⵜⵙ+ ⵖⴰⵙⴰⵖ ⵜⵙⵙⵜ ⵜⵅⵓⵜⵙ + ⴰⵀ+ⵙ.

ⵀⵏⵜⵔ ⵜⵎⵙⴰⴰⵙⴰ ⴰⵔⵜⵜⴰⵙ, ⵜⵙⵙⴰ ⴰⵙ ⵖⵜⵙⵜ:

- ⵙⴰⵙ ⵜⵙ +ⵓⴰⵀⴰ ⴰ ⵙⵙ ⵜⵎⴰⵙⵙ ⵜⵢⵅⵅⴰⵀⵏ?!

ⵔⵙ ⵜ++ⵜⵜ ⵙⵓ+ⵙⵀ ⵜⵅⵓⵜⵙ ⵜⵙⵙ, ⵔⵙ +ⵜ ⵏ ⵜ++ⴰⵀⴰ ⴰⴰ+ ⴰⵙ, ⴰⵀⵏⵜⵔ ⵖⵜⵓⵎ ⵢⵙ ⴰⵙⵙⴰ. ⵅ ⵙⵙⵙⴰ, ⵖⵙⵀⴰ ⵜⵙⵙⵜ ⴰⴰ ⵜⵙⵙⵔⵙⴰ ⵜⵎⵙⵏⵜ, ⵜⵙⵙⵜ ⵙⵙⵓⵜⵙⵏ:

- ⵎⴰⵔⵔⴰ ⴰⵖ +ⵅⵜⴰ ⴰⵀⵏⵜⵔ ⵜⵖⵜ +ⵅⵓⵜⵙⵙⴰ?

ⵜⵙⴰⴰ ⵢⵜⵀⵙ ⵖⵜⵙⵜ. ⵜⵏⴰ ⴰⵙ:

- ⵔⵜⵖⵖⵜⵏ. ⴰⴰ ++ⴰⵅⵅⵀⴰⴰ ⵢⴰⵙ ⵙ ⵜⵎⴰⵙⵙ ⵔⵔⵔ ⴰⴰ ++ⴰⵅⵅⵀⴰⵢ ⵙ ⵜⵎⴰⵙⵙ ⴰ ⵓⴰⵀⵏⵜ.

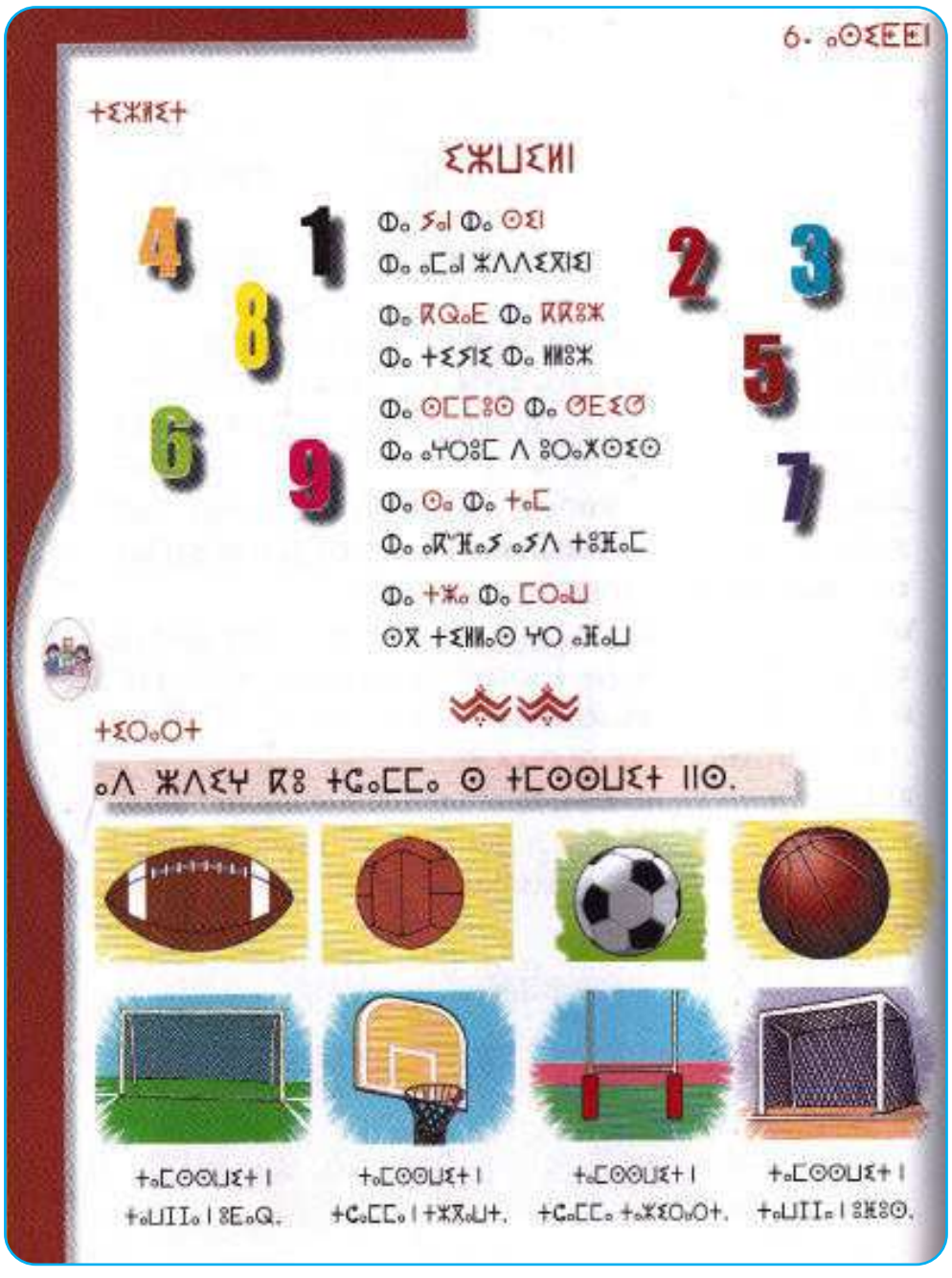

الأمازيغي العالم
ⴰⵎⴰⴷⴰⵍ ⵏ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
Amadalpresse
ⵜⴰⵎⴰⴷⴰⵍⵜ ⵜⴰⵎⴰⵣⵉⵖⵜ
www.amadalamazigh.press.ma
LE MONDE AMAZIGH

ⵜⵣⵍⵓⵀⵣⵙⵣⵏ ⵙ ⵜⵀⵙⵓⵍⵙⵣⵙⵜ ⵜⵜⵗⵥⵓⵎⵅⵏⵜ ⵙ ⵜⵛⵓⵅⵣⵖⵜ

ⵓⵅⵙⵗⵜⵣⵟⵣⵏⵣⵏ
ⵣⵙⵏⵟⵣⵠⵏ
ⵓⵛⵙⵎⵓⵎ ⵓⵏⵙⴻⵓⴻ

Toupie-histoires
Les Aventures
Le pirate amoureux

ⵣⵙⵗⵎⵙ ⵥⵓⵏ ⵗⵛⵗⵏⵥⵓⵎ ⵓⵙⵠⵠⵓⵏ ⵙ
ⵗⵅⵍⵗ .ⵙⵓⵜ ⵓⵖⵕⵕⵓⵙⵙ ⵏ ⵔⵙⵙⵗⵟⵙ-ⵎⵓ-
ⵀⵙⵣⵙⵍⵍⵣⵥ,ⵓⵛⵗⵙⵎⵓⵎ ⵙⵙ ⵣⵜⵜⵗⵔⵙⵗⵟⵏ
ⵓⵇⵥⵓ.ⵠ ⵜⵓⴷⵠⵜ ⵣⵙⵏⵗⵟⵓ ⵗⵛⵗⵙⵎⵓⵎ
ⵣⵙⵗⵙⴷⵓⵎⵓⵏ ⵣⵇⵗⵅⵅⵗⵥⵏⵏ ⵖⵣⵀ ⵜⵎⵗⵠⵠⵟⵜ :
– ⵓⵙⵔⵔⵓ ⵙ ⵗⵏⵓⵠ ⵓ ⵣⵙⵙⵗⵙⵎⵓⵎ
ⵣⵇⵗⵅⵅⵗⵥⵏⵏ! ⵓⵙⵓ ⵛⵗⵜⵥⵓⵜ ⵠ ⵔⵙ ⵣⵏⵗⵏⵏⵣⵅⵏ
,ⵙⵓⵜ ⵅⵙⵗⵔ–ⵎⵓ
– ⵀⵙⵣⵙⵍⵍⵣⵥ ⵓⵥⵏ ⵣⵜⵜⵓⵙⵅⵏ !
ⵏⵗⵖⵥⵓ,ⵗⵎⵙⵏ ⵣⵙⵗⵙⵎⵓⵎ ⵣⵇⵗⵅⵅⵗⵥⵏⵏ ⵙ
ⵜⵓⵙⵙⵗⵙⵣⵟⵜ :
– ⵙ ⵗⵏⵓⵠ !
ⵠ ⵜⵣⵀⵀⵗⵜ ⵏⵖⵏ ⵣⵙⵜⵓⵙⵅⵏ ⵗⵛⵗⵙⵎⵓⵎ
ⵣⵠⵠⵗⵙⵎⵓⵎ ⵣⵙⵗⵙⵎⵓⵎ ⵗⵛⵗⵇⵗⵅⵅⵗⵥⵏⵏ .
ⵣⵖⵅⵅⵓ ⵥⵏ ⵗⵏⵓⵠ ⵣⵙⵗⵙⵎⵓⵎ .ⵇⵗⵙⵙⵗⵥⵏⵏ ⵙ
ⵣⵙⵗⵙⵎⵓⵎ ⵏ ⵣⵇⵗⵅⵅⵗⵥⵏⵏ ⵙ ⵗⵛⵗⵙⵎⵓⵎ
ⵣⵠⵠⵗⵙⵎⵓⵎ ⵣⵙⵗⵙⵎⵓⵎ

DES AMAZIGHS DEMANDENT L'OUVERTURE D'UN DÉBAT LÉGISLATIF POUR MODIFIER LA LOI RÉGISSANT LA MAP

Le président de l'Assemblée Mondiale Amazighe, Rachid Raha, a envoyé des courriers aux différents présidents des groupes parlementaires de la Première Chambre du Parlement Marocain leur demandant l'ouverture d'un débat législatif pour modifier la loi régissant la MAP «Agence Maghreb arabe de presse».

Voici le contenu de la dite correspondance: "Dans le cadre de notre exercice de nos droits constitutionnels, et en allégeant les dommages qui nous affectent en tant que citoyens en termes de maintien de l'appellation de l'agence de presse officielle marocaine sous le nom de l'«Agence Al Maghrib Al Arabi lil-anbae», une dénomination qui contredit les textes constitutionnelles et des droits de l'homme, ainsi que les réalités géographiques, historiques et les découvertes archéologiques de notre pays.

Dans ce contexte, nous avons précédemment adressé plusieurs correspondances aux autorités concernées dans le but de réformer ladite appellation. Du fait que nous n'avons reçu aucune réponse positive à nos demandes, nous avons décidé d'intenter une action en justice en portant plainte contre la MAP devant le tribunal administratif de Rabat pour changer la désignation de "Maghreb arabe" .

Cependant, en traitant ce dossier, le tribunal administratif de Rabat a rendu une résolution à ce sujet sous le n ° 2061 du 18/06/2018 dans le dossier n ° 452/7110 / 2018, où elle a été prononcé que: «... la sécurité de ce nom est établie conformément à la loi, car le dahir chérifien est comme une loi n ° 1.75.235 du 19/09/1977 portant sur la création de la MAP et où elle adopte cette dénomination, et il s'agit du même nom établi en vertu de la loi n ° 02.15 du 12/04/2018 relative à la réorganisation de ladite agence, ainsi qu'en vertu de la clause A de l'annexe n ° 1 pour les établissements publics stratégiques spécifiés dans la loi d'organisation n ° 02/12 relative à la nomination à des postes clés, ce qui prouve que la dénomination de " Agence Al Maghrib Al Arabi lil-anbae " trouve sa source dans la loi, et à ce titre, l'autorité législative reste l'autorité qui a le pouvoir de changer cette désignation en tant qu'autorité compétente pour promulguer les lois, et c'est le domaine sur lequel aucun litige n'est accepté devant le tribunal administratif, conformément au principe d'autorité ».

Puisque cette sentence exprime expressément un renvoi direct du litige à l'institution législative, nous vous demandons d'ouvrir un nouveau débat législatif pour modifier la loi régissant cette agence, afin de se conformer avec la réalité et en harmonie avec les exigences constitutionnelles, juridiques, géographiques, historiques et archéologiques du Maroc.

EN DÉFENSE DU MOUVEMENT POPULAIRE CONTRE LA DÉCISION DU MINISTRE NASSER BOURITA

J'ai été grandement étonné par les accusations d'un certain "site Web" sur la participation de certains membres du parti "Mouvement Populaire" à une réunion dans le Royaume hachémite de Jordanie, qui a été soutenue et financée par la Fondation allemande "Friedrich Naumann", très active au Maroc depuis plus de cinquante ans. Des accusations de trahison à l'encontre de ce parti politique ont été proférées injustement, pour avoir "violé la décision du Maroc de ne pas traiter avec l'ambassade et aucune organisation allemande".

Cette soi-disant "trahison" intervient au lendemain de la participation de la délégation susmentionnée, malgré l'annonce par le ministre marocain des Affaires étrangères, Nasser Bourita, à travers une correspondance interne au président de gouvernement, de couper tous les liens avec l'ambassade d'Allemagne à Rabat, en raison de ce qu'il a décrit « des malentendus profonds avec la République fédérale d'Allemagne ».

Dans sa lettre rédigée en français, Bourita a déclaré: ""En raison des malentendus profonds avec République Fédérale d'Allemagne au sujet des questions fondamentales du Royaume du Maroc, les départements ministériels (...) sont priés de suspendre tout contact, interaction ou action de coopération, en aucun cas ou sous aucune forme, aussi bien avec l'Ambassade d'Allemagne au Maroc qu'avec les organismes de coopération et les fondations politiques allemandes qui lui sont liés".

Bien que la correspondance de Bourita n'ait pas encore clarifié la nature de ces « malentendus profonds », ni leur « forme » et leurs relations avec les organisations et institutions allemandes qui existent au Maroc, en mentionnant la Fondation Friedrich Naumann pour la liberté, qui est la plus ancienne institution étrangère opérant au Maroc depuis 1969, et qui a déjà fêté ses 50 ans de présence active au Maroc. Il faut dire, toutefois, que cette honorable organisation était à l'origine de la création d'un centre de formation des journalistes en 1969, devenu aujourd'hui l'Institut Supérieur de l'Information et de la Communication et de l'Association des jeunes entrepreneurs marocains en 1999, qui a été adoptée par l'Union générale des entreprises marocaines comme base pour la création de la Fédération des petites et moyennes entreprises et petites et moyennes industries. En plus de soutenir des associations de la société civile et d'établir des partenariats et des relations avec un certain nombre de partis politiques, d'organisations et d'associations marocaines, parmi lesquels le Rassemblement National des Indépendants, le Mouvement Populaire et l'Union Constitutionnelle. Cependant, certains tentent maladroitement de qualifier de « traître » le Mouvement Populaire et d'autres qui coopèrent avec des organisations allemandes, comme si la décision du ministre – qui est juste sa propre décision – était devenue une loi sacrée et incontestable.

En effet, la décision reste une « décision du ministre des Affaires étrangères » et ne concerne personne, même pas le Président du gouvernement. D'ailleurs, le chef du gouvernement vient de souligner, dans une circulaire sous le N° 5/2021 portant sur l'amélioration de la coordination des actions gouvernementales et des relations du gouvernement avec les institutions et organes constitutionnels, que le gouvernement exerce le pouvoir exécutif, sous l'autorité de son chef.

Tant que la décision ne provient pas de la présidence du gouvernement et qu'elle n'est pas officiellement annoncée par les voies diplomatiques reconnues, et tant qu'il s'agit de décision écrite en langue française, et non pas dans les deux langues officielles du pays, en violation flagrante de la constitution marocaine qui reconnaît l'officialité des langues amazighe et arabe, elle reste nulle et non-avenue.

La décision du ministre Bourita est en fait une décision illégale et anticonstitutionnelle à l'encontre d'un état comme l'Allemagne qui constitue le leadership de l'Union européenne, sans parler de notre partenariat et de nos relations économiques avec elle et avec les pays de l'UE, en général, car cette décision nuit sérieusement au Maroc, à ses intérêts, et à sa crédibilité.

Si les malentendus s'agissent vraiment d'un citoyen « djihadiste » que les autorités allemandes ont refusé d'extrader vers le Maroc, alors il y a d'autres citoyens dans un certain nombre de pays qui, sont parallèlement recherchés par la justice marocaine, et ces pays refusent sèchement de les remettre au Maroc, nous n'avons pas vu le ministère des Affaires étrangères, dans ces cas, prendre la même position avec leurs ambassades ni leurs institutions satellites.

Il est, toutefois, nécessaire de rappeler également au ministère que son ministère avait eu l'occasion d'organiser un certain nombre de congrès pour les avocats marocains résidant à l'étranger par le biais d'institutions qui lui sont affiliées, et il suffit simplement la mobilisation d'un de ces avocats, qui détient la double nationalité marocaine et allemande ou européenne, pour intenter une action en justice en Allemagne contre cette dite personne pour apologie de la violence, sans arriver à de tels manœuvres ni incidents diplomatiques.

D'autre part, le ministre des Affaires étrangères, de la Coopération africaine et des Marocains résidant à l'étranger, tout en saluant ses efforts diplomatiques et ses succès, notamment dans le dossier du Sahara marocain, pratique malheureusement une certaine politique d'exclusion envers la langue et la culture amazighes, considérées officielles dans la constitution du Royaume depuis une dizaine d'années, en violation des textes et du préambule de la constitution marocaine. Ainsi, il persiste à continuer à utiliser la dénomination raciste du « Maghreb arabe » au lieu du « Grand Maghreb », et continue à marginaliser, du même coup, la langue amazighe au sein de son propre ministère, que ce soit lors de ses conférences de presse, séminaires et rencontres, et exclut la langue amazighe et ses lettres Tifinagh des inscriptions sur les façades des consulats étrangers dont elle a récemment annoncés l'ouverture dans les provinces du sud du Maroc, en plus des écriteaux et des plaques de signalisation des ambassades et des consulats marocains à l'étranger.

Le ministre des Affaires étrangères continue inlassablement sa discrimination à l'encontre de la langue et la culture amazighes. En effet, ses initiatives, relations et accords bilatéraux qu'il conclut avec les pays européens ou avec le reste des pays étrangers, où la langue arabe est enseignée aux enfants d'immigrés, excluent la langue amazighe alors qu'elle est la langue maternelle de la plupart des enfants des citoyens marocains résidents à l'étranger, en plus d'être langue nationale et officielle du Royaume du Maroc.

❊ Par Rachid RAHA

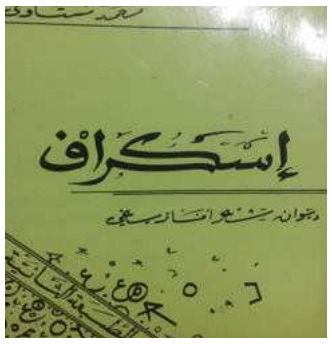

الأمازيغي العالم
LE MONDE AMAZIGH
Amadalpresse
www.amadalamazigh.press.ma

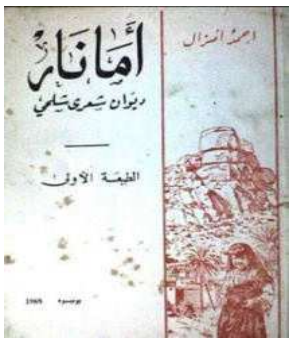

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 243 / AVRIL 2021 - 2971 - PRIX: 5 DH

RELANCEMENT DU MUSÉE DE LA FONDATION DR. LEILA MEZIAN BENJELLOUN EN PLEIN CŒUR DE CASABLANCA

Dans un peu plus de deux ans verra le jour à Casablanca, le musée « Docteur Leila Mezian Benjelloun». Bordant la belle avenue Moulay Youssef à Casablanca, le musée sera élevé sur quatre étages et disposera, avec deux sous-sols, d'une surface totale de près de 4700 m2.

Le programme architectural, conçu selon les meilleurs standards internationaux en matière d'aménagement de musées, inclut un Auditorium et un restaurant panoramique surplombant le parc de la Ligue Arabe. Plusieurs véhicules multimédias, des films documentaires thématiques et des bornes interactives notamment, émailleront le parcours des visiteurs.

L'un des plus éminents architectes japonais contemporains Kengo KUMA, auteur d'ouvrages célèbres et prestigieux de par le monde, est chargé de la réalisation du Musée, associant à ses côtés, l'architecte marocaine Ouafa Boutenâache, réalisatrice de plusieurs projets au Maroc et en Afrique subsaharienne.

Rappelons que la cérémonie de la pose de la première pierre du Musée de la Fondation Docteur Leïla Mezian a eu lieu le lundi 30 octobre 2017 en présence des autorités de l'époque et d'éminentes personnalités marocaines dont le PDG de la BMCE Bank Of Africa, M. Othman Benjelloun.

Cet ambitieux projet est une initiative de sa présidente,

Dr. Leïla Mezian Benjelloun, dans le but de mettre en lumière la richesse et la diversité de la culture marocaine, à travers une inestimable et riche collection privée. Il ambitionne de jouer un rôle de premier rang dans la reconnaissance du patrimoine national marocain et dans son rayonnement ainsi qu'à redynamiser et revitaliser l'offre culturelle dans la grande métropole de Casablanca.

Lors de la cérémonie de l'inauguration, Docteur Leïla Mezian Benjelloun avait déclaré que : « tout au long de mon parcours personnel et professionnel, j'ai vécu et côtoyé la richesse incommensurable de notre patrimoine national marocain et la beauté de nos œuvres artisanales : bijoux, objets en céramique, en textile… je voulais ainsi partager ma collection avec le public et la rassembler en un lieu unique: de par l'unicité du lieu et de par sa spécificité et singularité ». Ainsi le Musée abritera un espace pour l'exposition temporaire, les œuvres de peinture et de sculpture dédiées à l'artiste-peintre, feue Meriem MEZIAN en plus d'une bibliothèque et d'un café-restaurant. Il comportera une exposition permanente de la culture citadine : les bijoux des différentes villes

(Fès, Meknès, Tanger et Essaouira), le textile (tissage et des broderies de différentes villes citadines du Maroc), un espace dédié pour les caftans de l'artiste Mme Tamy Tazi, en plus d'un espace pour les armes d'apparat et la céramique de Fès, sans oublier des expositions consacrées aux objets de la culture Amazighe : bijoux, armes, textiles, et éléments d'architecture (les toits, les colonnes en bois,…) et les minbars.

En matière de muséographie, ce projet qui verra le jour en 2024, intégrera les dernières connaissances assurant l'organisation des expositions de haute qualité artistique, à la pointe de l'innovation. Outre les œuvres du Musée, plusieurs multimédias, notamment des films documentaires thématiques et des bornes interactives, émailleront le parcours des visiteurs et leur permettront d'approfondir leurs connaissances de l'histoire millénaire du Maroc.

Rappelant que Dr. Leila Mezian Benjelloun, qu'après avoir pratiqué vingt-cinq ans de médecine en tant que chirurgienne ophtalmologue, elle s'est consacrée en corps et âme au domaine de l'éducation en dirigeant la Fondation BMCE depuis 1995, en œuvrant à la scolarisation des enfants en milieu rural à travers les écoles «Medersat.com». En octobre 2012, elle reçoit le grand prix de la Culture Amazighe de l'IRCAM et en été 2016 elle fut décorée par Sa Majesté Le Roi Mohamed VI du Wissam El Aarch. Elle avait créé un musée privé à la mémoire de son père, le maréchal Mohamed Améziane, qui avait eu le mérite de former les Forces Armées Royales du Maroc, le 27 mai 2006, à Beni Anzar, et une bibliothèque spécialisée aux études d'Afrique du Nord et de l'amazighité, toujours à Beni Anzar. Dr. Leila fût aussi la promotrice de la chaire internationale de la culture amazighe de la Fondation Euroarabe et de la grande exposition amazighe intitulée 'La Granada Zirí del siglo XI y el universo Bereber' au Palais de Carlos V de l'Alhambra à la ville de Grenade, que la Reine d'Espagne Letizia Ortiz avait inauguré le 5 décembre 2019.

BANK OF AFRICA DESIGNEE MEILLEURE BANQUE D' AFRIQUE ET DU MAROC

Le Groupe BANK OF AFRICA a été désigné "Best Bank in Africa 2020" en obtenant le prestigieux trophée "Golden Award" décerné lors du forum AIFA -Africa Investments Forum & Awards, par Leaders League.

Ce prix a été octroyé par un organisme dédié aux opportunités commerciales qui rassemble un public de haut niveau de plus de 700 décideurs publics et privés pour ensuite, à travers un jury composé de 100 Membres, récompenser les meilleurs projets et entreprises pour leurs performances en Afrique, et leur Innovation. Cette consécration de "Banque Africaine de l'année 2020", qui lui a été remise pour la deuxième fois depuis 2018, récompense une banque africaine avec un positionnement remarquable sur le continent.

BANK OF AFRICA est en effet le groupe bancaire marocain le plus orienté vers l'international avec une présence dans une trentaine de pays en Afrique, en Europe et en Asie, employant plus de 15 000 collaborateurs à travers le monde, avec un réseau de 1 800 points de vente au service de plus de 6 millions de clients. D'un côté.

De l'autre côté, le Groupe BANK OF AFRICA a été désigné "Best Bank in Morocco 2021", décerné par le "Global Finance Magazine". Fondé en 1987, basé à New York avec une couverture dans plus de 189 pays et 50 000 exemplaires distribués à travers le monde, Global Finance constitue une référence internationale dans le domaine de l'actualité financière. Cette distinction vient consacrer une banque africaine avec un positionnement remarquable sur le continent, un groupe bancaire marocain multi-enseignes et multi-métiers.

2020 a été pour le Groupe un accélérateur de changement dans un contexte exceptionnel. BANK OF AFRICA a, en effet, poursuivi son processus de transformation digitale qui s'inscrit au cœur de la stratégie du Groupe et qui œuvre pour le développement d'une « Banque à Distance » au service de ses clients. Sous l'impulsion du Président Othman Benjelloun, des mesures ont été mises en place pour accompagner les entreprises à l'échelle nationale et internationale à travers le lancement de nouveaux produits dans un contexte mondial exceptionnel. La Banque s'est également distinguée par les partenariats stratégiques scellés, notamment en Chine à travers la succursale BANK OF AFRICA Shanghai, les synergies intra-groupe en Afrique subsaharienne et un fort engagement dans les domaines de l'environnement et de la responsabilité sociale et sociétale à travers la Fondation BMCE Bank et la promotion de la finance à impact positif.

رشيد الراخا يرد على جريدة رشيد نيني ضحايا ''حرب الغازات السامة'' أولى بالاعتذار الفرنسي-الإسباني

رشيد الراخا

"متى تعتذر فرنسا عن اغتيالاتها بالمغرب؟ بعد اعتذارها للجزائر عن اغتيال بومنجل وقرار ماكرون رفع السرية عن حروب شمال إفريقيا" هو عنوان مقال ليونس جنوحي، صدر في العدد 2516 بجريدة الأخبار الصفحة 14، بتاريخ 12/13/14/ مارس 2021، وما أثارني في المقال كقارئ قبل أن أكون مهتم بالشأن الأمازيغي والتاريخي، هو اقتصار طلب الاعتذار من فرنسا باعتبارها بلد استعماري دون إسبانيا، واغفال الجرائم التي تمس الإنسانية والمرتكبة في المنطقة الخليفية، وكذا تخصيص فئة الفدائيين دون التعرض للجرائم الاستعمارية الممتدة على امتداد تاريخي أكبر، يشمل التاريخ الاستعماري ككل دون انتقاء.

وأشار صاحب المقال إلى أحقية تخصيص الشهيدين الفطواكي والراشدي باعتذار فرنسي، وأمثالهم، بمعنى شهداء الحركة الفدائية. وأنا بدوري لا أقزم الدور البطولي الذي قام به الفدائيين بشكل فردي، وملاحمهم البطولية المتسمة بقدر كبير من الشجاعة، لكن الأجدر ألا نقصي الجرائم المرتكبة في حق تجمعات سكانية بأكملها، وأهمها "حرب الغازات السامة" التي كانت خلال حرب الريف الثانية 1927-1921 والتي استهدفت المدنيين بالدرجة الأولى، وأجبرت محمد بن الكريم الخطابي على الاستسلام حقنا للدماء. وأظن أن هؤلاء جديرين بهذا الاعتذار، وقضيتهم تستلزم جبر الضرر وبلوغ مستوى منح تعويضات، خاصة وأن انعكاسات حرب الغازات السامة لاتزال سارية المفعول على المجال والإنسان الريفي.

وسبق أن راسلت الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، بمناسبة مرور 99 سنة على معركة أنوال بتاريخ 21 يوليوز2020 ، بخصوص ملف "استعمال الغازات السامة أو الغازات المحظورة دوليا" لقصف الريف خلال الحرب الاستعمارية، ذلك بالتعاون بين القور الفرنسية والاسبانية، وكذا مطالبته بتعويض ضحايا هذه الممارسات التي تنافت والمواثيق الدولية، وفي إطار اعتراف الدول الامبريالية بالجرائم المرتكبة من قبلها تحت غطاء المشروعية الاستعمارية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين.

وهو الأمر الذي تلقاه الرئيس الفرنسي باهتمام كبير، وأجاب عنه بواسطة السيد جون لوروش بتاريخ 06 أكتوبر 2020، الذي وعد بفحص الملف بدقة، ولهذا الجواب عدة قراءات أهمها الاعتراف الضمني بعدالة القضية، وقوة مصداقيتها، خاصة وأنه تم عرضه على وزارة الشؤون الحربية-مصلحة الذاكرة وقدماء المحاربين، وعلى حد تعبيره؛ "هي المؤسسة الموثوق في كفاءتها فيما يخص هذا الملف، ولن يكون هناك أي شك في مصداقيتها في التعامل مع طلبكم، والذي سيعالج وفق رعاية خاصة".

وتجدر الإشارة إلى أننا سعينا جاهدا إلى التعريف بقضية الغازات السامة وضحايا الحرب الريفية، من خلال عدة إجراءات أهمها؛ مراسلة الرئيس الفرنسي السابق فرونسوا أولاند، والملك الإسباني فيليبي السادس بهذا الخصوص، مع لمحة تاريخية عن الأحداث والحيثيات التي جرت في الميدان الحربي الريفي.

وبالعودة إلى المقال الذي يقصي فئة عريضة من المقاومين، ويكتفي بحصر لائحتهم في الفدائيين وما يعرف بـ"الوطنيين"، بتحجيم واضح للتاريخ وحصره في الفترة بين سنتي 1956-1933، يقصي مجال مهم من المملكة المغربية ويتمثل بالأساس في الريف بقسميه الشرقي والأوسط، ومنطقة سيدي إيفي، والصحراء بالجنوب المغربي، التي كانت تحت السيطرة الإسبانية، والتي تجند سكانها لمحاربة الاستعمار وفق المقاومة الفورية والمنظمة، والتي لا ينبغي اقصاؤها تاريخيا لأي غرض من الأغراض، ونحن على أبواب الذكرى المئوية لمعركة أنوال الخالدة.

وعرفانا بتضحيات المقاومة المسلحة في كل ربوع المملكة يتطلب منا أن نلح على إنصافهم تاريخيا، واحراز اعتذار علني في إطار الإنصاف والمصالحة، من أجل استشراف آفاق مستقبل مبني على الثقة المتبادلة، دون إقصاء جماعات وأفراد كتبوا تاريخ الوقوف في وجه الاستعمار والذل والهوان ورفض الخضوع بدمائهم، بمجرد توجهات أيديولوجية تبقى تافهة أمام أهمية القضية العظمى.

دفاعا عن الحركة الشعبية بشأن مذكرة بوريطة

آثار استغرابي تحامل أحد «المواقع الإلكترونية» على مشاركة أعضاء من حزب «الحركة الشعبية» في إحدى اللقاءات بدولة الأردن، التي تدعمها وتمولها مؤسسة «فريديريش نومان» الألمانية، التي تنشط في المغرب لما يزيد عن الخمسين سنة، ووصل هذا التحامل إلى حد اتهام أعضاء ذات الحزب بالتخوين بسبب «خرق قرار المغرب القاضي بعدم التعامل مع السفارة و أي منظمة ألمانية».

ويأتي هذا «التخوين» غداة مشاركة الوفد المذكور أعلاه بالرغم، من إعلان وزير الخارجية المغربي، ناصر بوريطة، عبر مراسلة داخلية موجهة لرئيس الحكومة عن قطع العلاقات مع السفارة الألمانية بالرباط، جراء ما وصفها بـ«خلافات عميقة تهم قضايا مصيرية».

ويقول بوريطة في رسالته المكتوبة باللغة الفرنسية، إن «خلافات عميقة تهم قضايا المغرب المصيرية استدعت قطع العلاقات التي تجمع الوزارات والمؤسسات الحكومية مع نظيراتها الألمانية، بالإضافة إلى قطع جميع العلاقات مع مؤسسات التعاون والمنظمات الألمانية».

وبالرغم من أن «رسالة بوريطة» لم توضح إلى حدود اليوم نوعية هذه «الخلافات العميقة» ولا «شكلها» وعلاقة ذلك بالمنظمات والمؤسسات الألمانية التي توجد بالمغرب، أخص منها بالذكر مؤسسة فريدريش ناومان للحرية، التي تعد أعرق مؤسسة أجنبية تعمل بالمغرب منذ سنة 1969، وهي التي احتفلت قبل سنتين بمرور 50 سنة على تواجدها بالمغرب، وكانت وراء إحداث مركز تكوين للصحافيين سنة 1969 والذي أصبح اليوم المعهد العالي للإعلام والاتصال وجمعية المقاولين المغاربة الشباب سنة 1999، التي اتخذها الاتحاد العام لمقاولات المغرب اساسا لخلق فيدرالية المقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة... بالإضافة إلى دعم جمعيات المجتمع المدني وعقد شراكات وعلاقات مع عدد من الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات المغربية، من بينها التجمع الوطني للأحرار، الحركة الشعبية، الإتحاد الدستوري... إلا أن البعض يحاول «تخوين» الحركة الشعبية وغيرها ممّن يتعامل مع المنظمات الألمانية، وكأن قرار الوزير – وهو قراره – أضحى مقدسا وغير قابل للنقاش.

فالقرار يبقى «قرار وزير الخارجية» ولا أحد معني به، وحتى رئيس الحكومة شدد في مذكرته الأخيرة على ضرورة «تقيد الوزراء بمخاطبة هذه المؤسسات والهيئات عبر رئيس الحكومة، مع التنسيق في ذلك مع الأمانة العامة للحكومة، بصفتها المستشار القانوني للحكومة، مبرزة أن المناشير والدوريات التي تتضمن توجهات وتعليمات تهم أكثر من قطاع حكومي تصدر عن رئيس الحكومة، بصفته المسؤول على تنسيق وتوجيه أعمال الحكومة وتتبع أنشطة أعضائها.»

ومادام أن القرار لم يخرج من رئاسة الحكومة، ولم يعلن عنه بشكل رسمي عبر القنوات الدبلوماسية المتعارف عليها، زد على ذلك انه قرار مكتوب باللغة الفرنسية دون اللغتين الرسميتين للبلاد في خرق سافر للدستور المغربي الذي يقر برسمية اللغتين الأمازيغية والعربية، فهو قرار غير قانوني و غير دستوري، ولا يستحق كل هذا التحامل والتخبط في اتخاذ موقف من مؤسسات دولة قوية كألمانيا التي تقود الاتحاد الأوروبي، ناهيك عن شراكتنا وعلاقتنا الاقتصادية معها ومع عامة دول الاتحاد، فهذا التذبذب يضر بالمغرب وبمصالحه وبمصداقيته وبمواقفه.

فإذا كان الأمر يتعلق فعلا بمواطن «إرهابي» رفضت السلطات الألمانية تسليمه إلى المغرب، فهناك مواطنون آخرون في عدد من الدول مطلوبون للقضاء المغربي، وترفض هذه الدول تسليمهم إلى المغرب، ولم نرى وزارة الخارجية تتخذ نفس الموقف من سفاراتها ومؤسساتها...

كما أننا نذكر الوزارة انها قامت بعدد من التكوينات للمحامين المغاربة المقيمين بالخارج عبر مؤسسات تابعة لها، وتستطيع من خلال محامي واحد من هؤلاء يحمل الجنسيتين المغربية الألمانية او الاوربية رفع دعوى قضائية في ألمانيا ضد هذا الشخص، دون الوصول إلى هذا النفق.

ومن جهة أخرى، فوزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، و إذ ننوه مجهوداته الدبلوماسية التي لا يختلف اثنان في نجاحها خصوصا في ملف الصحراء المغربية الا اننا نواخذ عليه سياسته الاقصائية اتجاه اللغة والثقافة الأمازيغيتين، التي تعتبر لغة رسمية في دستور المملكة لاكثر من عشر سنوات، وذالك بخرقه لمقتضيات و ديباجة الدستور المغربي و استمرار إطلاقه اسم المغرب العربي على المغرب الكبير ومواصلة تهميش وزارته للغة الأمازيغية سواء في مؤتمراته الصحافية وندواته ولقاءاته، و من خلال كذالك اقصاء اللغة الأمازيغية بحروفها تيفيناغ من على واجهات القنصليات الأجنبية التي أعلن مؤخرا عن افتتاحها في الأقاليم الجنوبية للمغرب، مقابل الاكتفاء باللغة العربية واللغات الأجنبية، زد على ذلك واجهات المؤسسات المغربية بالخارج، من قنصليات وسفارات وغيرها ...

كما أن وزارة الخارجية لا تزال تتعامل بسياسة الاقصاء والتهميش للغة و الثقافة الأمازيغيتين من المبادرات والعلاقات والاتفاقيات الثنائية التي تبرمها مع دول أوروبا او مع باقي الدول الأجنبية، إذ تستثني الأمازيغية من الاتفاقيات التي تدرس بموجبها اللغة العربية لأبناء المهاجرين، وتتجاهل الأمازيغية التي تعتبر اللغة الأم لأغلب أبناء المهاجرين، اللغة الرسمية للبلاد.

* رشيد الراخا

أخنوش يشرف على إطلاق مشاريع فلاحية هامة بإقليم تيزنيت

حل صباح الجمعة 09 أبريل الجاري، وزير الفلاحة و الصيد البحري، عزيز أخنوش رفقة نادية فتاح العلوي، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، مع وفد هام على رأسه والي جهة سوس و عامل إقليم تيزنيت و رئيس الجهة و رئيس المجلس الإقليمي و المدير الإقليمي لوزارة الفلاحة بتيزنيت بجماعة الركادة أولاد جرار.

وأشرف الوفد الوزاري على اطلاق مشاريع فلاحية بالجماعة المذكورة، حيث تم اطلاق مشروع بناء وحدة لتثمين المنتجات المحلية بودادية الخير لفائدة "اتحاد التعاونيات الرياض" بغلاف مالي قدره 769 ألف درهم ضمن برنامج تأهيل التعاونيات بإقليم تيزنيت. ويتضمن المشروع بناء قاعة لعرض المنتجات وقاعة انتاج الكسكس وقاعة استخلاص الزيوت وقاعة لانتاج أملو وقاعة للتلفيف والتعبئة ومرافق صحية ومخزن للمنتوجات.

وفي دوار سنطيل تم إعطاء انطلاقة مشروع غرس أشجار ارگان الفلاحي بالموازاة مع النباتات العطرية والطبية ونبات الكبار على مساحة 230 هكتار .

ويبلغ عدد المستفيدين من المشروع 53 مستفيد في اطار جمعية سنطيل للتنمية والاعمال الاجتماعية بغلاف مالي قدره 7.286.400 درهم بتمويل من الوكالة الوطنية للوحات وشجر الأركان ANDZOA.

كما أشرف الوفد الوزاري على تقديم مشروع بناء قرية الفخارين بتيزنيت « Village des potiers»، بمبلغ مالي يقدر بـ 15 مليون درهم، و بمكونات تستجيب لأهداف تثمين سلسلة الفخار بالمدينة والإقليم، وتضم قرية الفخارين، ورشات حرفية للإنتاج ، فضاءات للشرح و للعرض و التسويق.

هذا و يعتبر المجلس الاقليمي لتيزنيت حامل هذا المشروع الهام، بمساهمة كل من وزارة السياحة و الصناعة التقليدية و النقل الجوي و الاقتصاد الاجتماعي ، وزارة الداخلية ومجلس جهة سوس ماسة وجماعة تيزنيت .

ومن شأن هذا المشروع تحسين ظروف عمل الصناع التقليديين، وتشجيع الانشطة التقليدية المذرة للدخل، كما من شأن تواجد قرية الفخارين على الطريق الجهوية 104 الرابطة بين تيزنيت وتافراوت ، ستمكن الزوار والسياح من التوقف لحظة للتعرف على مختلف مراحل ما تصنعه أنامل الحرفيين من مواد ومنتجات فخارية.

كما سيتيح هذا الفضاء فرصة لتبادل الخبرات بين الحرفيين.

يذكر انه تم توقيع بالمناسبة اتفاقية شراكة حول انجاز مجمع للصناعة التقليدية بجماعة انزي اقليم تيزنيت ، بين السيدة نادية فتاح وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي ، والسيد عبد الله غازي رئيس المجلس الاقليمي لتيزنيت، بتكلفة 4 مليون درهم .

وقد همت الزيارة الوزارية للاقليم، تتبع مشاريع التنمية الفلاحية والقروية وتقديم حصيلة المنجزات وإطلاق مشاريع في إطار إستراتيجية "الجيل الأخضر 2030-2020"، و تثمين إنتاج السلاسل الفلاحية الرئيسية بالاقليم وتحويلها وتسويقها، والاطلاع على مدى تقدم أشغال تهيئة المسالك القروية بإقليم تيزنيت، وتشييد البعض منها، الى جانب الاطلاع على مدى تقدم تسوية الملفات العقارية المرتبطة بتحديد الملك الغابوي بإقليم تيزنيت، واعطاء انطلاقة غرس الخروب وتخليف الأركان بالاقليم .

كما أشرف الوفد الوزاري على توقيع اتفاقية شراكة حول انجاز مجمع للصناعة التقليدية بجماعة انزي، بين وزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، المجلس الاقليمي لتيزنيت، بتكلفة 4 مليون درهم.

أخنوش: جل المشاريع تهدف إلى تثمين المنتوجات المحلية والمجالية وتقوية البنية التحتية بالمدارات القروية

أعطى عزيز اخنوش وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، اليوم الجمعة 9 أبريل، انطلاقة عدد من المشاريع المهيكلة والبنيوية، بعدد من الجماعات الترابية القروية بكل من تيزنيت وأكادير.

وقال عزيز اخنوش في تصريح للصحافة، بأن حضوره رفقة الوفد الوزاري، سيشمل تتبع المشاريع التي تم إطلاقها سابقا، والمشاريع الجديدة في قطاعي الفلاحة والسياحة والصيد البحري.

وأضاف احنوش في تصريحه، بأن جل المشاريع التي ستشملها الزيارة، تهدف بالأساس تثمين المنتوجات المحلية والمجالية، وتقوية البنية التحتية بالمدارات القروية، وفك العزلة عن عدد من مواقع الإنتاج، لتثمين أفضل للإنتاج الفلاحي.

وفي هذا الإطار شهدت جماعات أربعاء الساحل، ورسموكة، وتارسوات، تدشين مسالك قروية على طول 7 كيلومترات، بالجماعة الترابية أرباع الساحل، و 20 كيلومتر، يربط سد يوسف بن تاشفين، بدوار لعيون وسى (الطريق الجهوية 104) بالجماعة الترابية رسموكة، وآخر بطول 5.57 كيلومتر بالجماعة الترابية تارسوات، يربط دوار تيوديت بالطريق الإقليمي 107، وتم تشييد هذه المسالك القروية لفائدة حوالي 3000 مستفيد على مستوى 18دوارا.

كما شملت الزيارة، عمليات غرس مهمة لأشجار الأركان واللوز و الزيتون والكبار والخروب، وتوقف الوفد على مستوى عدة مشاريع لغرس زراعات مختلفة بأربع جماعات.

وبالجماعة الترابية حد الركادة، تم إطلاق أشغال غرس الكبار، على مستوى محيط الأركان "سانتيل" على مساحة 230 هكتار من الزراعة البينية من الأركان، والنباتات العطرية والطبية، باستثمار إجمالي قدره 7.28 مليون درهم، لفائدة 53 فلاحا، ويمتد مشروع زراعة الأركان على مستوى الجماعة على 3340 هكتار..

وبالجماعة الترابية أربعاء الساحل، تم إطلاق الأشغال الأولى لتحويل أغراس الأركان لمحيط الأركان "آيت وجنت"، إلى الأركان الفلاحي، باستخدام أصناف جديدة طورها المعهد الوطني للبحث الزراعي (INRA) ،على مساحة 140 هكتارا، وبكثافة 200 نبتة / هكتار.، باستثمار إجمالي قدره 3.48 مليون درهم، وسيستفيد من هذا المشروع 56 فلاحا.

ويتعلق المشروع الذي تمت زيارته بالجماعة الترابية رسموكة، بزراعة أشجار الزيتون بمحيط آيت إيغيل على مساحة 50 هكتار. باستثمار قدره 3.46 مليون درهم، وسيمكن من تحسين دخل المستفيدين، والمساهمة في مكافحة تعرية التربة، وسيستفيد من هذا المشروع 70مستفيدا، منظمين في إطار جمعية تويزي.

وبالجماعة الترابية آيت أوفقا، تم إطلاق مزرعة لوز " أمالو أوسيرج"، على مساحة 50 هكتارا لفائدة 30 فلاحا. باستثمار إجمالي قدره 4.17 مليون درهم، ويهدف هذا المشروع إلى تحسين دخل الساكنة المحلية، وتنمية زراعة اللوز، والمحافظة على التربة وحمايتها من التعرية والترمل في هذه المنطقة.

ولأجل تثمين المنتجات المحلية بالجماعة الترابية الركادة، أطلق الوزير أشغال بناء وتجهيز وحدة لتثمين المنتجات المحلية، بتكلفة إجمالية قدرها 0.77 مليون درهم، وتم تشييد الوحدة على مساحة 176.9 متر مربع وسيستفيد منها 10 تعاونية لتثمين الكسكس والزيوت وأملو.

وباقليم اكادير اداوثنان فقد تم بجماعة تغازوت، التوقيع على اتفاقيه شراكة من أجل تمويل وإنجاز مشروع تهيئة "كورنيش" تغازوت بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ووزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، ووزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، ووزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة، وولاية جهة سوس ماسة، ومجلس جهة سوس ماسة، وجماعة تغازوت، وغرفة الصيد البحري الأطلسية الوسطى وشركة التنمية الجهوية "التنمية السياحية سوس ماسة". بتكلفة إجمالية قدرها36 مليون درهم، ويشمل هذا المشروع تهيئة الكورنيش وإحداث نقطة الصيد المجهزة لفائدة قوارب الصيد التقليدية وتهيئة مساحات مخصصة للألعاب والترفيه ومساحات خضراء.

كما تم التوقيع على اتفاقية تتعلق بتهيئة نقطة أنشور. ويتعلق الأمر بإنجاز مشاريع سياحية شمال تغازوت في إطار دينامية تشجيع الاستثمارات السياحية بألجهة. على مساحة 56 هكتارا، وتكلفة قدرها 56 مليون درهم، سيمكن هذا المشروع من خلق حوالي 200 فرصة عمل مباشرة والعديد من الوظائف الغير المباشرة.

بالجماعة الترابية أكلو - إقليم تزنيت، زار الوفد مشروع إعادة تأهيل وتمديد كورنيش أكلو على 200 متر طولي اتجاه البحيرة وتهيئة وتثمين بحيرة " تامدا - أكلو " ومحيطها البيئي.

وبتزنيت، همت اتفاقية أخرى إنشاء قرية الخزف على مساحة إجمالية قدرها 14122 مترا مربعا، بمدخل تيزنيت الشرقي، منها 2589 مترا مربعا مبنية بتكلفة إجمالية قدرها 15 مليون درهم، وقعها كل من وزيرة السياحة نادية فتاح علوي،وعبد الله غازي رئيس المجلس الاقليمي لتيزنيت

تافراوت.. أخنوش يشرف على تأهيل واحة ''أسيف ن ءيسي'' بتكلفة إجمالية بلغت 167 مليون درهم

قام عزيز أخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، ونادية فتاح وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي، مرفوقا بوالي جهة سوس-ماسة ورئيس الجهة وعامل إقليم تزنيت ورئيس المجلس الاقليمي لتيزنيت وعدد من المسؤولين، السبت 10 أبريل الجاري، بزيارة ميدانية لدائرة تافراوت إقليم تزنيت، وبالضبط واحة اسيف ن ءيسي بآيت منصور.

وقام الوفد بالاطلاع على مدى تقدم الأشغال ببرنامج واحة إيسي آيت منصور، هذه الأخيرة التي يبلغ عدد سكانها 2500 نسمة وتغطي 140 هكتار، معروفة بإمكاناتها السياحية الفلاحية الهائلة. وكانت الواحة تعاني من وضع متدهور من حيث بنيتها التحتية ومواردها، مما يهدد استدامتها ومصالح ساكنتها.

تأهيل واعد لواحة إيسي آيت منصور بتكلفة إجمالية 167 مليون درهم يتكون مشروع تهيئة الواحة من 4 مكونات مرتبطة، بالترويج السياحي من خلال تهيئة المسارات والمحاور، تأهيل المؤسسات الموجودة وإحداث بنيات جديدة لاستقبال السياح في الواحة، وإجراءات أخرى لإنعاش السياحة ودعم الشباب النشيطين في منطقة الواحة؛ وتأهيل الواحة من حيث التهيئة الهيدروفلاحية والعقار وتنقية الأعشاش وصيانة النخيل ودعم النسيج التعاوني الفلاحي؛ وحماية الواحة من الفيضانات من خلال عمليات تهيئة محددة وكذا تدبير تنظيف الصرف والسيول؛ وتحسين الطريق الرئيسي داخل الواحة.

وشملت أشغال التهيئة الهيدروفلاحية لتأهيل الدوائر السقوية الصغيرة والمتوسطة لواحة آيت منصور باستثمار مالي يقدر بحوالي 5,10 مليون درهم، بهدف تحسين كفاءة شبكات الري وحماية الأراضي الفلاحية والمنشآت المائية بالمنطقة.

ويتعلق الأمر ببناء وتكسية شبكة الري "سواقي" التي تزيد مساحتها عن 10000 مل، وبناء وإصلاح ل 10 صهاريج لتجميع مياه الري بالإضافة إلى استجماع والمحافظة على 10 عيون المياه.

وستستفيد من مشروع تطوير مقاومة الانجراف بالواحة الممتد على مساحة 325 هكتار وبتكلفة إجمالية قدرها 5.39 مليون درهم، دواوير أفيلال وكدورت وأكرض نيملالت.

أما مشروع المحافظة على الأراضي الفلاحية والمنشآت المائية على ضفاف واحة آيت منصور، بتكلفة مالية تقدر ب 22،5 مليون درهم، فيشمل المحافظة على الأراضي الفلاحية والأجزاء المتدهورة على مستوى ضفاف الواحة بالحماية الميكانيكية (المتاريس الحجرية) وكذلك إصلاح منحدرات الوديان ضد الانجراف المائي وحماية المنشآت المائية.

أما المشروع الكبير لتأهيل واحة آيت منصور، فيتضمن التنمية السياحية لموقع "تلات إيسي" الذي تشرف عليه شركة التنمية السياحية الجهوية بسوس ماسة وكذلك المدرسة الحقلية الخاصة بإنتاج الخضر البيولوجية والنباتات العطرية والطبية عبر منهجية الملقحات البرية المثبتة على مستوى "دوار تلات"- الجماعة الترابية ل"أفلا إغير".

وبلغت ميزانية تدخلات المدرسة الحقلية منذ سنة 2020، 54.260 درهم، وتهدف إلى المحافظة على ملقحات التنوع البيولوجي ومواجهة التغيرات المناخية والرفع من الإنتاجية ودخل الفلاحين.

كما قام الوفد بزيارة الأراضي الفلاحية التي تستغلها التعاونيات الخدماتية واطلع على عمليات تنقية الواحة وتثمين مخلفات النخيل وتحويلها إلى سماد حيوي.

واستفاد النسيج التعاوني الفلاحي بواحة آيت منصور بدعم مالي يقدر ب 2 مليون درهم لمواكبة مختلف التدخلات المبرمجة، ولا سيما التكوين والتحسيس، وإنشاء المدرسة الحقلية، واقتناء المعدات والتجهيزات الفلاحية لتنقية الأعشاش وصيانة النخيل أو دعم وتجهيز التعاونيات الخدماتية، ودعم تطوير التعاونيات الخدماتية.

وتم التوقيع على عدة اتفاقيات، يتعلق الأمر باتفاقية الشراكة بين المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية و المديرية الجهوية للفلاحة سوس ماسة والمجلس الاقليمي لتيزنيت ، تتعلق بتمكين المجلس الاقليمي لتيزنيت من استعمال بقعة ارضية 2600 متر مربع كفضاء متعدد الوظائف للانسطة المرتبطة بالشباب والمرأة القروية لاحتضان مشاريع مقاولاتية وغيرها من اعمال التنشيط الترابي لفائدة شباب المنطقة .

واتفاقية شراكة اخرى لاحداث وتجهيز وتسيير مكتب للإعلام والارشاد السياحي بمركز تفراوت بين مجلس جهة سوس ماسة والمجلس الاقليمي لتيزنيت والمجلس الجماعي لتفراوت وشركة التنمية الجهوية للسياحة سوس ماسة والجمعية السياحية لمنطقة تافراوت .

واتفاقية بين الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الواحات وشجر الأركان وخمسة تعاونيات خدماتية، واتفاقية خاصة تتعلق بدعم إحداث التعاونيات الخدماتية بين وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات ووزارة السياحة والصناعة التقليدية والنقل الجوي والاقتصاد الاجتماعي.

وقد تم توزيع مجموعة من المعدات لمكافحة الحرائق والأفران المطورة والمناحل.

للإشارة، شهدت بداية الزيارة تدشين مسالك قروية ستمكن من فك العزلة عن دوار أييغد، عبر ربطه بالطريق الإقليمية 1900 على طول 2 كلم وبتكلفة إجمالية قدرها 2,49 مليون درهم.

السياسة اللغوية المغربية وإحياء اللغة الأمازيغية وتداعياتها على الحيوية الإثنوللغوية للغة الأمازيغية

يعد المشهد اللغوي المغربي نتاج لتفاعل لغوي مكثف بين اللغات الأم، الأمازيغية والدارجة، واللغات الأخرى، حيث تسود فيه اللغة العربية واللغة الفرنسية في الميادين الرسمية. بعد فترة وجيزة من استقلاله في عام 1956، تبنى المغرب سياسة التعريب لتقليص مجال استعمال اللغة الفرنسية في النظام التعليمي المغربي، مع توسيع ميادين استعمال اللغة العربية الفصحى الحديثة، اللغة الرسمية للبلاد.

وبعد عقود من التهميش والإقصاء، اكتسبت اللغة الأمازيغية مؤخرًا شكلاً من أشكال الشرعية بعد إنشاء المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية عام 2001 ، ودمج اللغة الأمازيغية في نظام التعليم المغربي عام 2003 ، والاعتراف بها كلغة رسمية ثانية للمغرب جنبًا إلى جنب مع اللغة العربية الفصحى الحديثة في الدستور المغربي لسنة 2011، (المادة 5 ،)).

ولقد اهتمت بعض الدراسات العلمية بوضعية اللغة الأمازغية حيث قام باحثون بدراسات ميدانية حول اللغة الأمازيغية، إلا أن عدد الدراسات التي تناولت وضع اللغة الأمازيغية بعد التغييرات الأخيرة في السياسة اللغوية المغربية قليل. وهي فجوة تهدف هذه الدراسة إلى سدها من خلال التحقيق في مدى مساهمة هذه التغييرات في الحفاظ على اللغة الأمازيغية وتنشيطها من خلال تقييم جوانب حيويتها العرقية اللغوية، باستخدام الإطار النظري الذي طوره خبراء اللجنة في اللغات المهددة بالانقراض لمنظمة اليونسكو.

وقد شهدت رحاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس بالرباط، مناقشة أطروحة تقدم بها الطالب الباحث عبدالله إدحساين لنيل شهادة الدكتوراه "المزدوجة" في شعبة اللغة الإنكليزية في موضوع: « السياسة اللغوية المغربية وإحياء اللغة الأمازيغية وتداعياتها على الحيوية الإثنوللغوية للغة الأمازيغية «.

وقد استفاد الطالب عبد الله إدحساين بمنحة من جامعة بايرويت Bayreuth بألمانيا وبالذات ببرنامج الدكتوراه BIGSAS، حيث أقام لمدة سنة ونصف بالجامعة الألمانية.

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى مساهمة التغيرات السياسة اللغوية بالمغرب في الحفاظ وإحياء اللغة الأمازيغية، وذلك من خلال تقييم مختلف جوانب حيويتها الإثنية اللغوية. وتهتم الدراسة على وجه الخصوص، بفحص وتحديد أنماط استخدام اللغة الأمازيغية في مختلف المجالات الرسمية وغير الرسمية، والتصورات المبلغ عنها ذاتيًا عن وضعها في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية المدرجة في القانون التنظيمي 26.16 الذي تم المصادقة عليه مؤخرًا، وكذا نقل مواقف المجتمعات الأمازيغية تجاه لغتها، وكذلك تأثير العوامل الاجتماعية على اللغة الأمازيغية من حيث الاستخدام والمواقف. وتحاول هذه الدراسة أيضا تقييم وضعية اللغة الأمازيغية، على ضوء الإطار النظري لليونيسكو حول اللغات المهدد بالانقراض (Brenzinger et al. 2003)، وهي مقاربة بالكاد تم اعتمادها في الدراسات السابقة.

وقد اعتمدت الدراسة على عينة تمثيلية تتكون من 1069 شخص تم اختيارهم استنادا على العديد من متغيرات البحث، مثل السن والجنس ومكان الإقامة ومكان الازدياد والأصل العرقي واللغة الأم والمستوى الدراسي.

وقد أظهرت النتائج وأسارت إلى مؤشرات بخصوص عملية تحول لغوية، ينتقل بموجبها أفراد المجتمع الأمازيغي تدريجيا نحو الدارجة المغربية في العديد من مجالات الحياة اليومية، وخاصة فيما يتعلق بالتواصل بين الأجيال القديمة والمقيمة في المناطق الحضرية. كما أظهرت الدراسة أن استخدام اللغة الأمازيغية في مجالات الحياة العامة ذات الأولوية يبقى محدود جدا نظرا لغياب الإرادة السياسية الحقيقية لتطبيق الطابع الرسمي للغة الأمازيغية.

كما بينت النتائج أن مواقف أفراد المجتمع الأمازيغي تجاه لغتهم وثقافتهم إيجابية إلى حد كبير، إلا أنه لوحظ رغم ذلك بعض الاختلافات وبعض الحياد فيما يتعلق بإجبارية تدريس اللغة الأمازيغية واستخدامها كلغة للتدريس، وكذلك حول اعتماد حرف تيفيناغ الذي اعتمد لكتابة اللغة. كما أظهرت المعطيات أن غالبية أفراد العينة عارضوا فكرة كون التحدث باللغة الأمازيغية مفيدًا في السوق اللغوية المغربية.

وتنص الدراسة أنه على الرغم من التغيير النسبي في المواقف تجاه اللغة الأمازيغية ووضعيتها، فإن النهوض بها مازال محدودا بسبب التحول اللغوي الذي مازالت تشهده بعض المجتمعات الأمازيغية والافتقار إلى الإرادة السياسية الحقيقية لتطبيق أحكام المادة الخامسة من دستور2011..

وقد أعد الباحث أطروحته تحت إشراف الأكاديمية المميزة الدكتورة يمينة القراط العلام الخبيرة والمتخصصة في اللغات المهددة بالإنقراض، وهي عضوة في اللجنة المختصة في اللغات المهددة بالانقراض لليونيسكو ومحررة للجزء الخاص بشمال افريقيا والشرق الأوسط في الطبعة الثالثة لأطلس اللغات المهددة بالانقراض لليونسكو. اشتغلت الأستاذة القراط كأستاذة وباحثة زائرة في برنامج فولبرايت (Fulbright) بجامعة جرينفيل تك(Greenville Tech) سنة 2010 في إطار برنامج تحت شعار « مدخل مباشر للعالم الإسلامي». وقد ساهمت من خلاله في تطوير برنامج حول الدراسات الشرق أوسطية في الجامعة.

الأستاذة القراط هي أيضا منسقة لمختبر الأبحاث « الثقافة، اللغة، التعليم، الهجرة والمجتمع» ولبرنامج الدكتوراه « دراسات في اللغة والمجتمع» بكلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة محمد الخامس بالرباط. وهي عضو في اللجنة الدائمة للكونغرس العالمي للسانيات الإفريقية. درست الأستاذة القراط وأصدرت بحوثا لأكثر من خمسة وعشرين سنة في مجال اللسانيات الاجتماعية: اللغة والثقافة واللغات المهددة بالانقراض، تحليل الخطاب السياسي، التمثلات الاجتماعية والمواقف الثقافية، ثقافة الأقليات، على المستوى الوطني والدولي. كما تهتم بالسياسات اللغوية والتخطيط والسياسات التربوية، وقضايا الهجرة والحركات الاجتماعية ومسألة الهويات والخطاب السياسي بالإضافة إلى اللسانيات التطبيقية. وللأستاذة القراط مقالات عدة في مجلات دولية محكمة حول الموضوع.

كما تشارك في الإشراف من الجانب الألماني البروفيسورة فالنتينا سيريلي Valentina Serreli الأستاذة بجامعة بايرويت في ألمانيا و المتخصصة في اللغويات الاجتماعية العربية,

وقد تكونت اللجنة العلمية التي تم تشكيلها بدقة وعناية، من أكاديميين مرموقين لهم دراسات وأبحاث في اللسانيات، وحول المجالات العلمية والمعرفية المرتبطة بها. وقد ترأس أشغال المناقشة، الدكتور سعيد بنيس، من جامعة محمد الخامس بالرباط وهو خبير في اللسانيات الاجتماعية والوضعية اللسانية بالمغرب، يشتغل على إشكالات الهوية والانتماء والسياسة الثقافية والتنوع الثقافي والتعدد اللغوي والحركات الاجتماعية والميديا الاجتماعية والتمظهرات المعاصرة للمواطنة والنشاط السياسي الرقمي

كما ضمت اللجنة العلمية أيضا الدكتور عزيز كور من جامعة محمد الخامس بالرباط، متخصص في الدراسات الثقافية والهوية الثقافية المغربية تتمركز اهتماماته البحثية حول الهويات الرقمية، التمثلات الثقافية في الكتابات والسينما المغربيين، المكون اليهودي للثقافة المغربية والفيلم الأمازيغي. والدكتور أحمد شواري من جامعة مولاي اسماعيل بمكناس وهو خبير في التواصل البينثقافي والنزاع، خريج برنامج فولبرايت للريادة التربوية العالمية. للدكتور احمد الشواري عدة مقالات في اللغة، التواصل، الثقافة، والتفكير النقدي.

كما شارك في اللجنة الأستاذ عبد الرحمن العيساتي الخبير في وضعية اللغة الأمازيغية، أستاذ بجامعة تيلبورغ وجامعة أوتريخت سابقا وعضو المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. يعمل حاليًا باحثًا مستقلاً ومتحدثًا ومعلمًا للغة الأمازيغية. كان ناشطًا في الإحياء الثقافي منذ مغادرته المغرب نهائيًا في عام 1991.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج مهمة منها:

- رتب تقييم الحيوية الإثنوللغوية للغة الأمازيغية في مختلف المجالات الرسمية وغير الرسمية بين الدرجة 3 (أي المجالات السكنية) والدرجة 4 (أي التكافؤ متعدد اللغات) على سلم 4 في إطار عمل اليونسكوالمتعلق باللغات المهددة بالانقراض.
- أظهرت الدراسة أيضًا أن انتقال اللغة الأمازيغية من جيل لآخر متقطع وان العديد من الآباء لازالوا عازفين عن تلقين اللغة لأطفالهم كما هو الشأن في مجتمع بني يزناسن حسب الدراسة التي قامت بها الأستاذة القراط سابقا، مما يجعل الأمازيغية «مهددة بشكل ملحوظ» حسب مقياس اليونسكو لنقل اللغات بين الأجيال.
- تقييمًا لوضعها في المجالات الحياتات العامة ذات الأولوية، تم تصنيف الأمازيغية في الدرجة 5 (أي المواجهة) على سلم 5 في إطار عمل اليونسكوالمتعلق باللغات المهددة بالانقراض.
- تصنيف الأمازيغية في الدرجة 4 (أي الدعم المتباين) على سلم 7 في إطار عمل اليونسكوالمتعلق باللغات المهددة بالانقراض بسبب الدعم المحدود المقدم من الدولة لصالح اللغة.
- يبدو أن حجم التوثيق الذي يقوم به المعهد الامازيغي للثقافة الامازيغية يتوافق مع الخصائص المخصصة للسلم 9 (أي جيد) ضمن نموذج اليونسكو في إطار عمل اليونسكوالمتعلق باللغات المهددة بالانقراض، مما يجعل الأمازيغية في مكانة عالية فيما يتعلق بتوثيق اللغة.
- تم تصنيف اللغة الأمازيغية في الدرجة 4 على سلم 8 في إطار عمل اليونسكو المتعلق باللغات المهددة بالانقراض بسبب المواقف الإيجابية التي يحملها المستجيبون تجاه اللغة والهوية الأمازيغية والحفاظ عليها.

* عبدالله اد حساين

الإعلان عن موعد افتتاح متحف الدكتورة ليلى مزيان بنجلون بالدار البيضاء

من المرتقب أن يفتتح متحف الدكتورة ليلى مزيان بنجلون بالدار البيضاء، أبوابه في ظرف زمني يزيد بقليل عن عامين، باعتباره معلمة فنية تروم إبراز ثراء وتنوع الثقافة المغربية، لاسيما الثقافة الأمازيغية والحضرية، وذلك بفضل مجموعة جميلة من التحف الخاصة الثمينة.

وقال بلاغ صادر عن مؤسسة متحف الدكتورة ليلى مزيان، إن هذه المعلمة، المتواجدة على مستوى شارع مولاي يوسف، ستشيد على أربعة طوابق، كما يضم طابقين أرضيين بمساحة إجمالية تقارب 4700 متر مربع .

وأضاف أن المتحف سيستقبل بعد استكمال عملية تشييده، معارض مؤقتة ودائمة تشمل بشكل خاص، تحفا (مجوهرات ، تطريز من مختلف مدن المغرب ، قفطان ، أعمال لفنون الرسم والنحت والسيراميك، وغيرها).

وقد جرى تصميم البرنامج الهندسي للمتحف، الذي يتضمن قاعة اجتماعات ومطعما بانوراميا يطل على منتزه حديقة "جامعة الدول العربية"، وفقا لأفضل المعايير الدولية المتعلقة بتهيئة المتاحف .

ومن خصائص ومميزات المتحف، يضيف ذات البلاغ، هو أنه سوف تتخلل مسارات الزوار العديد من الوسائط المتعددة، والأفلام الوثائقية، وشاشات تفاعلية.

تجدر الاشارة إلى أن مهمة إنجاز المتحف أسندت لأحد أبرز المهندسين المعماريين اليابانيين المعاصرين ، ويتعلق الأمر بالمهندس كنغو كوما ، صاحب معلمات مشهورة ومرموقة حول العالم ، حيث أشرك الى جانبه المهندسة المعمارية المغربية وفاء بوتناش ، صاحبة العديد من المشاريع في المغرب وعلى مستوى إفريقيا جنوب الصحراء .

منظمة «إيسيسكو» تطلق مسابقة الشعر النسائي

أطلقت منظمة العالم الإسلامي للتربية والعلوم والثقافة، (إيسيسكو)، دورة الشعر النسائي، تحت شعار؛ "قصيدة المرأة عام 2021" يوم الثلاثاء 13 ابريل.

واستمرارا بالاحتفاء السنوي باليوم العالمي للمرأة، ستقوم المؤسسة بمنح جائزة لفائدة فائزات ثلاث، والعمل على نشر أفضل القصائد المشاركة في المسابقة في ديوان شعري ضمن عدد خاص بهذه الدورة، وذلك تحت الرعاية السامية للملك محمد السادس.

وستحصل الفائزة منهن بالمركز الأول على ألفي دولار أمريكي، والثانية على ألف وخمسمائة دولار، والثالثة على ألف دولار، بالإضافة إلى شهادات تقديرية.

وافاد مركز "إيسيسكو" في بلاغ له، أن الجائزة من شأنها المساهمة في النهوض بالشعر النسائي، وإحياء دوره الإيجابي في تعزيز التفاعل الثقافي والتواصل الإنساني، ودعم المكتبة والساحة الشعرية بنوعية مميزة من القصائد النسائية التي تتناول قضايا المرأة وهمومها وآمالها وتطلعاتها".

كما تهدف هذه الجائزة، يضيف البلاغ، "إلى تعزيز حضور النساء الشاعرات المبدعات والترويج لهن في الأوساط الأدبية، وإتاحة الفرصة أمامهن للتنافس والتعريف بمنجزاتهن وأدوارهن في النهوض بالمجتمع من خلال الأدب".

ومن شروط الترشح للجائزة، المشاركة لاول مرة، وتقديم قصيدة متجانية على قالب الشعر العمودي أو الحر، ولا تقل عن 20 بيتا عاموديا، أو 30 سطرا على التفعيلة، وأن يكون موضوع القصيدة مرتبطا بالمرأة وقضاياها، وأن تكون القصيدة أصيلة ولم يسبق نشرها، ولم تحصل على جائزة شعرية أو قيد المشاركة في مسابقات أخرى، مع سيرة ذاتية مختصرة للمترشحة قبل يوم 30 يوليوز 2021 عبر العنوان الإلكتروني:arabic@icesco.org؛ على أن يتم إعلان الفائزات من خلال الصفحة الرسمية للمؤسسة.

الفنانة التشكيلية إلهام بودرز سفيرة الثقافة المغربية بدولة بريطانيا

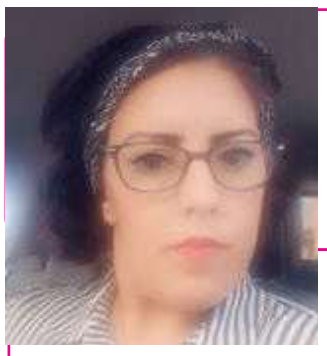

منذ عدة سنوات وجدت نفسها في عالم الألوان، ومنذ ذلك الحين حاولت الفنانة التشكيلية إلهام بودرز، أن تجمع تلك الألوان لتشكل منها لوحات فنية، عبر الإبداع والتحليق في سماء الفن التشكيلي، وهذا لم يأت إلا بعد أن طورت من نفسها وقدمت الكثير من اللوحات الفنية التي تعبر عن تاريخ وثقافة بلدها المغرب، كانت الفنانة التشكيلية إلهام بودرز، من الصغر، تعشق الألوان وتترجم الأحاسيس، حيث بدأت رسوماتها بخربشات طفولية، لكن سرعان ما تحول ذلك إلى التعمق في عالم الفن والرسم.

تمكنت الفنانة التشكيلية إلهام بودرز، من إيصال أعمالها الفنية إلى بريطانيا، من خلال رسوماتها الجميلة التي اقتحمت مجموعة من البيوت المغربية والغربية هناك، فقد كانت منذ نعومة أظافرها مولعة بالفن التشكيلي، نظرا لأعمالها الفنية التشكيلية المميزة، إذ تعد واحدة من الفنانات التشكيليات اللاتي استطعن أن يتفوقن خارج المغرب، حيث تمكنت بكل ثقة أن تكسب خبرة في المجال التشكيلي، وأن تسجل اسمها بحبر من ذهب في مجال الفن التشكيلي بدولة بريطانيا، بعد أن طورت مهاراتها الفنية، حيث درست النحت، وفن الخدع السينمائية بجامعة bury في بريطانيا.

تقول الفنانة إلهام بودرز: "أنا أتحدث في لوحاتي التشكيلية وجميع أعمالي، عن تاريخ وثقافة بلدي المغرب، فأنا أدعو إلى التأمل في رسوماتي بدرجات متنوعة تشد الذات أولا وتسير بها نحو التمعن في ثقافتنا الجميلة وأعرافنا العريقة"، وأضافت إلهام: "المتأمل في أعمالي الفنية لا ينكر تمسكي بجذوري وأرضي وبالعادات التي ورثتها عن أجدادي، فالفن الراقي يجبر المتتبع على التوقف والتأمل والتفكير في محيطه وما يختزله".

وزادت الفنانة بودرز قائلة، إن "لوحاتي تأتي مباشرة من القلب، فأنا أحب الألوان والرسم منذ صغري، فقد ظلت الألوان دائما تداعبني، فهي لغة الروح بالنسبة لي، وتعرفي على العديد من التجارب والثقافات المختلفة باستخدام حركة الألوان المتدفقة لخلق الجمال".

تشارك حاليا إلهام بودرز في معرض جماعي بالدار البيضاء، حيث اختارت لوحات تتحدث عن الثقافة المغربية الأصيلة، فهي عشقها وتمثل لها الأفق المفتوح، كما تستخدمها في جميع أعمالها، والأصالة المغربية بالفعل موجودة في أعمالها كلون وإيقاع، لتبقى لوحاتها تعكس تاريخ شغفها وتحقيق ذاتها في مجال الفنون التشكيلية، كنا تبقى الباعث الحقيقي لكل خطوة وكل نجاح.

"صورية زاركي" فنانة مغربية تمزج في لوحاتها بين التطريز والرسم

تعتبر الفنانة التشكيلية صورية زاركي، من الأسماء الواعدة في عالم الفن التشكيلي المغربي، تشتغل برؤية ومشروع فني واضح المعالم ودقيق التفاصيل، تطور طريقة عملها إلى الأحسن، فهي تحملك في لوحة لها رمزيتها الابداعية للبحث عن تفاصيل النقاء والصفاء التي قد يخفيها سواد الواقع، بدأت صورية زاركي، الظهور منذ نعومة أظافرها، كانت تبحث خلالها عن هوية وتميز حققتهما منذ البداية ومع السنوات تأكد إسمها ضمن مبدعي الفنون التشكيلية الجميلة.

عملت الفنانة صورية زاركي، على تنمية هذه الموهبة فقررت أن تعيد إحياء هذا الفن الجميل ومنها بدأت إنطلاقتها الفنيّة، لقد عملت على تطوير هذا الفن من فكرة التّطريز على الملابس إلى لوحات فنيّة جميلة، فقد طورت موهبتها في فنّ الرّسم التشكيلي، ومن هنا أيضا بدأت رحلة الابداع، قدمت خلاله قطعا فنية رائعة، فهي تمزج بين الخامات التراثية من ملمس الثوب، وكذلك بين الفنون اليدوية كشغل الخيط والرسم والتطريز، كل هذه المفردات لا تجعل اللوحة سهلة لكن تجعلها أكثر تعقيدا، فكيف يمكن أن تمزج بين أكثر من شكل في تصميم واحد وفي نفس الوقت تكون اللوحة مبهرة ومميزة ومقبولة للعين، هذا كله يحتاج إلى فنان محنك يمزج الألوان والمفردات المختلفة بحرفية وحس، كما لعبت صورية أيضا على مزج أكثر من لون في تناغم ونعومة لتعطينا أجمل اللوحات، فهي تحاول أن تحاكي كل ما تحس به، بينما تبقى الرموز هي الملهم للوحات المطرزة، وهي اللوحات التي تحيكها بنفسها.

لوحات مطرزة لم تخل من دلالات فنيّة جميلة، مزجت فيهما ما بين الرسم الجميل والتطريز الأصيل، في انتصار فني واضح للهوية المغربية، فقد جذبت أناملها الذهبية الكثيرات من البنات والنساء للتعلم على يديها، فهي لا تبخل عليهن بأي شيء، بل تقدم لهن كل ما تعرفه من فن وإبداع، حيث بدورها نهلت بريشتها من إبداع الخالق لتقدم لنا لوحة فنية تمتلئ بالتفاصيل والأسرار.

تحمل الفنانة صورية زاركي، منسوجاتها بكل لطف، تمسح عليها بحنو وتضعها في مكانها فكل قطعة هي جزء من الروح ومن حباب العين، أخذت وقتاً في صناعتها والتركيز على أدق التفاصيل لتكون بتلك الجمالية، فمنذ طفولتها كانت تلاعب الخيوط والريشة حتى أصبحت فنانة متمكنة من كل تفاصيل العمل الفني، فأغلب أعمالها تشد إليها الناظر بابتسامتها الجميلة، فهي حالمة كما الفراشة، بيدها تمسك الريشة وتبدأ عملية النسج والابداع.

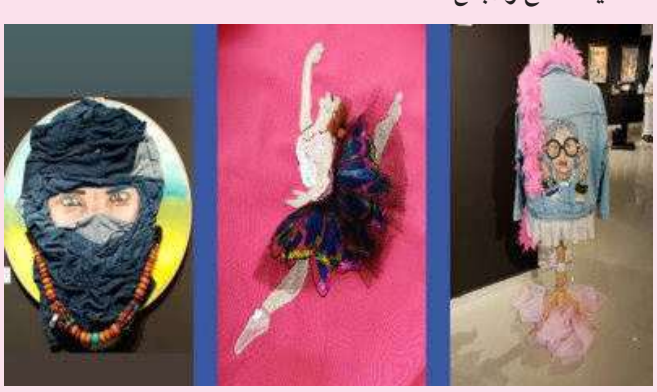

ما إن تدلف إلى مركز "لالة صورية" لتعليم الفنون بالدار البيضاء، حتى تجد فضاء المركز بأكمله تحول إلى تحفة فنية، القطع تتوزع لتروي تفاصيل مختلفة تضعك في ذات الأجواء، إلا أنه وبالاقتراب أكثر، يتضح لك أن تطريزات فنية مختلفة تتخلل عمق الاقمشة المعروضة، لتتحول من مجرد قطع قماشية، إلى لوحات فنية تدهشك بجمالياتها.

هي العاشقة لكل ماهو تقليدي، هي الحالمة والمجددة، محبة التطريز وعاشقة النسيج أبدعت في المزج بين التشكيلي والتطريز لتقدم عملا يمثلها ويكشف عن بهاء عالم المنسوجات التقليدية، المبدعة صورية زاركي، ككل مرة تقدم بصمتها التراثية الخاصة في أعمالها تشارك حاليا في معرض بالدار البيضاء بلوحات في غاية الروعة جمعت فيهم تقنيات مختلفة والتطريز بخيوط ملونة وجذابة، لوحات تنم عن فنانة حقيقية تطورت تجربتها لإيمانها بقدرتها على النجاح.

تبقى أعمال الفنانة التشكيلية صورية زاركي مميزة، فهي تستعمل مختلف الألوان التي تساعدها في خلق نوع من التناغم والإيقاع المناسب في خلق الأثر الإبداعي، وتمنح اللوحة الفنية تركيبتها الدقيقة وتأثيرها على المشاهد، فنانة تجيد توظيف القيمة اللونية لخدمة الموضوع شكلا ومضمونا في تصوير ما تشعر به وفق أحاسيسها، بهدف إنتاج رسومات تسر الناظرين، فعلا رسوماتها ساحرة تغري عين المشاهد وتثير مخيلته.

* عبد المجيد رشيدي

افساي" : عنوان الاستلاب وانصهار الهوية الامازيغية

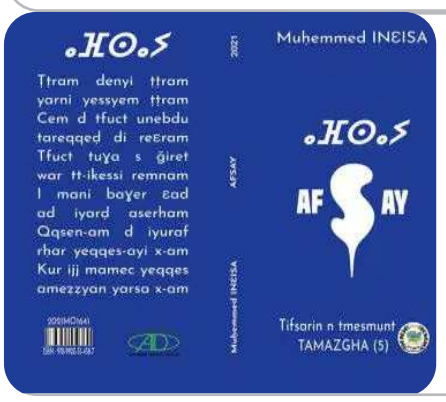

أغنى محمد إنعيسى المكتبة الامازيغية بديوان شعري جديد تحت عنوان "افساي"، ويتضمن 50 قصيدة شعرية حول الإنسان واللغة والهوية الامازيغية، والديوان الشعري يقع في 80 صفحة، عن مطبعة دار القلم، ومنشورات جمعية ثامزغا للثقافة والتنمية.
ويعالج الديوان الشعري مواضيع مختلفة، لديها خيط ناظم، يربط بين هذه القصائد، وهو إستلاب واغتراب الإنسان، هذا الإستلاب الذي تحدثت عنه مختلف المدارس الفلسفية والفكرية.
ويعد هذا الديوان استمرارية لنفس مشروع الديوان الأول "أفريون ن تفاوت". إذا كان الديوان الأول يدعو إلى التنوير واستخدام العقل، فإن الديوان الجديد يقف عند الإنسان ويحاول تفكيك: مختلف أنواع الإستلاب التي يتعرض لها الإنسان.
كما استعمل الشاعر والكاتب الريفي عنوان أفساي، للتعبير عن الإنصهار، الذوبان، التعب... وهي كلمات مختلفة تخص الحقل اللغوي لظاهرة الإستلاب، الذي اصبح الإنسان الامازيغي عامة والريفي خاصة عرضة له، كما يعالج الديوان الشعري مواضيع أخرى لها صلة بالإنسان والمجال واللغة...

الأمازيغية ضمن مخططات الأكاديمية الوطنية لتنمية التراث

بعد أن واكبت الأكاديمية الظروف الصحية الاستثنائية بعقدها أنشطة عن بعد، وتنظيم ندوات ولقاءات افتراضية، صاغت ترسانة قانونية جديدة تعنى بإعادة تنظيم أكاديمية المغربية، وكذا إحداث هيئتين جديدتين؛ وهما الهيئة الأكاديمية العليا للترجمة، والمعهد الأكاديمي للفنون، مع إلحاق المعهد الملكي للبحث في تاريخ المغرب بها. وذلك مع تمتيع هذه الهيئات بخصوصيتها، ما سيجعلها تنتج أنشطة ذات طابع مختلف، وضمن توجه الأكاديمية، مع تشجيع الترجمة عن ومن اللغة الأمازيغية.
وجاء كذلك ضمن بنود قانون إعادة تنظيم الأكاديمية أن من مهام "الهيئة الأكاديمية العليا للترجمة"، تشجيع "أعمال الترجمة بالمملكة وخارجها، بين اللغة العربية أو اللغة الأمازيغية واللغات العالمية الأخرى، والعمل على دعمها وتحفيزها وتوسيع نطاقها"، عبر تشجيع البحث العلمي في قضايا علم الترجمة وتطبيقاته، وكذا الحفاظ على التراث اللغوي، والعمل على تنميته وتطويره، بتنسيق مع الهيئات والمؤسسات العلمية المتخصصة، الدولية أو الأجنبية أو الوطنية".
وانطلقت أولى ورشات هذه الهيئة في نهاية شهر فبراير الماضي من السنة الجارية 2021، قصد "صياغة أفق عملي" لاشتغالها. وجمعت أكاديميين ومفكرين ومترجمين، هم: عبد السلام بنعبد العالي، سعيد بنكراد، خالد بن الصغير، محمد الشيخ، محمد الصغير جنجار، عبد الفتاح الحجمري، والحسين مجاهد.
فيما أسند لـ "المعهد الأكاديمي للفنون" مهمة "تنمية الإبداع الفني والاعتناء بالفنون والتراث الفني المغربي الأصيل بكل أشكاله وتنوع مكوناته، والعمل على التعريف به والإسهام في الحفاظ عليه وتثمينه بكل السبل المتاحة."
ومن بين الأنشطة الأولى التي رافقت هذا المعهد المحدث في إطار أكاديمية المملكة، يوم دراسي حول الشعر النسائي الحساني "التّبراع"، الذي قدم في إطاره "كتاب جميل" يوثق هذه التّبريعات، ويشرحها باللغتين العربية والفرنسية، ويتضمن تسجيلا لها، على نغمات حَسَّانِيَّة.
وأُلحق بالأكاديمية المعهدُ الملكي للبحث في تاريخ المغرب، الذي تناط به "مهمة تفعيل عملية البحث في تاريخ المغرب، والارتقاء بالمعرفة المتصلة بماضي المغرب القريب والبعيد بهدف ترسيخ الهوية المغربية، وتأصيل الذاكرة الجماعية، مع التفتح على مختلف الأطراف المتفاعلة مع الذات عبر العصور."
بعد التوقف الذي مس مختلف المؤسسات الثقافية عبر العالم بسبب جائحة "كورونا"، استمرت أكاديمية المملكة المغربية في العمل عل إصدار منشورات جديدة. ثم استأنفت أنشطتها الحضورية بندوتين قدم في إطارهما "كتابان جميلَان" أشرفت على نشرهما، هما: "من أجل دار تاريخ المغرب: تاريخ، ثقافة، تراث"، و"التّبراع-الشعر النسائي الحساني".
كما نظمت الأكاديمية بمناسبة اليوم العالمي للشعر، ندوة تكريمية للشاعر المغربي البارز محمد بنيس، قُدِّمَ في إطارها مؤلَّف يتضمن مختارات شعرية من دواوينه، و"كتاب جميل" بعنوان: "محمد بنيس-مَقام الشعر"، يتضمن قراءات في تجربته، ومساره، وعالَمِه.
وافتتحت أكاديمية المملكة المغربية سلسلة محاضرات تضع البحر الأبيض المتوسط، تاريخا ومجالا واجتماعا وحضارة، أفقا للتفكير، في سياق الإعداد لدورتها السابعة والأربعين حول الموضوع نفسه، وفي استمرار لدورات سابقة وضعت تجارب أخرى أفقا للتفكير، مثل آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.
وتحضر في أنشطة الأكاديمية مفاهيم من قبيل "الثقافة المغربية"، و"بناء الوعي الحضاري"، و"الدعوة إلى الحوار بين الحضارات"، و"تعزيز المشترك الإنساني". واستقبلت أكاديميين ومثقفين ذوي توجهات ومدارس فكرية متعددة، مثل طه عبد الرحمن وأدونيس وعبد الإله بلقزيز ومصطفى بنحمزة وأحمد شحلان. وهو المسار الذي تؤكد استمرارها فيه.
وفي شق "الثقافة المغربية"، سبق للأكاديمية تنظيم ندوات واحتفالات وإصدار منشورات حول تراث الملحون وموسيقى الآلة، وحول ثقافات مدن تاريخية ومناطق مغربية مثل "سجلماسة" و"واد نون"، وحول تعبيرات تشكل جزءا من الموروث الثقافي المغربي، مثل شعر "التّبْراع" النسائي الحسّاني.
ومن بين أوجه العمل في سبيل مقصد صون "الثقافة المغربية" بمختلف روافدها وتعبيراتها، مع الانفتاح على تجارب الحضارات الإنسانية، محاولة إسهام في "النهوض بتاريخ المغرب"، بإصدار أعمال ندوة علمية تفكر في مشروع ما يزال يبحث عمن يتبناه، هو "دار تاريخ المغرب". وهي دار أكدت الأكاديمية، في كلمة سابقة لأمين سرها الدائم، أنها يجب أن تكون "دارا للتاريخ ذي النَّفَس النقدي، المقدَّم بشكل موضوعي، ليُمَكِّنَ زُواره، خاصة الشباب منهم، من الوعي التاريخي الذي يلزم لفهم الحاضر".

"أنازرسرحفا" عنوان لحنين الإنسان الأمازيغي لوطنه

يحيي الفنان الأمازيغي محمد زياني صباح اليوم الخميس على الساعة 10:00 صباحا، حفلا للأغنية الأمازيغية الملتزمة، لمحبي الموسيقى الهادفة، والحاملة لرسائل في الهوية والثقافة والتاريخ وهموم الإنسان الأمازيغي وقضاياه.
حيث قدم الفنان الريفي الذي نسج علاقات حميمية مع مدينة مليلية، لأول مرة أغنيته التي تحمل عنوان "أنازر سرحفا"، حيث أوضح زياني للموقع الإسباني "المنارة" أن هذه الأغنية تغني مشاق حياة المهاجر وتعني "سنجري حفاة الأقدام"، وتعالج شعور المهاجر المغترب.
وأشار إلى أن هناك العديد من الأشخاص الذين أجبروا على الهجرة، ومن هنا استقى الفنان إلهامه، كما تحدث عن بحث الإنسان الأمازيغي عن الحرية، وهو دافع العديد من المهاجرين الذين يغادرون بلدهم لأنهم لا يستطيعون التعبير عن آرائهم، إما بسبب أفكارهم السياسية. ويعتقد أن هناك أشخاص يمكن تحديدهم من خلال ما تنقله الأغنية، حيث تراوضهم الأشواق والحنين لبلدانهم دون القدرة على العودة إليها.
وسجل الفنان الريفي ألبومه الأول بمدينة الحسيمة، عام 1998 تحت عنوان (سوريف)، ثم ألبومان في عام 2009 (أخدود الأمازيغ)، و "الطريق إلى الريف" وذلك بعد أن أمضى عشرين عاما في إسبانيا، يترجم زياني الموسيقى إلى التعبير الفني، الذي يعتبر أفضل جسر ثقافي لتوحيد البلدان ونشر قيم التسامح، وتحقيق التعايش السلمي للجميع.

بورتريهات

بورتريه : مولود معمري...الأموسناو الأمازيغي (1917- 1989)

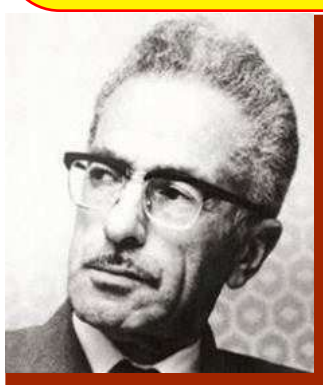

دجنبر 1917: ازداد في بني ينى بالقبايل
1952: صدرت روايته الأولى
أبريل 1980: اندلاع الربيع الأمازيغي
فبراير 1989: توفي قرب وجدة

ازداد مولود معمري في 28 دجنبر 1917، وتوفي في فبراير 1989 إثر حادثة سير قرب وجدة بعد مشاركته في ندوة حول الأدب المغرب المكتوب بالفرنسية. في سنة 1938 بدأ نشر مجموعة من المقالات حول المجتمع الأمازيغي من زاوية أنتروبولوجية بالمجلة المغربية أكدال. وفي سنة 1940 شارك في الحملة العالمية المناهضة لاندلاع الحرب العالمية الثانية، وتابع دراسته الثانوية في المغرب. ونجح بعد ذلك في ولوج المدرسة العليا للأساتذة. في سنة 1947 بدأ وظيفة التدريس في ثانوية بمدينة المدية الجزائرية ثم بعد ذلك في بن عكنون. ونجح في تحضير الأستاذية في الأدب. في سنة 1952، أصدر روايته الأولى التل المنسي. في سنة 1953، حصل على جائزة أدبية رفيعة. وفي سنة 1955، أصدر روايته الثانية نوم العادل. في سنة 1957، استهدفته القوات الاستعمارية الفرنسية فقرر اللجوء بالمغرب. في سنة 1965، أصدر روايته الأفيون والعصا والتي حققت نجاحا باهرا.
بعد مسار طويل من النضال والكفاح المتعدد في الأبعاد والمعالم لفائدة الهوية الأمازيغية، انتهى الأمر بالنسبة لمولود معمري أن أصبح رمزا لكل أجيال الثقافة الأمازيغية بدءا من سنة 1980. ذلك أن دا المولود ترك بصماته واضحة في كل المشاريع الفكرية والمبادرات العلمية التي استهدفت إبراز الثقافة واللغة الأمازيغيتين وتجديدها في كل المعارف الإنسانية المرتبطة بهذه الثقافة الإنسانية: سوسيولوجيا، أنتروبولوجيا، لغويا، فنيا، أدبيا...
بدأ مولود معمري النضال الأمازيغي انطلاقا من تناوله بالدراسة لمفهوم الهوية عبر مجموعة من الكتابات والأبحاث التي بدأ نشرها في مجلة أكدال منذ سنة 1938 وهي مجلة كانت تصدر بالمغرب وكانت تهتم بثقافة المجتمع الأمازيغي وكان يصدرها المعهد العالي للدراسات الأمازيغية في ظل الحماية الفرنسية. ولقد مكنته هذه الأبحاث حول الهوية بصفة عامة وحول الهوية الأمازيغية بصفة خاصة من الوقوف على مجموعة من الحقائق والوقائع التاريخية المخفية والمطموسة، وهو ما سيعكسه لاحقا في ثلاثيته الروائية الرائعة: التل المنسي، نوم العادل، والأفيون والعصا. وهي روايات عكس فيها بالدرجة الأولى صراع الهوية الأصلية للأرض الأمازيغية مع العناصر التي ترتبت عن التثاقف مع الأجنبي. وقد تلت هذه الثلاثية رواية أخرى سنة 1982 لا تقل أهمية عن اللواتي سبقتها وهي رواية العبور، وهي الإبداع الحضري الأول للمولود وفيه توسع بعد الهوية لدى المبدع ليمتد إلى تخوم الجنوب الجزائري، وفيها (أي الرواية) خص المؤلف الأغنية التقليدية الأمازيغية المشهورة بمنطقة القبايل والمسماة بأهليل كورارة بتكريم خاص، كما حظي فيها الشاعر سي محند وٌمحند بنفس التكريم أيضا، في دراسة تمزج بين الموسيقى والأنتروبولوجيا. هذا الشاعر المسمى سي محند وٌمحند ألف عنه كتابا جمع فيه معظم أشعاره التي لم تكن محفوظة سوى في الذاكرة، مكملا بذلك نفس العمل التي قام بها كل من مولود فرعون وسعيد بوليفا. وعنوان هذا الكتاب هو ئسفرا ن سي محند وٌمحند وصدر سنة 1969 عن دار ماسبيرو بباريس. أما في الجانب المتعلق بلسانيات اللغة الأمازيغية، ومنذ سنة 1974، شرع مولود معمري في جمع وإعداد القواعد اللغوية الخاصة باللغة الأمازيغية من حيث التركيب والصرف وغيرهما وأصدر كتابا لهذه الغاية.
في سنة 1980، وإثر منعه من تقديم محاضرة ثقافية بعنوان « أشعار أمازيغية قديمة» بجامعة تيزي وزو ستندلع انتفاضة الربيع الأمازيغي المعروفة أمازيغيا بتافسوت ن ثمازيغن.
من سنة 1969 حتى سنة 1980، أسندت إليه إدارة المركز الوطني للأبحاث الأنتروبولوجية والدراسات ما قبل التاريخ والإثنولوجية، كما أسس في هذه الفترة المجلة العلمية ليبيكا والتي اختار لها توجها علميا محضا. في سنة 1974، انتهى من إعداد كتاب حول قواعد اللغة الأمازيغية وأصدره بفرنسا. في سنة 1980، صدر له كتاب « أشعار قبايلية قديمة» الذي كان موضوعا للمنع في أبريل 1980.
في سنة 1982، أسس بباريس مركز الأبحاث والدراسات الأمازيغية، كما أسس المجلة المشهورة أوالawal . وفي سنة 1988، حصل على جائزة الدكتور هونوريس كوزا من جامعة السوربون.
إنه فعلا مسار أكاديمي ونضالي حافل.

إعداد: رشيد نجيب إدوحمو

الممثل والمخرج الأمازيغي لحسن «سرحان» لـ«العالم الأمازيغي»:

السينما الأمازيغية تعاني من مشكل الإنتاج وتحتاج «للمناضلين»

قالت الممثل والمخرج الأمازيغي، لحسن أيت همو عدّي، المعروف في الساحة الفنية الأمازيغية بـ«سرحان» إن السينما الأمازيغية تعاني من مشكل الإنتاج». مشددا في حوار مع «العالم الأمازيغي» على أن الحل في يد الجمعيات والمؤسسات المهتمة بالهوية والثقافة الأمازيغية.

وأكد المتحدث أن «المنتجين في حاجة الى التوعية وفي حاجة الى مساهمة المؤسسات»، مضيفا :» فالمنتج لن يغامر في إنتاج عمل دون أن يكون متأكدا من الربح، ولكي يضمن الربح وراء العمل يجب أن يحصل على دعم المستشهرين، ومن جهة أخرى، فالمستشهر إذا أردنا إقناعه بدعم عمل سينمائي أمازيغي يجب بالدرجة الأولى أن يكون واعيا بهويته وثقافته الأمازيغية، ولتحقيق الوعي لابد من تدخل الجمعيات والمؤسسات التي تعنى بالقضية الأمازيغية».

*** دعنا نعود معك قليلا إلى الوراء، متى وكيف كانت انطلاقاتكم في الميدان الفني الأمازيغي ؟**

** بدايتي ربما كانت منذ الطفولة، كنت مولوع بتقليد الأصوات الغناء امام اهلي، وكان ابي رحمه الله يرأس الفرق الفلكلورية العواد، لذلك كان يزوره عدد من رواد الفن الأمازيغي ك «الحاج الحسن أخطاب» و«الحاج محمد وْتاوليكولت» «الرايس لحسن وْبريك» «عبد الله اعشاق» «المرحوم مولاي الحسين شنا» و«العربي الهداج» و«المرحوم مولاي حماد الحيان» و«محمد قمرون»، يمكننا القول أنني فتحت عيني وسط عائلة فنية بامتياز. وبحكم أن والداي قررا الانتقال للعيش بمدينة الرباط ومع مرور الوقت، بالضبط سنة ١٩٨٨ التحقت بأحد الجمعيات اسمها «جمعية الوحدة للثقافة والرياضة»، وبدأت بالحمل الثنائي انا واحد اصدقائي آنذاك وكنا نحضر في الحفلات والرحلات المنظمة من طرف الجمعيات، وشاركت في عدد من المسرحيات في مسرح الهوات. اتيحت لي الفرصة وشاركت في «كستينغ» لمسلسل «ادريس الأكبر» لمخرجه «كمال كمال» وتم اختياري وشاركت في المسلسل، و من هنا أصبحت أهتم بالسينما، وبعدها شاركت في عدة افلام قصيرة لمخرجين هواة طبعا . وبدأت اهتم بالسينما الامازيغية لكن لم أجد الفرصة مرت ٨ سنوات وانا ابحث عن الفرصة. بالصدفة سافرت الى أكادير. وزرت الفنان العربي الهداج في منزله حيت تجمعه علاقة صداقة بوالدي وجدته في موعد مع المرحوم محمد مرنيش وتعرفت على هذا الاخير وكانت انطلاقتي في اول مشاركة في فيلم امازيغي «يوس نجداس».

*** وكيف تمكنتم من تجاوز هذه التحدّيات والإكراهات؟**

** أكيد أنه لا شيء يأتي بطريقة سهلة، فقد كنت مصرا على مواصلتي في ميدان الفن وكان هدفي ان أحقق ذاتي وأواصل في مساري.
فمثلا علاقتي ب محمد مرنيش فتحت لي أبوابا وآفاقا كثيرة وكسبت من خلالها تجربة مهمة خصوصا في التسيير والتحضير، أذكر جيدا ان «المرحوم مرنيش» والاستاذ «براهيم حنوضي» عندما رشحوني أن أكون «شاف بلاطوا»، لم يرق هذا بعض الزملاء، الأمر الذي جعلني أتعرض للعديد من المضايقات، كالكلام جريح وحتى السخرية. لكن كنت لا أبالي، كان هدفي الاستمرار لا الاستسلام.
وشاءت الأقدار مع مرور الوقت طبعا، أن كل من كانوا يسخرون مني خصوصا في التصوير فيلم «اركان ن الدونيت» وفيلم «تاضكالت»، أن يطلبوا مني ترشيحهم في أدوار من أعمالي.

*** ما أهم عمل شاركتم فيه مع بداية مشواركم الفني ؟**

** هي أعمال كثيرة، منها «بيويس نجداس» و«كار تيمغارين» لمحمد مرنيش و«تاضكالت» و«اركان ندونيت» و«إزري كرى غ وْدم نكرى». و«اگاز نكراط تمغارين» لبراهيم الحنوضة، و«اسوينكيمن» و«حبيبة واهيانا» لأحمد بدوج. و«اسوينكيمن» كانت أول تجربة لي في الكتابة، وشجعني على ذلك الاستاذ «أحمد الامغاري» المعروف فنيا ب «حميد اعشاقن» وقد كانت تجربة ناجحة، مكنتني من أن أكسب ثقة المرحوم مرنيش ككاتب كوميدي، ومن هنا بدأت مشواري في مجال الكتابة كفيلم «ارفوفن» و«اسكيرن» و«تغلاغالت». فقد كانت انطلاقة حقيقة، حيت كنت اتعامل فقط مع شركة «مزوضة فيريون»، لكن بعد نجاح فيلم «ارفوفن»، التقيت ب المنتج «لحسن بيجديگن»، الذي عرض علي عدة أعمال أخرى، كترجمة فيلم العالمي عمر المختار.

*** كيف انتقل «سرحان» من مرحلة البدايات وإكراهاتها إلى الاحتراف إن جاز الوصف ؟**

** عانيت كثيرا من الإشاعات وتعرضت للظلم من طرف بعض الناس سامحهم الله، لكن تعلّمت من الحياة التريث وعدم التسرع ، واستفدت الشيء الكثير من معاناتي، هذا ما جعلني اليوم اقدم يد العون لكل من لجأ الي دون قيد أو شرط، ففي الوسط ستجد عدة أسماء بدأت مشوارها معي، واستطعت أن اجعل منهم فنانين وفنانات مشهورين لكن للأسف في بعض الأحيان أتعرض لنكران الجميل وحتى للإهانة من قبل هؤلاء .
أما عن موضوع الاحتراف، اعتقد ان الفن الامازيغي عامة لا زال يتخبط في العشوائيات ولازال امامنا طريق طويل لنصل الى الاحتراف بمعناه الحقيقي. وهناك نقطة أخرى يجب ألا نغفلها، وهي أن الاحتراف تولده النجومية ونحن مازلنا في بداية الطريق، فمن يدعى النجومية او أحسن من الكل حاجة من اثنين اما غبي ولا يفهم ما فحوى كلمة النجومية واما مغرور ويسمي اهتمام بعض الناس وبعض اصدقائه بالنجومية.

. طوال المدة التي قضيتموها في هذا الميدان، ما هي الأدوار التي بقيت راسخة في دهنكم ؟ ولماذا ؟

لا اعتقد ان هناك دور راسخ في ذهني، وليس من مصلحة الفنان ان يبقى دور راسخ في ذهنه هناك الدور أفضل من الدور وهناك دور فيه اجتهاد أكثر من الاخر وانا من النوع الذي أحاول أن أميز بين الشخصيات ولا أحب تكرار. الدور مثلا ان رأيت كل اعمالي الكوميدية من «اسوينگيمن» دور احبه الجمهور رغم انه اول عمل بطولة مطلقة .
دعني ابدا معك من البداية. اول فيلم «اويس نجداس» الى جانب العربي الهداج فكان دوري متميز والناس أحبوه لأنه مختلف، ويليه فيلم «گار تيمغرين» الشخصية رجل تمتام، وجعلت الناس منهم من اعتقد انني تمتام فعلا.
وجاء بعد ذلك دور الفقيه في فيلم «اركان ندونيت « الكل يقول انني فعلا فقيه. ودور الزعيم في فيلم «ارفوفن» جعلنا الجميع يُنديني بالزعيم لفترة. ودور الداياصور في فيلم «اسكيرن ويفتن» في فيلم ازري كرى غ وْدم نكرا وسرحان في فيلم البوليسي كازا اداتنان . وحمو في فيلم بوتغات وفارس في فيلم فارس بوالفضايح . وأعمال تلفزية كثيرة منها دور بوفوس في مسلسل كان زمان ودور العميد خليل في سلسلة بوليسية القناع. ودور المختار في سلسلة بوليسية. مفتش قاسم. بخلاصة ادوار درامية وبعيدة عن تخصصي الكوميدية . وهناك اعمال اخرى متميزة كا عباس في سلسلة حصاب صابون رفقة الفنانة المتألة. نورة الولتيني ودور بليعيد العائد من الديار الفنسية في سليلة ستارطير . ودوري في فيلم وردة الشوك سيعرض في رمضان . وكذلك سلسلة كوميديا ستعرض في رمضان عنوانها عاين باين ...

*** تتنوع الأعمال التي اشتغلتم وتشتغلون عليها، فكيف تستطيعون التوفيق بين العمل المسرحي والأفلام وكتابة السيناريو والإخراج؟**

** انا فنان ومنذ مدة لم اشتغل في المسرح، فتركيزي ينصب حاليا على السينما والتليفزيون أما فيما يتعلق بالكتابة فأنا منذ طفولتي وانا هاو للكتابة والحمد لله أتقنها وخصوصا الكتابة الكوميدية، وكتبت عمل اذاعي بامتياز وعمل تلفزي لسعيد الناصيري سلسلة «تبدال المنازل» فقد كنت ضمن الفريق الكتابي وكل هذه التجارب استفدت من الأساتذة في فريق الكتابة، منهم نور الدين زيوال وعبد الاله بن هدار والمرحوم عبد الكبير الشداتي واحتكاكي بهؤلاء اعطاني دفعة قوية في مجال الكتابة وخصوصا الدكتور مسعود بوحسين هو بدوره ساعدني كثيرا فيهذا المجال ويقال ان لدي ميزة خاصة فيما يتعلق بالحوارات والمواقف الكوميدية.

*** وفي أي مجال تجدون أنفسكم وتجدون فيه الراحة أكثر؟**

** أنا أجد نفسي في التمثيل أكثر من الإخراج، لأنه عندما أقف أمام الكاميرا وأتلقى الإرشادات من المخرج، يكون إحساسي مختلف وأشعر بالراحة في العمل، أكثر من أن أكون مخرج يعطي الأوامر من وراء الكاميرا ففي التمثيل أجد راحتي وأجد نفسي.

*** هل يمكن لكم ذكر بعض الأعمال الفنية التي أشرفتهم على إخراجها ؟**

** أول عمل اشرفت على اخراجه فيلم يحمل اسم «الا ربي»، وبعده فيلم «سمحيي ايوي حنا» و«الهول نتاروى» و«انو نتيلاس» و«اگيگ»، و«تبضيت الواليدين» و«امحسادن نتايري»، و«الفال امليل وتيركين غواليم. وحمو بوطاغاط وفارس بولفضايح وامغار د بيدمارن، وسلسلات كوميديا الحساب صابون وستارطير وعاين باين وللائحة طويلة .

*** هل يفكر المخرج «سرحان» في إخراج فيلم تاريخي يتحدث عن شخصيات أمازيغية تاريخية؟**

** هذا حلمي، لكن الأمر يتوقف على الإنتاج ففي الحقيقة السينما الأمازيغية لا زالت تعاني وتحتاج إلى منتجين ومناضلين في آن واحد، لدي بعض التجارب وقمت بإخراج بعض أفلام قصص قديمة وخيالية، مثل فيلم «الحكمة» وفيلم «انو نتيلاس» وفيلم «إگيگ» وفيلم «تبرات اجلان» كل هؤلاء الافلام حكايات قديمة والقت نجاح لا بأس به من طرف الجمهور، لكن يبقى حلم اخراج فيلم تاريخي هو الأساس وأظن أن الأمر صعب نظرا لقلة السيناريوهات من هذا النوع ، ومشكل الانتاج الذي تعاني منه السينما الأمازيغية، واظن ان الحل في يد الجمعيات والمؤسسات المهتمة بالهوية والثقافة الامازيغية. طبعا الفنان سيقوم بدوره سواء كان مخرج او ممثل لكن لابد من التوجيه من طرف المتخصصين والباحثين في التاريخ والشخصيات الأمازيغية .

*** ما الذي يمنع المخرجين والمنتجين الأمازيغ من استعمال الميدان الفني لخدمة لإبراز التاريخ والحضارة الأمازيغية؟**

** ينقصهم التشجيع وروح المغامرة ، سبقت وقلت ان المنتجين في حاجة الى التوعية وفي حاجة الى مساهمة المؤسسات، فالمنتج لن يغامر في إنتاج عمل دون أن يكون متأكدا من الربح، ولكي يضمن الربح وراء العمل يجب أن يحصل على دعم المستشهرين، ومن جهة أخرى، فالمستشهر إذا أردنا إقناعه بدعم عمل سينمائي يجب بالدرجة الأولى الوعي، ولتحقيق الوعي لابد من تدخل الجمعيات والمؤسسات التي تعنى بالقضية الأمازيغية، ونجد من خلال ما ذكرت أن هذه الأمور متشابكة وتحتاج إلى تجنيد وتعاون كل الفئات من فنانين وإعلاميين ومناضلين، لكن الواقع يعكس تضارب كبير، فمثلا نجد عدة شركات تدعم مهرجانات بالملايين، مهرجانات لا تدوم أكثر من يوم أو يومين وينتهي، وهنا السؤال الذي يطرح نفسه، أفلا كان من الأحسن أن تدعم هذه الشركات وتساهم في إنتاج فيلم عن الهوية؟ لكن تبقى المسؤولية ملقاة على عاتق المؤسسات التي تدعي النضال من أجل القضية الأمازيغية، فهي من عليها إقناع مثل هذه الشركات وأن تكون صلة وصل بين المستشهرين والمنتجين ثم يأتي بعد ذلك دور الفنان في تنفيذ الأوامر.

*** في نظركم ما هي أكبر التحدّيات التي تواجه الفن والفنان الأمازيغي في المغرب؟**

** اولها التلاحم وتكافؤ الفرص حيت لا يعقل أن نجد في الساحة الفنية مخرجين بالعشرات وممثلين بالمئات، ولا يظهر إلا الأقلية القليلة، فنفس الوجوه تتكرر في عدة أعمال مختلفة فنحن من ندفع الضريبة من طرف الجمهور الذي ينتظرنا أن نطل عليه بعمل في وقت هناك من اكتسح الساحة ولا يترك فرصة للآخرين.
اما المشكل الأكبر، فيتمثل في عدم وجود أية مؤسسة تسهر على تطهير الحقل، فكل من هب ودب يسمي نفسه بالفنان، والكارثة أن بعض الفنانة لجأوا إلى طلب الجمهور بدعم أعمالهم من خلال السوشل ميديا، في حين أننا نجدهم يدعمون بعض الأعمال التافهة دون مراعات لعواقب الأمر.

*** ماذا عن جديد الأعمال الفنية المستقبلية للمخرج والممثل لحسن سرحان ؟**

** هناك مشروع كوميدي يبث في رمضان من ثلاثين حلقة تحت عنوان «عاين باين» من كتابة واخراج لحسن سرحان وبطولة لحسن سرحان، الزاهية الزاهري وبمشارك ثلة من النجوم، كـالفنان المقتدر حميد اشتوك، خديجة أمزيان، أميمة الوصيف، نعيمة بوناكي، نعيمة امحمود، كلثوم لطفي، الناجم بن زاكر، عادل سعيد وعدد من الفنانين الأخرين، وهو عمل كوميدي بامتياز، نتمنى أن ينال المشاهدين والمتابعين والمهتمين.
ثم فيلم «وردة الشوك» لمخرجه براهيم الحنوضي وادارة فنية لمحمد علي ماهر والسيناريو الفنان عبد الرحيم اگزوم، وبطولة عبد الرحيم اگزوم، لحسن سرحان، الزاهية الزاهيري، نعيمة بوناكي، اسماء تلا تيگ، حميد بالقاضي، فاطمة السوسي، وآخرون.. وهو فيلم يجمع بين الكوميديا والدرامية.

*** ماذا عن مسرحية «تمغارت ن درانغ» التي شاركت فيها مؤخرا ؟**

** مسرحية «تمغارت ندارنغ» هي تجربة مسرحية جديدة مع الأستاذ الفنان حميد اشتوك في الاخراج والكتابة للدكتور عبد الله صبري، إلى جانب الفنانتين زهرة مهبول وكبيرة البردوز، والمسرحية تتحدث عن المساواة بين الرجل والمرأة والمناصفة بين الجنسين، وهي من انتاج «منظمة تامينوت فرع ايت ملول»، ولحد الساعة قمنا بجولات محلية، إذ ثم تقديم العرض في كل من تيزنيت، انزگان وعرضين في أگادير، في انتظار تقديم عروض أخرى في ربوع المملكة ولما لا خارج المغرب.

*** كلمة حرة لك ؟**

** شكرا لجريدة «العالم الامازيغي» بكل طاقمها الصحفي والتقني على هذه الالتفاتة الرائعة وعلى اهتمامكم بالفن والفنانين الأمازيغيين، فمنبر «العالم الامازيغي» يبقى نافذة لكل الأمازيغ.

*** حاوره منتصر اثري**

البنك المغربي للتجارة الخارجية لأفريقيا يصبح

BANK OF AFRICA

بنك أفريقيا BMCE GROUP

نخطط لغد

يجمعنا لنوسع آفاقنا أكثر

بنككم يتغير ويتبنى من الآن فصاعداً إسم «بنك أفريقيا».
علامة تجارية فريدة في خدمة ملايين الزبناء عبر العالم.
علامة تجارية جذورها مغربية و ذات رؤية دولية.
علامة تجارية لها طموحات تفوق حدود المغرب و
أفريقيا ... لأنه من خلال خلق جسور بين مختلف الثقافات،
يمكننا توحيد العالم من أجل مستقبل أفضل.

BANKOFAFRICA.MA